جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية

رسالة ماجستير بعنوان:

أثر الدعاية الانتخابية على السلوك الانتخابي للناخب الكويتي في انتخابات مجلس الأمة لسنة (٢٠١٣)

The impact of the election election Adverstising on the electoral behavior of voters in the elections of the Kuwait National Assembly for the year (2013)

إعداد الطالب

محمد عويضه العجمي

المشرف

هاني أخو ارشيدة

دراسة مقدمة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير – جامعة آل البيت الأردن

الفصل الدراسي الثاني

٨ نيسان ٢٠١٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (أثر الدعاية الانتخابية على السلوك الانتخابي للناخب الكويتي في انتخابات مجلس الأمة لسنة (٢٠١٣)) وأجيزت بتاريخ ٢٠١٥/٤/٨

أعضاء لجنة المناقشة	**التوقيع**
الدكتور هاني أخو ارشيدة، (رئيساً) المشرف	
أستاذ مشارك – نظم سياسية	----------
الدكتور علي عواد الشرعة، عضواً	
أستاذ مشارك – علاقات دولية	----------
الدكتور صايل فلاح السرحان، عضواً	
أستاذ مشارك – نظم سياسية/علاقات دولية	----------
الدكتور بدر صيتان الماضي، عضواً	
أستاذ مشارك – نظم سياسية /علم إجتماع سياسي	----------
(الجامعة الأردنية)	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهـداء

إلى التي ملأ ودها قلبي

إلى من يناديها فؤادي قبل لساني إلى ينبوع الحب والتضحية والصبر والحنان

أمي

إلى الذي بذل فأعطى وضحّى فأوفى

والدي العزيز

أسأل الله العظيم أن يمد في صحتهما وعافيتهما وألا يبكيني إياهما أبداً

إلى من ساندوني في مواصلة مشواري

أهديكم ثمرة جهدي المتواضع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد الله والصلاة والسلام على رسوله الكريم، وبعد اتوجه بالشكر الجزيل والامتنان إلى الدكتور هاني أخورشيدة الذي اشرف على هذه الدراسة ولولا الله ثم لولا جهوده وتوجيهاته الثمينة لم أتمكن من إخراج هذه الرسالة الى حيز الوجود .

كما أشكر كل أعضاء الهيئة التدريسية في معهد بيت الحكمة / جامعة آل البيت الذين كان لهم الفضل بعد الله في اناره طريق العلم امامنا. كما اتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني أو اسدا لي خدمة أو زودني بمعلومة

الباحث

www.manaraa.com

فهرس المحتويات

Contents

الإهـداء ..... ي
شكر وتقدير ..... ك
فهرس المحتويات ..... ل
ملخص ..... ن
Abstract ..... ع
المقدمة: ١
أولاً: أهمية الدراسة ١
ثانياً: أهداف الدراسة ٢
ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها: ٢
رابعاً: فرضيات الدراسة: ٣
خامساً: حدود الدراسة ٣
سادساً: التعريف بالمصطلحات إجرائياً: ٤
سابعاً:الدراسات السابقة ٦
الفصل الأول ١١
ماهية الإنتخاب والسلوك والدعاية الانتخابية ١١
المبحث الأول : تعريف الإنتخاب والنظم الانتخابية: ١٢
المبحث الثاني: السلوك الإنتخابي ٢٢
المبحث الثالث: الدعاية الإنتخابية ٣١
الفصل الثاني ٤٢
طبيعة الحياة السياسية والدستورية في الكويت ٤٢
المبحث الاول: نبذة عن النظام السياسي الكويتي ٤٣
المبحث الثاني: مؤسسة البرلمان في دولة الكويت ٥٤
الفصل الثالث ٦٦
الانتخابات الكويتية لعام ٢٠١٣ ..... ٦٦
المبحث الاول: تطور التجربة الديمقراطية في الكويت ٦٧
المبحث الثاني: السلوك الانتخابي والدعاية الإنتخابية في الكويت للعام ٢٠١٣ ..... ٨٢
الفصل الرابع ١٠٠
المبحث الأول : الطريقة والإجراءات: ١٠٠
المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها: ١٠٧
الخاتمة ١٢٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج:..... ١٢٥
التوصيات :..... ١٢٩
المراجع..... ١٣٢
استبانة الدراسة..... ١٤٠

www.manaraa.com

أثر الدعاية الانتخابية على السلوك الانتخابي للناخب الكويتي في انتخابات مجلس الأمة لسنة (٢٠١٣)

إعداد الطالب

محمد عويضه العجمي

الدكتور

هاني أخو رشيدة

ملخص

هدفت الدراسة إلى قياس اتجاهات الرأي العام الكويتي حول تأثير الدعاية الانتخابية على السلوك الانتخابي للناخب الكويتي في انتخابات ٢٠١٣، ولقد أختارت هذه الدراسة، انتخابات مجلس الأمة الكويتي عام ٢٠١٣، كحالة الدراسة، وتكمن عناصر مشكلة الدارسة في الإجابة على التساؤل الآتي: إلى أي مدى يمكن أن تؤثر الدعاية الانتخابية على السلوك الانتخابي للناخب الكويتي في انتخابات عام ٢٠١٣؟ وذلك باستخدام المنهج التاريخي والكمي. وقد تكون مجتمع الدراسة من الناخبين في دولة الكويت واللذين شاركوا في انتخابات ٢٠١٣، ونظراً لكبر مجتمع الدراسة تم اختيار عينة عشوائية (٢٥٠) ناخب، وتم تصميم استبانة أداة الدراسة وتطويرها لأغراض الدراسة مسترشداً ببعض الدراسات السابقة لهذا الغرض.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية : بينت الدراسة أن قوانين الانتخاب في الكويت لا تلبي حاجات المواطنين نجد أن أكثر من نصف افراد العينة (٥٦.٤%) لا يرون بأن هذه القوانين تلبي احتياجاتهم، فيما (٤٣.٦%) من افراد العينة يرون بأن القوانين الانتخابية تلبي حاجاتهم، ووجود تأثير للدعاية الانتخابية على السلوك الانتخابي لدى المواطنين الكويتيين. وأن الدعاية الانتخابية تفسر (٣٢.٨%) من تباين السلوك الانتخابي لدى المواطنين الكويتيين.

بناء على ما توصلت إليه الدراسة فإنها توصي بالتركيز على إيجاد توافق وطني حول قانون الانتخاب في دولة الكويت، بما يتناسب مع الظروف السياسية وتعزيز المشاركة السياسية، ونشر الديمقراطية. العمل على خفض تأثير المتغيرات القبلية والطائفية والتركيز على توعية المواطنين بأهمية العوامل الديمقراطية كالبرامج السياسية الانتخابية والعوامل الفردية للمرشحين مثل النزاهة والكفاءة، ضرورة قيام الجهات المختصة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بتعزيز الرقابة على الدعاية الانتخابية بوضع أطر محددة للحملات الانتخابية بما ينعكس بشكل إيجابي على سلوك الناخب الكويتي.

www.manaraa.com

The impact of the election campaign on the electoral behavior of voters in the elections of the Kuwait National Assembly for the year (2013)

Student preparation

Mohammed Al-Ajmi Oweida

.Dr

Hani Akho Rshadah

Abstract

The study aimed to measure trends in the Kuwaiti public opinion about the impact of electoral propaganda on Kuwaiti voters voting behavior in elections in 2013, and has chosen this study, the Kuwaiti National Assembly elections in 2013, as a case study, and lay the elements of the problem of the study to answer the following question: To what extent can that affect the electoral propaganda on Kuwaiti voters voting behavior in the 2013 elections? Using historical and quantitative approach. The study population of voters in the State of Kuwait, who participated in the elections of 2013, and due to the large population of the study were randomly selected sample may be (250) voters, was a questionnaire study tool designed and developed for the purposes of the study, guided by some previous studies for this purpose.

The study found the following results: The study showed that the election laws in Kuwait do not meet the needs of citizens, we find that more than half of the respondents (56.4%) do not believe that these laws meet their needs, while

www.manaraa.com

(43.6%) of respondents believe that the electoral laws to meet their needs, and the presence of the impact of the election campaign on the Kuwaiti citizens with voting behavior. And electoral propaganda explain (32.8%) of the variation of the electoral behavior of Kuwaiti citizens.

Based on the findings of the study, the Committee recommends focusing on the creation of a national consensus on the election law in the State of Kuwait, commensurate with the political circumstances and the promotion of political participation, and the spread of democracy. Work to reduce the influence of tribal and sectarian variables and focus on educating the citizens of the importance of democracy factors Political such as those of the electoral and individual factors of the candidates such as integrity and efficiency, the need for competent authorities to strengthen control over the electoral propaganda set specific frameworks for election campaigns, including reflected positively on the behavior of the Kuwaiti voter.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة:

تعتبر الديمقراطية أساساً في بناء ركائز النهضة والتقدم للبلدان في جميع المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية وإن جوهر الديمقراطية تكمن في عملية المشاركة السياسية للمواطنين في إختيار ممثليهم في البرلمان وصناع القرار.

وتلعب الإنتخابات البرلمانية دوراً هاماً مهماً في التطور الديمقراطي لأي نظام سياسي، وبلورة الأهداف التي تسعى إليها الفئات الإجتماعية والأفراد المختلفة داخل المجتمع للدولة، كما وتسهم في تذكير المواطن بدوره في الحياة السياسية في بلده ورفع مستوى الوعي السياسي لدى المواطن.

أن توجه الأفراد نحو إختيار ممثليهم في المجلس النيابية تحكمها معايير عدة مثل المصلحة السياسية أو المصلحة الإقتصادية أو معايير اجتماعية، وأن الدعاية الانتخابية تبرز هذه المعايير وتوجه الفرد نحور اختيار المرشح البرلماني، ومن خلال تلك الدعاية يعرض المرشح البرنامج الانتخابي له وأهدافه وذلك لجذب أكبر عدد ممكن من الأصوات ليقترعوا لصالحه.

تتناول هذه الدراسة انتخابات دولة الكويت، الدعاية الانتخابية ومدى تأثيرها في السلوك الإنتخابي للناخب الكويتي في مجتمع أتسم بالصبغة الإجتماعية وأصبحت تحكم ثقافته وعاداته وسلوكياته وتوجيهاته خاصة مع تطور المجتمع وإنفتاحه وإنفتاح الأفراد لأسباب كثيرة منها تطور وسائل الإعلام والإتصال كالفضائيات والإنترنت وإرتفاع نسبة المتعلمين لذلك ستحاول هذه الدراسة التعرف على طبيعة العلاقة بين الدعاية والبرامج الإنتخابية والقضايا التي تحملها وعملية أدارتها وبين سلوك الناخب الكويتي وتوجهه لإختيار المرشح.

أولاً: أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من ناحيتين علمية (نظرية) وعملية (تطبيقية):

- **الجانب العلمي:** إن اعتقاد الباحث بضرورة مثل هذه البحوث وأيمانه بالفوائد المتوقعة التي يمكن أن تعود بها هذه الدراسة على المجتمع الكويتي وعلى الباحثين في مجال التنمية السياسية والإجتماعية، وابراز دور الدعاية الإنتخابية في تحديد السلوك الإنتخابي للناخب الكويتي وتوجيهه نحو أختيار ممثله، كانت من أقوى الدوافع وراء قيام الباحث بهذه الدارسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الجانب العملي:** إن هذه الدراسة بما تناولته من موضوعات في فصولها وما تخلص من نتائج ستمّكن المرشحين في الحملات الإنتخابية من إستغلال الدعاية الإنتخابية وتوظيفها بطريقة علمية صحيحة لتحقيق أقصى النتائج التي يمكن أن تحققها لهم الدعاية الإنتخابية.

ثانياً: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها:

- تقديم تعريف نظري حول الدعاية الانتخابية والسلوك الانتخابي.
- تقديم لمحة عن النظام السياسي والانتخابي في دولة الكويت.
- قياس اتجاهات الرأي العام الكويتي حول تأثير الدعاية الانتخابية على السلوك الانتخابي للناخب الكويتي في انتخابات ٢٠١٣.
- تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات حول موضوع الدراسة.

ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها:

قبل البدء بعملية الإقتراع في الإنتخابات البرلمانية يمنح المرشحون حرية واسعة ليتعرفوا إلى ناخبهم ويعلنوا لهم برامجهم وأهدافهم المراد تحقيقها في الوصول إلى المجلس البرلماني عن طريق حملاتهم الإنتخابية والدعاية الإنتخابية بمختلف أساليبها الشرعية، سواء المقروءة مثل اليافطات والصحف وغيرها، أو كانت مرئية أو مسموعة إلى غير ذلك من أدوات الإتصال، ويحاولوا المرشحين من خلالها ومن خلال استغلالها لتوظيفها بطريقة مثالية لإجتذاب أكبر عدد من الناخبين ليصوتوا لصالحهم.

لكن الدعاية الإنتخابية كوسيلة يتعرف من خلالها الناخب على المرشحين، تضل محكومة في قدرتها على توجيه السلوك الإنتخابي للناخب بمعايير ومؤثرات عدة مثل معيار مدى الولاء السياسي والمصلحة التي يسعى الناخب لتحقيقها سواء سياسية أو اقتصادية أو خدماتية، ومعايير الثقافة السياسية والإجتماعية ومستوى المعيشة والتعليم والدين، ولقد اختارت هذه الدراسة، انتخابات مجلس الأمة الكويتي عام ٢٠١٣، كحالة الدراسة، وتكمن عناصر مشكلة الدارسة في الإجابة على التساؤل الآتي:

إلى أي مدى يمكن أن تؤثر الدعاية الانتخابية على السلوك الانتخابي للناخب الكويتي في انتخابات عام ٢٠١٣؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتفرع من هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

- التأثير الذي يمكن أن تتركه الدعاية الإنتخابية والبرامج الإنتخابية ومحتوياتها في توجيه سلوك الناخب الكويتي نحو إختيار مرشحه.
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للدعاية الانتخابية على السلوك الانتخابي للمواطن الكويتي.
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في الاتجاهات نحو الدعاية الانتخابية والسلوك الانتخابي لدى افراد العينة تعزى إلى الاختلاف في خصائصهم: الجنس، العمر، مكان السكن، المؤهل العلمي، طبيعة العمل.

رابعاً: فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضيات الدراسة في الإجابة عن بعض عناصر مشكلة الدراسة السابق بيانها بشكل مبدئي يعتمد على ما يفترضه الباحث أنه صحيحاً على النحو التالي:

الفرضية الأولى: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للدعاية الانتخابية على السلوك الانتخابي للمواطن الكويتي.

الفرضية الثانية: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في الاتجاهات نحو الدعاية الانتخابية والسلوك الانتخابي لدى افراد العينة تعزى إلى الإختلاف في خصائصهم: الجنس، العمر، مكان السكن، المؤهل العلمي، طبيعة العمل.

خامساً: حدود الدراسة

الحدود المكانية: دولة الكويت وأرآء الناخبين

الحدود الموضوعية: تتعلق هذه الدراسة بالطلبات في موضوع الدراسة مما يوضح المفاهيم العلمية والنظرية للإطار النظري للدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادساً: التعريف بالمصطلحات إجرائياً:

- **الدعاية:** هي الجهود الإتصالية المقصودة والمدبرة التي تقوم بها الدعاية، مستهدفاً نقل معلومات وأفكار وإتجاهات معينة، وأعدادها وصياغتها من حيث الشكل المضمون وطريقة العرض بأسلوب يؤدي إلى أحدث تأثير مقصود ومحسوب ومستهدف على معلومات الجمهور وآرائهم وإتجاهاتهم ومعتقداتهم وسلوكهم وذلك بغرض السيطرة على الرأي العام بما يخدم أهداف الدعاية (رشتي،١٩٨٦).
- **الدعاية الإنتخابية:** هي الأنساق الإتصالية المباشرة وغير المباشرة التي يمارسها مرشح أو حزب بصدد حالة إنتخابية معينة بهدف تحقيق الفوز بالإنتخابات عن طريق الحصول على أكبر عدد ممكن من أصوات الهيئة الناخبة، ويقصد به في هذه الدراسة الدعاية الانتخابية للمرشحين للانتخابات في دولة الكويت في انتخابات ٢٠١٣ والتي يجري تنظيمها وفق القوانين والأنظمة الكويتية.
- **المرشحون:** وهم الأشخاص الذين تتوافر فيهم الشروط المطلوبة بموجب الدستور والقوانين الإنتخابية لتمثيل أفراد الشعب (خليل،٢٠٠٩)، ويقصد بهم في هذه الدراسة المرشحين الكويتيين للانتخابات ٢٠١٣.
- **الناخبون:** وهم الأشخاص الذين يملكون حق اختيار المرشحين في حال توافرات فيهم شروط معينة منصوص عليها في الدستور والقوانين الإنتخابية، ويقصد بهم الناخبون الذين صوتوا في انتخابات الكويت ٢٠١٣.
- **الهدف من الدعاية الإنتخابية:** أن يكون للدعاية الإنتخابية أهداف محددة تتمثل بالتأثير على سلوك الناخب للمشاركة في الانتخابات لصالح أحد المرشحين في انتخابات الكويت ٢٠١٣.
- **السلوك الإنتخابي:** هو القرار الذي يتخذه الناخب لإختيار مرشح معين من بين المرشحين ويقوم على أساسه بالتسجيل في القائمة الإنتخابية والتصويت لصالح هذا المرشح، ويقصد به في هذه الدراسة سلوكيات الناخب للمشاركة في الانتخابات سواء في عملية التسجيل أو الانتخاب في انتخابات ٢٠١٣.
- **علم السلوك الإنتخابي:** هو العلم الذي يدرس الإنتخابات وأنماط التصويت والسلوك الإنتخابي وكذلك التنبؤ بنتائج الإنتخابات، وهو فرع من علم الإجتماع (خليل،٢٠٠٩).
- **الناخب الكويتي:** هو كل مواطن كويتي أكمل ٢١ سنة ميلادية في اليوم الأول من عام الإنتخابات إذا كان مسجلاً في أحد الجداول الإنتخابية النهائية ويحق له الإدلاء بصوته لإختيار ممثله في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البرلمان ويستثنى من هذا الحق العاملون في القوات المسلحة ووزارة الداخلية طيلة وجودهم في الخدمة الفعلية.

- **المرشح الكويتي:** هو كل مواطن كويتي بلغ ٣٠ سنة ميلادية نهاية مدة الترشيح ويتمتع بالأهلية القانونية والصحية، ويحقق له الترشح وعرض نفسه على الناخبين حتى يكون ممثلاً عنهم.
- **البيان الإنتخابي:** هو الخطاب المكتوب والهدف والذي يوزع على المناطق الإنتخابية، ليتداوله الناخبون، بهدف اجتذابهم ليقترعوا لصالح المرشح صاحب البيان.
- **الشعار الإنتخابي:** هو جملة كلمات تلخص مبادئ وأهداف المرشح سواء أكان فردياً أو حزبياً، وهو قد يكون مفرادات من صياغة المرشح أو آية قرآنية أو قول مأثور أو بيت شعر.
- **الحملة الإنتخابية:** هي الإطار الدعائي الشامل (المخطط والمركب) الذي يتكون من سلسلة متصلة ومتناسقة ومن وسائل وأساليب الإتصال الإنتخابية التي من شأنها استمالة أكبر عدد من الناخبين ومقاومة الدعاية أو الدعايات المنافسة للمرشحين الأخرين وذلك بهدف الحصول على أصوات الناخبين (مكي،٢٠٠٥).
- وجود أدوات إتصالية مختلفة ومتنوعة ومقر انتخابي.
- وجود أهداف ومبادئ وقضايا
- من حيث الظرف المكاني، الإنتشار في كافة أنحاء الدائرة الإنتخابية .
- من حيث الظرف الزماني ، الإستمرارية ابتداءً من بدايةاستخدام الدعاية الإنتخابية التي تحددها الأنظمة الإنتخابية حتى نهاية التصويت.
- من حيث الأشخاص، وتوجه كل ناخبي الدائرة الإنتخابية.
- من حيث التنفيذ، والمرونة لمواجهة الظروف المتغيرة والمفاجئة أثناء تنفيذ خطة الحملة.
- **الرأي العام:** هو الموقف الإختياري الذي يختاره الجمهور بشكل شبه مجمع عليه، ازاء قضية متنازع عليها قابلة للجدل.
- الأفراد الذين يتكون منهم الجمهور (مكي،٢٠٠٥).
- البيئة التي يعيش فيها هؤلاء الناس.
- التحديات والحاجات والإمكانيات التي تتحكم في حياة هؤلاء الأفراد.
- القضية المطروحة القابلة للجدل.
- وجود اتفاق شبه كامل على القضية المطروحة.
- خصائص السلوك الإجتماعي لهؤلاء الأفراد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الثقافة السياسية:** هي جزء من العملية التي تعطي التوجهات السياسية شكلها، وهي توزيع من نوع خاص للتوجهات السياسية والقيم والمشاعر والمعلومات والمهارات.
- **الجماعات المرجعية:** هي مجموعة الأفراد التي ينتمي إليها الفرد بشكل فعلي والتي تعطي الفرد قيمة وضوابطه ومواقفه وارآئه وسلوكياته.
- وجود مجموعة من الأفراد بشكل منظم أو غير منظم.
- انصياع الفرد للجماعة إما تحاشياً لعاقبها أو مطمعاً في مكافاتها.
- الإنصياع قد يكون إقتناعاً أو تظاهراً بالإقتناع.
- وجود بعض الخصائص والمميزات للجماعة يرغب الفرد في تبينها.
- تأخذ اشكلاً مختلفة منها العشيرة أو التيار السياسي لمجموعة ما.
- **الحزب السياسي:** مجموعة من الأفراد تجمعهم مبادئ ومعتقدات سياسية مشتركة، وإن هؤلاء يخضعون لقيادة وتنظيم معين، يسعون للوصول إلى السلطة.
- وجود مجموعة من الأفراد
- وجود أفكار ومبادئ مشتركة.
- وجود التنظيم.
- وجود قنوات على كافة الصعد
- السعي لخلق التأييد الشعبي للأفكار ومبادئ وأهداف التنظيم
- السعي للوصول إلى السلطة (حقيق،١٩٩٣).

سابعاً:الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات في هذا المجال والتي تناولت واقع وسائل الإتصال الجماهرية والشخصية وأثرها على السلوك الإنتخابي، هدفت إلى النظر إلى الدعاية الإنتخابية وأساليب تصميمها واتقانها، ودورها في توجيه الناخبين.

- **دراسة (وطفة،٢٠١٠)، بعنوان : محددات السلوك الإنتخابي النيابي وديناميات في الكويت (قراءة سوسيولوجية في آراء طلاب جامعة الكويت،** هدفت هذه الدراسة لتقصي أثر مجموعة من العوامل والمتغيرات المجتمعية في سلوك الناخبين في دولة الكويت من وجهة نظر طلاب جامعة الكويت، وقد أجريت الدراسة على عينة بلغت ٥٩٦ طالباً وطالبة من مختلف الكليات في جامعة الكويت، وقد سحبت هذه العينة بطريقة طبقية عمدية، بحيث روعي فيها أن تشمل نسباً متكافئة من الذكور والإناث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن طلاب الكليات العلمية والكليات النظرية. وإعتمدت الدراسة استبانة محكمة تضمنت مجموعة من الاسئلة حول محددات السلوك الإنتخابي للكويتيين من وجهة نظر الطلاب، وتوصلت الدراسة إلى ضعف تأثير العوامل الديمقراطية التي تتمثل في القيم الوطنية والبرامج الإنتخابية السياسية للمرشحين، وقد بينت الدراسة أيضاً أهمية متغير النزاهة الأخلاقية ودورها المؤثر في سلوك الناخبين. وأوصت الدراسة بإضعاف تأثير العوامل التقليدية القبلية والطائفية لصالح العوامل الديمقراطية والموضوعية، التي تتمثل في البرامج الإنتخابية، والسياسات الوطنية، والسمات الأخلاقية والقيمية للمرشحين، كما أوصت الدراسة بتأسيس مركز للبحوث في مجال التنمية السياسية، وذلك من أجل رفع السوية العلمية والثقافية للمجتمع في مجال التنمية السياسية، وذلك من أجل رفع السوية العلمية والثقافية للمجتمع في مجال الحياة السياسية كما في مجال الإنتخابات العامة والنيابية في دولة الكويت.

- **دراسة (كرم، والعلي، ٢٠٠٥)، بعنوان: "الخريطة الإنتخابية بدولة الكويت وأثره في السلوك الإنتخابي"**، يهدف هذا **البحث** إلى دراسة خريطة الدوائر الإنتخابية بدولة الكويت وتحليلها؛ وذلك لأن طريقة رسم الدوائر الإنتخابية لها أثر كبير في التحكم بنتيجة الإنتخابات أولاً، وفي السلوك الإنتخابي العام للناخبين، ثانياً إن الدوائر الإنتخابية في دولة الكويت رسمت ست مرات منذ عام ١٩٦١-١٩٩٦ وبعض تلك التعديلات كانت طفيفة ولم تكن مؤثرة أما التغيير الذي حصل وفقاً للقانون رقم ٩٩ لعام ١٩٨٠، الذي غير الدوائر من ١٠ إلى ٢٥ دائرة، فقد كان له أثر كبير في الساحة الإنتخابية، لقد أفرز ذلك التغيير أنماطاً انتخابية سلبية، مثل بروز النمط القبلي أو الطائفي، بالإضافة إلى تشجيع عملية شراء الأصوات ويرجع سبب ذلك إلى تصغير حجم الدوائر مما يجعل المرشح بحاجة إلى أعداد قليلة من الناخبين للنجاح في الإنتخابات وبسبب السلبيات التي رافقت الإنتخابات فقد تقدم أعضاء مجلس الأمة بعدة اقتراحات لإعادة رسم الدوائر الإنتخابية بغرض القضاء على تلك السلبيات، وتمثلت الإقتراحات بتقليص عدد الدوائر إلى دائرة واحدة أو خمس دوائر أو عشر دوائر. وقد حللت هذه الدراسة جميع المقترحات المقدمة من أعضاء مجلس الأمة واللجنة الخماسية ومقترح لجنة الشؤون الداخلية والدفاع بمجلس الأمة ومقترحي الحكومة. وأبرزت الدراسة إيجابيات كل مقترح وسلبياتها وفي الختام اقترح الباحثان تقسيم الكويت إلى خمس دوائر إنتخابية مبنية على أسس جغرافية بحتة ومراعية عدالة توزيع الناخبين على الدوائر الإنتخابية وضمان تمثيل جميع الأطياف السياسية في مجلس الأمة. وانتهت الدراسة إلى أن تقليص الدوائر سوف يساعد على الحد من نمط التصويت الطائفي والقبلي، ويقلل من ظاهرة شراء الأصوات. غير أن تعديل الدوائر وحده لا يمكن أن يحل كل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلبيات بشكل نهائي ولكي يتحقق ذلك يجب تضافر كل الجهود الحكومية والشعبية لتغيير السلوك الإنتخابي للناخب الكويتي مزامنة مع تعديل الدوائر الإنتخابية.

- **دراسة(عبدو،٢٠٠٦)، بعنوان: إستطلاع للرأي العام في الكويت،** هدفت هذه الدراسة لإستقتاء أرآء الكويتيين لتعديلات القانون الإنتخابي، وبين الإستطلاع أن ٨١.٢% من الناخبين يطالبون بتغيير قانون الإنتخاب الحالي، مقابل ١٨.٨% عبّروا عن تمسكهم بالقانون الحالي، فيما دعا ٣٥.٦% من المستطلعين إلى اعتماد الدائرة الواحدة، وفضّل ٣٥.٤% اعتماد الدوائر الخمس، وطالبت نسبة قليلة بإعتماد الدوائر العشر كبديل عن القانون الحاليِ وبلغت نسبة المطالبين بإعتماد الدوائر العشر ٦٦.٩% (النسبة العامة ١٠.٢%) في الدوائر ١٤ إلى ٢٥، مقابل ٣٣.١% في الدوائر ١ إلى ١٣، فيما بلغت نسبة المطالبين بإعتماد الدوائر الخمس في الدوائر ١٤ إلى ٢٥ ٣.٤٣%، مقابل ٥٦.٧% في الدوائر ١ إلى ١٣ (من أصل النسبة العامة ٣٥.٤%). وبيّن الإستطلاع أيضاً أن نحو ٦٥% (من النسبة العامة ٢٧.٤%) من المستطلعين في الدوائر ١٤ إلى ٢٥، أعتبروا أن العيب الأساسي يكمن في عدم المساواة بين الدوائر الإنتخابية من حيث عدد الناخبين، مقابل نحو ٣٥% من المستطلعين في الدوائر ١ إلى ١٣، بينما أعتبر ما نسبته نحو ٦٧% (من النسبة العامة ٣٣%)، أن القانون الحالي يكرس الحس القبلي والعائلي، بينما لم يرى ذلك من الناخبين في الدوائر ١٤ إلى ٢٥ سوى نحو ٣٣%، وتكشف هذه الإجابات عن تباين واضح بين خيارات الناخبين الكويتيين، وذلك بحسب دوائر قيدهم الإنتخابيِ.
- **دراسة (وطفة، ٢٠١٢)، بعنوان: تنمية الوعي السياسي للناخبين الكويتيين وضرورة تركيزهم على البرامج الانتخابية والسياسات الوطنية والسمات الأخلاقية والقيمية للمرشحين لمجلس الأمة بدلاً من العوامل الشخصية الأخرى** .وهدفت الدراسة لتنمية الوعي السياسي للناخبين الكويتيين وذلك بإنشاء مؤسسة علمية بحثية للتنمية السياسية في الكويت تكون مهمتها المساهمة في إرساء الممارسات الإنتخابية الصحيحة وتعزيز ثقافة المواطنة وتأصيل قيم الإنتماء الوطني عبر برامج تربوية وإعلامية وسياسية، والعمل على تطوير مشاريع التنمية السياسية التي تنمي الثقافة السياسية الديموقراطية لدى الطلبة والناشئة والتركيز في المؤسسات التعليمية على أهمية المواطنة والتربية على التسامح ونبذ الطائفية والعشائرية، ودعت هذه الدراسة إلى التركيز على توعية المواطنين بأهمية العوامل الديموقراطية كالبرامج السياسية الإنتخابية والعوامل الفردية للمرشحين مثل النزاهة والكفاءة وإنشاء مركز بحوث لإستطلاعات الرأي العام يتخصص في الشأن السياسي ويعنى بقضايا العمليات الإنتخابية ويساعد على التأثير في مكوناتها الأساسية .وأشارت إلى أهمية إجراء دراسات سياسية وسوسيولوجية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معمقة حول الوعي الإنتخابي لتوجيه السياسات الوطنية في هذا المجال وإرشاد خطواتها في ترسيخ نظام انتخابي وطني وديموقراطي ورصد تأثير الأنماط السلوكية والعقلية في ثقافة الإنتخابات والإتجاهات الإنتخابية لدى المواطنين.

- **دراسة المصري(٢٠٠٧) بعنوان السلوك الإنتخابي في المجتمع العربي:** قام الباحث بإجراء دراسة الإنتخابات والسلوك الإنتخابي بعنوان" إستطلاع الرأي العام ٢٠٠٧. (ومحددات السلوك– حول تقييم مجلس النواب الرابع عشر) ٢٠٠٣ الإنتخابي خلال الإنتخابات النيابية المقبلة، وكان من ضمن أهداف هذه الدراسة التعرف على محددات السلوك الإنتخابي والعوامل المؤثرة في عملية التصويت. وتطلب تحقيق هذا الهدف تطبيق استبانات معدّة لذلك على عينة ممثلة من المجتمع قوامها(١٧٢٢) مشاركاً في الإنتخابات النيابية، وعند تحليل استجابات المفحوصين أظهرت النتائج أن هناك مجموعة من العوامل التي تحظى بشبه إجماع من قبل المفحوصين على أنها عوامل مؤثرة في التصويت لمرشح ما. وهذه العوامل هي: حيازة المرشح على درجة عالية من الثقافة، وإلمام المرشح بمشكلات الوطن والمواطنين، وشجاعة المرشح وجرأته وتواضعه وقدرته على الخطابة والإقناع، وإيمانه بالوحدة العربية وبالديمقراطية.
- **دراسة كيه، جور كلاي) (Kieh, George Klay)** ٢٠٠٦ أجريت هذه الدراسة عن الإنتخابات الليبيرية وكان عنوانها "التصويت والسلوك الإنتخابي: حالة الإنتخابات الليبيرية عام ٢٠٠٥" وهدفت إلى معالجة قضية محددات السلوك الإنتخابي في انتخابات ليبيريا التشريعية والرئاسية عام ٢٠٠٥، أستخدام الباحث مقابلة المشاركين وطرق بحث ارشيفية لجمع البيانات .وأشارت النتائج بأن السلوك الإنتخابي الليبيرين كان مشروطاً بتلاقي مجموعة عوامل هي : مطالب الإنشقاق في الحزب، والهوس بأسماء العائلة البارزة (أستحواذ أسماء العوائل البارزة)، وقلة التبصر (قصر النظر)، ومتلازمة الشهرة، والفهم الذي تطرحه الجمعيات الدولية لمرشحين مفضلين معينين، واستنتج الباحث أن هذه العوامل كانت بمثابة أزمة متعددة الأوجه للديمقراطية التي جلبت مع الحالة الإستعمارية الجديدة لليبيريين.

التعقيب على الدراسات السابقة:

عالجت الدراسات السابقة مواضيع مختلفة ومنها دراسة (وطفة،٢٠١٠) التي تناولت محددات السلوك الإنتخابي النيابي وديناميات في الكويت، ودراسة (كرم،والعلي، ٢٠٠٥) التي تناولت الخريطة الإنتخابية بدولة الكويت وأثره في السلوك الإنتخابي، ودراسة(عبدو،٢٠٠٦) والتي تناولت إستطلاع للرأي العام في الكويت، ودراسة (وطفة، ٢٠١٢) والتي تناولت تنمية الوعي السياسي للناخبين الكويتيين وضرورة تركيزهم على البرامج الانتخابية والسياسات الوطنية والسمات الأخلاقية والقيمية للمرشحين لمجلس الأمة بدلاً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من العوامل الشخصية الأخرى، ودراسة المصري(٢٠٠٧) والتي تناولت السلوك الإنتخابي في المجتمع العربي.

بينما تتناول هذه الدراسة موضوع أثر الدعاية الانتخابية على السلوك الانتخابي للناخب الكويتي في انتخابات مجلس الأمة لسنة (٢٠١٣)، حيث لم تتناول هذه الدراسات موضوع الدراسة الحالية بشكل مباشر أو غير مباشر مما يعكس أهمية الموضوع في تفسير وفهم السلوك الانتخابي للناخب الكويتي في ظل حالة عدم الإستقرار السياسي في الكويت.

ثامناً: تقسيم الدراسة

تتكون الدراسة من الفصل الأول: ماهية الإنتخاب والسلوك والدعاية الانتخابية و المبحث الأول : تعريف الإنتخاب والنظم الانتخابية و المطلب الأول : ماهية الإنتخاب و المطلب الثاني: نظم الإنتخاب والمبحث الثاني: السلوك الإنتخابي والمطلب الأول: ماهية السلوك الانتخابي والمطلب الثاني: الاتجاهات المفسرة للسلوك الانتخابي والمبحث الثالث: الدعاية الإنتخابية والمطلب الاول: ماهية الدعاية الانتخابية والمطلب الثاني : إستخدامات الدعاية السياسية في وسائل الأعلام والمطلب الثالث: الحملة الانتخابية والفصل الثاني: طبيعة الحياة السياسية والدستورية في الكويت والمبحث الاول: نبذة عن النظام السياسي الكويتي والمطلب الاول: لمحة تاريخية عن دولة الكويت والمطلب الثاني: السلطات في النظام السياسي الكويتي والمبحث الثاني: مؤسسة البرلمان في دولة الكويت والمطلب الاول: التعريف بمجلس الامة الكويتي والمطلب الثاني: المجالس التشريعية في الكويت والفصل الثالث: الانتخابات الكويتية لعام ٢٠١٣ والمبحث الاول: تطور التجربة الديمقراطية في الكويت والمطلب الاول: مراحل تطور المجالس التشريعية في الكويت والمطلب الثاني: لمحة عن الإنتخابات الكويتية لعام ٢٠١٣ والمبحث الثاني: السلوك الانتخابي والدعاية الإنتخابية في الكويت للعام ٢٠١٣ والمطلب الأول: الظروف السياسية التي جرت فيها انتخابات ٢٠١٣ والمطلب الثاني: السلوك الانتخابي للناخب الكويتي في انتخابات ٢٠١٣ والفصل الرابع: الجانب الميداني ومنهج الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة ومصادر جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة والمبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها واختبار فرضية الدراسة والخاتمة والنتائج والتوصيات والمراجع و استبانة الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

ماهية الإنتخاب والسلوك والدعاية الانتخابية

يعد الإنتخاب دعامة أساسية لنظام الحكم الديمقراطي، إذ يعتبر أحد وسائل المشاركة في تكوين حكومة نيابية تستمد وجودها في السلطة وإستمراريتها من إستنادها إلى الإرادة الشعبية. ومن هنا يظهر الإنتخاب كوسيلة للإتصال بين الحكام والمحكومين، بين مصدري القرارات السياسية، والمنفذين لها، وهو التنظيم القانوني لمبدأ مشروعية ممارسة السلطة بإسم الشعب، والذي من خلاله تتنافس الأحزاب السياسية من أجل الحصول على التأييد الشعبي لها، ويظهر ذلك بوضوح في حالة الإستيلاء على السلطة بطريق الإنقلاب، حيث يعلن قادة النظام العسكري تحديد فترة إنتقالية من أجل إستقرار الأوضاع، يعقبها إجراء إنتخابات عامة، مستهدفين من ذلك تغيير صورة نظامهم، وتحويلها من الثورية إلى الدستورية والديمقراطية (فهمي،١٩٨٨).

ولصعوبة تطبيق الديمقراطية المباشرة، أي المشاركة المباشرة لكل افراد الشعب في الحكم، على أن أفراد الشعب اختيار ممثلين عنهم لتولي شؤون السلطة والحكم (خيري،١٩٨٨). وبذلك باتت المشاركة السياسية ضرورة للديمقراطية، فمن خلال الإنتخاب يستطيع المواطنون أن يشاركوا في الحياة السياسية بغية توجيه السياسات العامة حسب إرادتهم.وعليه يعتبر الإنتخاب الأداة التي تسمح بإسهام الشعب في صنع القرار السياسي بما يتفق والنظم المعاصر(شيحا،١٩٨٩)، وأصبحت المشاركة في الحياة السياسية من خلال الإنتخاب قاسماً مشتركاً بين جميع الدول الديمقراطية وتلك التي تخطو على طريق الديمقراطية (فوزي،١٩٨٥)، فعن طريق الإنتخاب تتحقق قاعدة "النظام يغير النظام" والتي تعد تكريساً للديمقراطية في أوجه صورها شريطة أن تحاط بسياج من الضمانات الحقيقية التي تكفل تحقيق التطابق والإنسجام بين القرارات السياسية والإرادات الشعبية (سرحال،١٩٨٠).

سيتناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : تعريف الإنتخاب والنظم الانتخابية.

المبحث الثاني: السلوك الإنتخابي.

المبحث الثالث: الدعاية الإنتخابية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول : تعريف الإنتخاب والنظم الانتخابية:

يقوم النظام النيابي التمثيلي، على أساس إسهام المواطنين بصورة معينة في رسم تسيير السياسة العامة للدولة، من خلال مبدأ الإقتراع العام وفق الأشكال والإجراءات المحددة في الدستور وفي قانون الانتخابات العامة، والأنظمة التنفيذية التي تتفرع منه، وبذلك نجد أن النواب الذين ينتخبهم الشعب يصبحون الحكام الشرعيين في الدولة، لأنهم يستمدون سلطانهم من أصحاب السلطة في المجتمع، أي أعضاء هيئة الناخبين الممارسين للحقوق السياسية.

ومن هنا بدأ فقهاء القانون العام في طرح العديد من النظريات المعبرّة عن مبدأ الشرعية، وأساليب التمثيل النيابي في ظله، وبناء على ذلك، تؤدي الأنظمة الانتخابية دوراً حيوياً في التأثير في كيفية سير وظائف الهيئات السياسية الحاكمة، سواء بتغليب شكل من أشكال وصور الحكم على غيرها أو بإعطاء الفرصة التنافسية المتساوية لكافة الاتجاهات السائدة في المجتمع للتعبير عن آرائهم من خلال عملية الانتخاب التي توصلهم إلى المناصب السياسية العامة في الدولة، ولذلك يصبح هذا النظام الانتخابي سياجاً واقياً للحريات العامة، ومعياراً حاسماً لتحديد النظام النيابي التمثيلي الأمثل.

وسيتناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: ماهية الإنتخاب

المطلب الثاني: نظم الإنتخاب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول : ماهية الإنتخاب:

عرف الفرنسي "Jean. Paul Charnay" الإنتخاب على أنه "ممارسة حق الإختيار على نحو تتسابق فيه الإرادات المؤهلة لتلك الممارسة "فيتضح من ذلك أن الإنتخاب عمل جماعي، ومشروط، ويخول من يستوفي شروطه الحق في الإختيار(فوزي،١٩٨٥).

وصف الفقه الدستوري الإنتخاب بـ(السياسي) والذي يعبر فيه الناخبون عن السيادة الوطنية، ويشمل هذا الإنتخاب انتخاب رئيس الدولة والاستفتاءات والانتخابات التشريعية، كما بين المجلس الدستوري في فرنسا عام ١٩٨٢ أن مفهوم الانتخاب السياسي يمتد إلى انتخابات البلدية.(عبد اللطيف، ١٩٨٩: ٨٥).

أما الإنتخابات التي تنطوي على مقامرة "رهان" سياسية، فلا تكون لها صفة الإنتخاب السياسي. وكذلك الإنتخابات التي لا يعبر فيها الناخبون عن السيادة الوطنية مثل إنتخابات البرلمان الأوروبي، ففي هذا البرلمان لا تمارس السيادة الفرنسية أو الألمانية وحدهما، وبناء عليه يمكن أن يسمح لكل الرعايا الأوروبيين المقيمين في فرنسا بالمشاركة في هذه الإنتخابات. وكذلك الحال بالنسبة لإنتخابات ممثلي موظفي التأمينات الإجتماعية في مجالس إدارة صناديق الضمان الإجتماعي، فهذه الإنتخابات لا يمارس أصحاب الحق فيها السيادة الوطنية، وكذلك إنتخابات القضاة (بدوي،١٩٨٩: ٢٩٥).

إن الإنتخاب السياسي يتميز عن كل الإنتخابات الأخرى (النقابية، المهنية، الجامعية،..الخ) من ناحية الأساس، ويقوم الإنتخاب السياسي على أساسين: السيادة القومية والديمقراطية، وفيما يلي بعض التفصيل لكل منهما:

أ- السيادة القومية:

تقتضي أن تكون السيادة للأمة وحدها، وبناء عليه فإن السيادة المطلقة لتحديد النظام القانوني تكون لها فقط. والعلاقة بين السيادة التي هي ركيزة الديمقراطية والإنتخاب السياسي توضحها صفة المواطنة (بدوي،١٩٨٩: ٢٩٥).

ب- الديمقراطية:

حق الإنتخاب ملازم للديمقراطية السياسية، فهو تابع لها في ميلاده، وفي تطوره وهو الذي يضمن لها الإحترام في ظل إنتشار الإنتخاب السياسي، وهي في الأساس ديمقراطية نيابية خلافاً لما قد يتبادر من شعارها نفسه "حكم الشعب بالشعب وللشعب".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مثل هذا التعبير لا يتطلب أن يكون الشعب هو السيد فقط، بل يباشر أيضاً الوظائف الأساسية للدولة التي تأسست ونظمت بمقتضى سيادته للسلطة التأسيسية، أو سلطة تعديل القانون الأعلى للدولة (الدستور) ويتجاوز ذلك أيضاً إلى السلطة التشريعية (متولي،١٩٤٨: ٧٥).

المطلب الثاني: نظم الإنتخاب:

يقصد بنظم الإنتخاب، الطرق التي يتم بها إختيار الناخبين لنوابهم ليقوموا بتمثيلهم في المجالس النيابية المختلفة، ولا تجري الإنتخابات في الدول المختلفة على وتيرة واحدة بل تتخير كل منها نظام الإنتخاب الذي يتلائم مع ظروفها، وطبيعة بيئتها السياسية (مياي،١٩٨٠: ٢٢٥).

وتختلف نظم الإنتخاب بإختلاف الوسائل الفنية التي تتبعها الدولة في إعداد نتائج الإنتخاب وتحديد المرشحين الفائزين، وتنقسم هذه النظم إلى الأنواع التالية:

١. إنتخاب مباشر وإنتخاب غير مباشر (بالنظر إلى العلاقة بين الناخب والنائب في عملية الإختيار) (مياي،١٩٨٠).

٢. إنتخاب فردي وإنتخاب بالقائمة (بالنظر إلى عدد النواب عن الدائرة وأسلوب إختيارهم).

٣. الإنتخابات بالأغلبية، والإنتخاب طبقاً لنظام التمثيل النسبي (بالنظر إلى كيفية توزيع المقاعد النيابية على المرشحين).

وتبرز دراسة هذه النظم ما يلي:

أن تعدد هذه النظم لا يعني تطبيق كل منها، وترك النظم الأخرى، بل أنها تترابط فيما بينها، لإختلاف النظرة التي يتم التقسيم على ضوئها، فهناك إنتخاب مباشر أو غير مباشر، فردي أو بالقائمة، بالأغلبية أو وفقاً لنظام التمثيل النسبي، ووفقاً لهذا الأخير توزع المقاعد النيابية في كل دائرة إنتخابية، طبقاً لنسبة عدد أصوات الناخبين التي تحصل عليها قائمة كل حزب في هذه الدائرة (الحلو،١٩٨٩: ٢٣٣).

أ. إن هذه الأنظمة لا يتميز فيها نظام بذاته على غيره بل يفضل النظام حسب درجة ملائمته للظروف السياسية للدولة التي تطبقه، ومن ثم فإن تطبيق نظام ما في الدولة لا يلزم منه أن يطبق نفس النظام وبذات النجاح في دولة أخرى، بل قد يكون العكس هو الصحيح.

ب. توجد عروة وثقى بين هذه النظم، بحيث لا تطبق إلا على سبيل الإرتباط ببعضها، فمثلاً لا يطبق نظام التمثيل النسبي إلا في ظل الإنتخاب بالقائمة(النهري،١٩٨٨: ٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والواقع أن المشرع هو الذي يحدد نظام الإنتخاب بكامل حريته، ودون توقف على إرادة الأفراد أو إعتباره حقاً خالصاً مملوكاً لهم (مياي،١٩٨٠: ٢٥٠).

إن الحكم بديمقراطية نظام إنتخابي ما يجب أن يرتكز على عاملين: عامل المبدأ الدستوري النظري المجرد كقرينة، والآخر ميزان الواقع السياسي والحياة السياسية أو المحك العملي للنظام في التطبيق.

إن الإنتخاب بنظام التمثيل النسبي له عدة حسنات فمنها: العدالة التي لا تهدر صوتاً واحداً من أصوات الناخبين، وإنما يحصل كل حزب على عدد من المقاعد بنسبة ما حصل عليه من أصوات، بينما في الإنتخابات الفردية يكفي أن يحصل الفائز على ٥١% من الأصوات ليُعلن فوزه، وتضيع نسبة ٤٩% من أصوات الناخبين. فضلاً عن أنه نظام منطقي، يتفق مع كون المجالس النيابية معبرة عن إرادة الأمة بأكملها وبجميع إتجاهاتها فهو يقود إلى تكوين معارضة قوية تعتبر نواة النظام الديمقراطي (فوزي،١٩٨٥:٣٦).

وبالإضافة إلى ذلك فإن الأخذ بنظام التمثيل النسبي يؤدي إلى إشعار نواب حزب الأغلبية بأنهم يكونون جزءاً من الأمة لا الأمة جمعاء، وفي ذلك الشعور ما يؤدي بالحكومة إلى أن تكون أكثر عدالة وإعتدالاً، ذلك أن حكومة الأغلبية حين لا تجد أمامها معارضة ما، أو تجد معارضة ضعيفة فإن تلك الأغلبية تفقد نشاطها وقوتها (الحلو،١٩٨٩:٢٣٥).

نظم الإنتخاب (أو طرق الإنتخاب)

تختلف نظم الإنتخاب وأساليبه من دولة لأخرى تبعاً للعوامل الإجتماعية والسياسية في البلد من جهة ولظروف الدولة الدستورية وتقدير كل مشرع لثقافة الشعب الذي يضع القواعد له، وقبل البحث في النظم المختلفة للإنتخاب لابد من التمهيد لذلك بموضعين أساسيين:

أولهما– الدوائر الإنتخابية.

ثانيهما– الجداول الإنتخابية.

(أ) الدوائر الإنتخابية

تُقسم الدولة إلى دوائر إنتخابية، بحيث تنتخب كل دائرة نائباً أو أكثر وفقاً للنظام المطبق في الإنتخابات، و لقد شذ عن هذه القاعدة النظام الفاشستي الإيطالي الذي جعل الدولة كلها دائرة إنتخابية واحدة لإنتخاب النواب وبذلك كان يدعى كل ناخب للتصويت على كشف بأسماء جميع النواب (وعددهم ٤٠٠ نائب) ولكن مثل هذا الإنتخاب تنقصه جدّية الإختيار لعدم استطاعة الناخب إلا قبول أو رفض كل الكشف الذي يعرضه عليه مجلس الفاشست الأعلى.(الطماوي،١٩٨٨: ٢١٧–٢١٨)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد لجأت معظم الشرائع إلى تقسيم الأمة إلى دوائر إنتخابية لإستحالة الحصول على نتيجة جدية إذا ما تم دعوة أبناء الأمة كلهم كدائرة واحدة لإختيار كل النواب وهو عمل لا يستطيع القيام به عامة الناخبين لعدم معرفتهم لكل المرشحين. وأن يكون هذا التقسيم بقانون، خشية من أن يتحول أمره إلى السلطة التنفيذية وتستخدمه كوسيلة لتمكين أنصارها من الوصول لأهدافها وتشتيت الدوائر الموالية لخصومها لتصبح دوائر متفرقة فينعدم أثرهم،وخصوصاً إذا كانت الدولة لا تعنى بتمثيل الأقليات السياسية.(الطماوي،١٩٨٨:٢١٧).

أما بالنسبة إلى عدد الأعضاء المنتخبين (النواب) فقد جرى التطبيق في مختلف الدول على أن يكون العدد معقولاً، فلا يكون فيه إسراف خشية الإرباك وصعوبة التوصل إلى آراء موحدة (ولاسيما في الدول الديموقراطية الحقة)(البنا،١٩٨٨:١٦٩)، وقد يحدد العدد بالأرقام سلفاً كأن يكون العدد مائتين وواحد نائباً. كما قد يكون التحديد على أسس السكان كأن يقال أن كل نائب يمثل مائتي ألف من أفراد الشعب. وقد يلجأ المشرع إلى وضع شروط خاصة بالنائب كأن يشترط أن يكون من ديانة ما أو عنصر ما وهكذا (Jean-marie، 1988,).

(ب) الجداول الإنتخابية

تضع القوانين المختلفة الإجراءات اللازمة لحصر الأشخاص اللذين تتوفر فيهم شروط الناخب في قوائم خاصة تسمى (الجداول الإنتخابية)، كما تتكفل هذه القوانين بضمانة حقوق المواطنين في هذا المجال(مياي،١٩٨٠:١٨٧)، ذلك بالنص على وجوب نشر القوائم بعد تحريرها وعرضها في أماكن معينة قبل فترة كافية تسبق تاريخ عملية الإنتخاب حتى يتسنى لكل مواطن أن يتأكد من قيد إسمه إن كان من حقه ذلك، ولكل من أهمل قيد إسمه بدون وجه حق أن يطلب قيده فيها، كما يتسنى لكل مواطن أن يطلب حذف إسم من قيد أسمه بغير وجه حق، كما تنص القوانين على طرق الطعن ووسائل الفصل في الطعون، وعلى علانية هذه القوائم وطرق مراجعتها سنوياً وذلك لحذف أسماء من فقدوا شروط الناخب أو توفوا، ولإضافة أسماء من أستوفوا هذه الشروط، ويلاحظ أن صحة هذه الجداول أمر أساسي في كل نظام نيابي، وبقدر ما فيها من دقة يكون صدق التعبير عن رأي الأمة، فإذا تسرب إليها الخلل بزيادة أشخاص لا حق لهم في الإنتخاب أو بحذف آخرين لهم حق الإشتراك فيه، ترتب على ذلك تشويه الإنتخابات في أساسها وتحوير رأي الأمة عن حقيقته، ولذلك نجد الشرائع تعنى كل العناية بوضع الضمانات التي تكفل صحة تحرير هذه الجداول وتنظم طرق الطعن فيها على نحو عادل وسليم(بدوي،١٩٨٩:٢٩٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(ج) الإنتخاب المباشر والإنتخاب غير المباشر:

أولاً: الإنتخاب المباشر

يكون الإنتخاب مباشراً أي على درجة واحدة، إذا كان الناخب يقوم مباشرة بإنتخاب المرشح دون وساطة شخص ثالث (فهمي،١٩٨٨:١).

ثانياً: الإنتخاب غير المباشر

يطلق على عملية الإنتخاب على درجتين او أكثر "انتخاب غير المباشر" بحيث يكون دور الناخب بإنتخاب مندوبين يتولون إختيار اعضاء البرلمان من بين المرشحين، وذلك يكون فقط في حالة الانتخاب على درجتين(الشرقاوي،١٩٨٤:٢٦٣)، وتأخذ بعض الدساتير بهذا النظام بينما البعض الأخر تأخذ بنظام الانتخاب المباشر وهو النظام الأكثر قرباً من المبدأ الديموقراطي، إذ يمارس الشعب حقه الإنتخابي بطريقة مباشرة دون وساطة أحد (بدوي،١٩٨٩،٢٩١).

ومع كل المزايا التي يتمتع بها نظام الإنتخاب المباشر فقد قيل في تبرير نظام الإنتخاب غير المباشر: أن تخفيف مساوئ الإقتراع العام بجعل الإنتخاب في طبقة المندوبين وهي أقدر من طبقة الناخبين على معرفة المسائل العامة وتقدير كفاية المرشحين، كما أن قلة عدد الطبقة الناخبة تجعلها، إلى جانب الإعتبارات السابقة، أكثر شعوراً وتقديراً للمسؤولية وبخاصة إذا اشترطت في المندوب شروط خاصة. وهذا تجسيم لقصور عامة الشعب ومغالاة في إظهار عدم كفاءته وهي حجة مردودة (خيري،١٩٨٨). وتخفيف حدة التطاحن الإنتخابي وتقليل وطأة الأهواء الحزبية، لأن طبقة المندوبين أقل تأثراً بهذه الأمور من عامة الناخبين الأول، وقد قيل بأن قلة عدد المندوبين تسهل التأثير عليهم، وتزداد الإعتبارات السابقة وضوحاً في البلاد حديثة العهد بالنظام النيابي، حيث يتواضع مستوى الناخب العادي إجتماعياً وثقافياً وخُلقياً، وقد قيل في الرد على هذه الحجة بأنه يضاعف إهتمام الناخب بالإنتخاب، في حين يقل الإهتمام كثيراً بالإنتخاب غير المباشر (أبو المجد،١٩٩٠).

(د) الإنتخاب الفردي والإنتخاب بالقائمة.

هو ذلك النظام الذي يقوم فيه الناخبون في دائرة إنتخابية معينة بإنتخاب شخص واحد يمثلهم في البرلمان، ويجري الإنتخاب الفردي إما على دور واحد أو على دورين (مقلد،١٩٨٠: ٢١٧).

أما ما يتعلق بالدور الواحد فيتلخص في أنه يتم على أساس الأغلبية النسبية أو البسيطة أي أن المرشح يعتبر فائزاً إذا حصل على أكبر عدد من أصوات الناخبين، وفي الانتخاب بالقائمة يختار الناخب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عدد من المرشحين وتتدرج اسماؤهم في قائمة، وعلى هذا الاساس يختلف تقسيم الدوائر الإنتخابية في الدولة في ظل الإنتخاب الفردي عنه في الإنتخاب بالقائمة (البنا،١٩٨٨: ١٦٩).

تُقسّم الدولة في الإنتخاب الفردي إلى دوائر انتخابية عديدة وصغيرة الحجم، ويتم في كل دائرة من تلك الدوائر انتخاب مرشح واحد، بينما يكون عدد الدوائر في الانتخاب بالقائمة قليل ولكن يزداد حجم كل دائرة، حيث يتم انتخاب نواب عدة، وللإنتخاب بالقائمة عدة أوضاع تتضمن قدراً متفاوتاً من الحرية للناخبين، فقد لا يكون لهؤلاء إلا أن يصوتوا بالقبول أو الرفض على القوائم التي تقدمها الأحزاب.(شيحا،١٩٨٩ :٧٤٢)، كما يحق للناخبين بترتيب اسماء المرشحين الذي تم اختيارهم وفقاً لوجهة نظرهم الشخصية وليس طبقاً للترتيب الذي وضعه الحزب صاحب القائمة، وتسمى هذه الطريقة (طريقة التصويت بالأفضلية) ومن الواضح أن هذه الصورة تعطي الناخب حرية أكبر من الصورة الأولى التي يتقيد فيها بترتيب أسماء المرشحين في القائمة(أبو المجد،١٩٩٠).

وأخيراً قد يكون في وسع الناخب إضافة إسم أو أكثر إلى القائمة التي يصوت في جانبها من بين الأسماء المدرجة في الكشوف الأخرى. وهنا تكون حرية الناخب كبيرة، فهو لا يلتزم بقائمة بعينها، ولا يكون له فقط مجرد التعديل في ترتيب أسماء قائمة معينة، بل يقوم بتكوين قائمة خاصة به بإختيار أسماؤها من بين مختلف القوائم المرشحة بالترتيب الذي يراه. وهذا ما يعرف بحق الناخب في المزج بين القوائم المختلفة يخرج منها بقائمة جديدة تعبر عن رأيه الشخصي(القباني،١٩٦٣: ٩٤) .

أولاً: تقدير الإنتخاب الفردي

يمتاز الإنتخاب الفردي بسهولته وبساطته، فالناخب يختار مرشحاً واحداً في النظام، بينما في نظام الإنتخاب بالقائمة تصعب مهمته لأنه سيفاضل بين عدد من المرشحين في دائرة واسعة وقد لا يهتدي إلى الأفضل منهم (أمين،١٩٨٠).

- تلجأ بعض الأحزاب إلى تضليل الناخب (في نظام الإنتخاب بالقائمة) بوضع إسم مرشح بارز في رأس القائمة حتى تستدرج الناخب لإنتخاب الأسماء التالية له مع أن مواهبها قد لا تكون بالمستوى المطلوب.

إن صغر الدائرة في نظام الإنتخاب الفردي يجعل الناخب ملماً بالمرشحين وبكفاءتهم والحكم عليهم. هذا من جهة الناخب وأما من جهة المرشح فإن صغر الدائرة تجعله محيطاً بها وبحاجاتها ومن ثم يكون أقدر على تحقيق طلباتها مما لو كانت هذه الدائرة واسعة كما يجب أن تكون في نظام الإنتخاب بالقائمة (خليل،١٩٧١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ونظام الإنتخاب الفردي يتيح للأقلية الفرصة لأن تجد من يمثلها، فصغر الدائرة الإنتخابية يُيَسر احتمال تواجد أغلبية الأقلية في هذه الدائرة فهذا ينجح ممثلها في الإنتخاب، ولو كان الإنتخاب بالقائمة لأختفى أثر هذه الأقلية في الدائرة الواسعة.

ثانياً: تقدير الإنتخابات بالقائمة

أما أنصار مذهب الإنتخاب بالقائمة فهم يرون بأن لهذا النظام المزايا التالية:

إن صغر الدائرة، كما هو الشأن في الإنتخاب الفردي يجعل المرشح أسيراً لناخبيه وهذا الوضع يدفع المرشح في أعتبار نفسه ممثلاً لدائرته فقط لا لمجموع الشعب فينهدم ركن من أركان النظام النيابي (خيري،١٩٨٨).

- لكي يحوز المرشح في نظام الإنتخاب الفردي، على رضاء ناخبيه يركز في برنامجه على المسائل المحلية البحتة الخاصة بدائرته الإنتخابية، وينعكس ذلك على أعماله البرلمانية بعد فوزه بالعضوية وهذا يؤدي كله إلى إضعاف الروح الحقيقية من وجود المجالس النيابية (رأفت،١٩٣٧: ٢٦٨).
- ويضيف أنصار هذا المذهب: أن نظام الإنتخاب الفردي يسهل الرشوة كما يسهل تدخل الإدارة في الإنتخاب بالنظر لصغر الدائرة الإنتخابية، ولقد قال أحد مؤيدي الإنتخاب بالقائمة (من السهل تسميم كوب ماء ولكن من الصعب تسميم نهر بأكمله).
- يكون الإنتخاب في نظام القائمة صراعاً بين الأفكار المختلفة ونضالاً بين البرامج والمبادئ المتباينة، في حين تغلب على الإنتخاب الفردي الإعتبارات الشخصية المتعلقة بذات المرشح بدرجة أكثر من الإعتبارات العامة المتعلقة بأفكاره وبرامجه.

والخلاصة أن لكل من النظامين حسناته وعيوبه وأن مدى نجاح هذا النظام أو ذاك يختلف من بلد لآخر ومن وقت لآخر وقد يكون مدى إدراك الشعب لحقيقة عملية الإنتخاب وثقافته ومستواه المعاشي عوامل أساسية تأخذ دورها لتجعل هذا النظام أفضل من النظام الآخر(سميع،١٩٨٨).

ونجد في النظام الفرنسي تطبيقاً حياً لهذه الظاهرة، فقد أخذت فرنسا في سنة ١٨٥٧ بنظام الإنتخاب بالقائمة، ثم عدلت عنه وأخذت بالنظام الفردي سنة ١٨٨٩، ثم عدلت إلى القائمة سنة ١٩١٩، ثم عدلت عنها سنة ١٩٢٧، ثم رجعت إلى نظام القائمة بمقتضى قانون ٢٧ تشرين الأول ١٩٤٦. وأخيراً جاء الدستور سنة ١٩٥٨ ليقر في المادة ٢٤ منه أن أعضاء الجمعية الوطنية ينتخبون بطريق الإقتراع العام المباشر (خليل،١٩٧١: ٢٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(هـ) نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي:

يوجد نظامان في هذا المجال: الأول نظام الأغلبية والثاني نظام التمثيل النسبي (أمين، ١٩٨٠: ٧٨).

أولاً: نظام الأغلبية

يطلق على من يحصل على أكبر عدد من الأصوات في الدائرة الانتخابية "نظام الأغلبية" سواء في حالة الانتخاب الفردي أو قائمة المرشحين، ومعنى ذلك أن هذا النظام يمكن أن يكون مع نظام الإنتخاب الفردي أو مع نظام الإنتخاب بالقائمة، وينقسم هذا النظام إلى قسمين: الإنتخاب بالأغلبية البسيطة والإنتخاب بالأغلبية المطلقة. وفيما يلي توضيح لذلك:

الأغلبية البسيطة:

وهي أن يفوز بالمقعد أو المقاعد المخصصة للدائرة المرشح أو مرشحو القائمة التي نالت أكثر الأصوات دون النظر إلى مجموع الأصوات التي حصل عليها باقي المرشحين أو باقي القوائم (الغالي،١٩٧٢).

حيث إذ كان هناك ثلاثة مرشحين حصل الأول منهم على ستة آلاف صوت، وحصل الثاني على خمسة آلاف صوت، والثالث على ألفي صوت، فإن المرشح الأول هو الذي يعلن فوزه لحصوله على أكثر الأصوات، رغم أن مجموع عدد الأصوات التي حصل عليها المرشحون الآخرون أكثر من عدد الأصوات التي حصل عليها، ويتبين من هذه الطريقة أن عملية الإنتخاب تتم في جولة واحدة فقط (خيري،١٩٨٨).

تنطبق نفس القاعدة على القائمة الحاصلة على أكثرية الأصوات عند الأخذ بنظام الإنتخاب بالقائمة.

الأغلبية الموصوفة: وهي أن يفوز بالمقعد أو المقاعد المخصصة للدائرة المرشح (إذا كان الإنتخاب فردياً)، أو المرشحون (إذا كان الإنتخاب بالقائمة) الذين حصلوا على أكثر من نصف الأصوات الصحيحة التي أعطيت (خيري،١٩٨٨).

فعلى سبيل المثال إذا كان هناك ثلاثة مرشحين (أو ثلاثة قوائم) في الدائرة الإنتخابية وحصل الأول على أربعة آلاف صوت، في حين حصل الثاني على ألفان وخمسمائة صوت، والثالث على ألف صوت، فالمرشح الأول هو الذي يفوز بمقعد هذه الدائرة، لأنه قد حصل على الأغلبية الموصوفة للأصوات، أي أكثر من نصف عدد الأصوات الصحيحة المشتركة في الإنتخاب. أما لو حصل المرشح الأول على ثلاثة آلاف صوت، والثاني على ألفان وخمسمائة من الأصوات، والثالث على ألف صوت، فمعنى ذلك أنه لم يفز أحد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بمقعد الدائرة لأن أياً من المرشحين الثلاثة لم يحصل على الأغلبية الموصوفة، وفي هذه الحالة يجب إعادة الإنتخاب بين المرشح الأول والمرشح الثاني، أي أن عملية الإنتخاب ستستغرق جولتين (بدوي،١٩٨٩).

ويتضح مما سبق أن نظام الأغلبية بنوعيه يؤدي إلى الإجحاف بالأقليات السياسية في الإنتخاب، وخاصة في حالة الأخذ بالأغلبية البسيطة الذي يكتفي بحصول المرشح على نسبة من الأصوات لكي يعد فائزاً، بصرف النظر عن عدد الأصوات التي حصل عليها بقية المرشحين، ولتلافي هذه النتيجة التي لاتعبر بصدق عن رغبات الناخبين، أخذت بعض الدول بنظام التمثيل النسبي (سرحال،١٩٨٠: ١٤٣).

ثانياً: نظام التمثيل النسبي

يفترض هذا النظام كون الإنتخاب بالقائمة حتى تتعدد الكراسي الشاغرة في الدائرة الواحدة بحيث يمكن توزيعها على الأحزاب المختلفة بنسبة عدد الأصوات التي حازها كل واحد منها، وبعبارة أخرى لا يمكن تطبيق التمثيل النسبي إلا في ظل الإنتخاب بالقائمة، لأن الإنتخاب الفردي لا يصلح في حالة الأخذ بالتمثيل النسبي، حيث إذ كان هناك ثلاث قوائم تتنافس على عشرة مقاعد في دائرة إنتخابية معينة، وحصلت القائمة الأولى على ستة آلاف صوت، فإن المقاعد العشرة ستوزع بنسبة عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة ويعني ذلك فوز القائمة الأولى بستة مقاعد، والقائمة الثانية بثلاثة مقاعد، والقائمة الثالثة بمقعد واحد (بسيوني،١٩٨٠: ٢٢٢).

وتتميز هذه الطريقة عن الطريقتين السابقتين بأنها تحقق تمثيل مناسب للأقليات مع قوة كل منها العددية وتعد هذه الطريقة صعبة التطبيق، وحصلت تلك الطريقة على نجاح وانتشار كبير قبل الحرب العالمية الأولى لكونها تعتبر أوفى الطرق لتحقيق العدالة بين الأحزاب، فبعد أن أخذت بها بلجيكا لأول مرة في الإنتخابات السياسية سنة ١٨٩٩ أخذ هذا التمثيل ينتشر في غيرها من الدول، فأخذ به في المقاطعات السويسرية أولاً ثم في إنتخابات الاتحاد نفسه سنة ١٩٨٠ بعد إستفتاء الشعب في ذلك، كما أخذت بها السويد سنة ١٩٠٧ والبرتغال سنة ١٩١١. وبعد الحرب العالمية الأولى إنتشر هذا التمثيل النسبي في دول عديدة مثل ألمانيا (دستور سنة ١٩١٩ وقانون سنة ١٩٢٠) والنمسا سنة ١٩٢٠ وتشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٢٠ ويوغسلافيا وبولونيا وايرلندا الحرة سنة ١٩٢١.

٤- الأعضاء المنتخبين (أو شروط العضوية)

إن جميع الدساتير في العالم متفقة على ضرورة توافر شروط خاصة بالناخب، وإن كانت هذه الدساتير قد أختلفت بالنسبة لمدى شدة هذه الشروط وقوتها، وإذا كان الأمر كذلك أصبح طبيعياً أن تشترط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه الدساتير أيضاً شروط في المرشح، بل أن جلال مهمته يوجب بعض التشدد في شروطه وأن يشترط فيه ما لم يشترط في الناخب (الحلو،١٩٨٩).

ويرى الباحث أن الانتخاب يمثل أحد الظاهر السياسية التي تعبر عن مستوى المشاركة الشعبية في العملية السياسية وقد كانت الكويت من أولى الدول العربية التي عملت على توسيع نطاق الديمقراطية والمشاركة السياسية ووضع نظام انتخابي فعال بما يعزز العملية الديمقراطية.

المبحث الثاني: السلوك الإنتخابي

إن هذا السلوك هو عرضة للتقلب و التغير نتيجة نزوع الناخب إلى تغيير الولاء في الإنتخابات على نحو متكرر، على أن هذا المفهوم يمكن أن يكون نسبياً لأن تغيير الجهة التي يتم التصويت لصالحها كان موجوداً دائماً، و قد زاد شيوع هذا المصطلح نتيجة زيادة تقلب سلوك الناخبين في أوروبا من ستينات القرن العشرين، إن هذا التغير يثبت أن هناك مجموعة من العوامل التي تتحكم فيه، على أعتبار أنه ليس بالعشوائي، أي أن تقلبه يعني أن هناك تغير في منظومة القناعات والمدركات والقيم، زيادة على تغير التوجهات والطموحات والمطالب، كما يعني ظهور اتجاه آخر جديد يتوافق أكثر مع مصالح الناخبين، وقد يأخذ هذا التغيير الإتجاه السلبي، بالتحول من ناخب مصوت إلى ممتنع عن التصويت، أو العكس وكل ذلك يتوقف على تأثره بالعوامل الفاعلة في الساحة السياسية، وشخصية الناخب وظروفه الإجتماعية والإقتصادية (بيلي،٢٠٠٤: ٤٩٥).

سيتناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: ماهية السلوك الانتخابي

المطلب الثاني: الاتجاهات المفسرة للسلوك الانتخابي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: ماهية السلوك الانتخابي:

يعد السلوك الانتخابي سلوك جماعي احصائي، يتم من خلاله التعرف على أسس الناخبين للأحزاب، ومستوى انتشار تلك الاحزاب داخل مجموعات إحصائية مختلفة، ومن أجل فهم أسس الإنتخاب تم استخدام دراسات الرأي العام للبحث في السلوك الانتخابي(سمير،٢٠٠٧).[*]، ويطلق على علم دراسة الانتخابات وأنماط التصويت "علم السلوك الانتخابي"، ويمكن اعتبار هذا الميدان فرعاً متخصصاً في علم الإجتماع، خاصة في ظل أنتشار أستطلاعات الرأي المنتظمة (الدورية) حول نوايا التصويت لدى الناخبين، والمسوح الضخمة التي تجرى في أعقاب الإنتخابات، وسهولة الإطلاع على إحصاءات التعداد السكاني، وتدقيق أساليب وعمليات تحليل البيانات وبرامج بناء الأنماذج، كما يدرس هذا العلم عملية التصويت والإتجاهات المختلفة أثناءها، وهنا يمكن أعتبار السلوك الإنتخابي وسيلة لتطوير الإنفاق العام والحفاظ عليه بين المجتمعات الديمقراطية(عسكر،٢٠٠٧).

وأنطلاقاً من كل التعاريف السابقة يمكن القول أن السلوك الإنتخابي هو جميع أشكال التصرف أو الأفعال وردود الأفعال التي يظهرها المواطن في موعد إنتخابي معين، نتيجة تأثره أو عدم تأثره بمجموعة من العوامل والمتغيرات (النفسية، الإجتماعية، البيئية، السياسية، التنظيمية، الحضارية والإقتصادية).

للسلوك الانتخابي دلالات عدة، حيث يعد من الناحية السياسية سلوك لإظهار الولاء للنظام السياسي، وهو أيضاً دليل على إدارة السلم والإبتعاد عن السلم، وهو سلوك يسعى به المرء للوصول إلى درجة المواطن الصالح، أما من الناحية النفسية فإنه يسعى لإشباع حاجة الناخب الطبيعية وذلك بالبحث عن الأمن والاستقرار، ومن الناحية الاجتماعية يعد السلوك الانتخابي تأكيد لإنتماء الناخب للوحدة الاجتماعية التي يتأثر بها، ومن الناحية العقلانية فإنه يهدف لتحقيق مصالح قد تكون شخصية أو جماعية أو عامة.(أمينة،٢٠٠٣)

---

[*]– في دراسة أجراها "ماتن روجان" (١٩٤٥/١٩٩٥) في أوروبا حول تأثر السلوك الإنتخابي عبر متغيرين هامين: الدين والطبقات الإجتماعية، استنتج منها: أن عامل الدين قد كان له تأثير في سلوك الناخبين في الفترة الممتدة ما بين ١٩٤٧ – ١٩٩٧ في فرنسا و إيطاليا وهولندا وبلجيكا والنمسا، وإسبانيا والبرتغال، في حين أن ناخبو الدول التالية: بريطانيا، السويد، النرويج، الدانمارك تأثر السلوكهم الانتخابي بعامل الطبقات الاجتماعية ، ويشير إلى أن تغييرات حدثت في الدول الأوروبية في الثمانينات أثرت على الأنماط الانتخابية، كالبطالة وهجرة الأفارقة والأمية...، وهو أن الضغوط الاجتماعية الممارسة على الأفراد أدت إلى بروز فروق عريضة وجديدة بين الطبقات (١٩٦٣–١٩٩٥) بعدما اختفت وتداخلت وأصبحت غير واضحة، وأفرزت هذه الأخيرة أنماطا أخرى للتصويت الإنتخابي في المجتمعات الأوروبية، أي أن ظاهرة التصويت الفردية أصبحت أقل انحيازا للطبقة الإجتماعية، وأضعفت ارتباطها بالدين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يرى وليم ف. ستون أن التصويت في الإنتخابات هو الصيغة الدنية والأكثر أنتشاراً لإنغماس الذات في المشاركة السياسية، ولذلك فهو يتطلب حداً أدنى من الإلتزام، ويتوقف فور أداء الفرد بصوته كما أنه يرتبط بمدى تكرار عملية الإنتخابات ذاتها والهدف التصويت عادة هو إختيار الهيئة الحاكمة، أو شاغلي المناصب القيادية، أو أعضاء المجالس النيابية، أو الموافقة أو عدم الموافقة على بعض المشروعات، أو سحب الثقة من مسئول أو آخر، وبناء على ذلك يعتبر التصويت في معظم الأحوال أداة ضغط وتأثير وأساليب حكمهم، حتى يمكنهم الظفر بأصوات الناخبين والتمتع بثقتعهم والحفاظ على المواقع التي يحتلونها، وتدعيم مكانتهم السياسية. (الزيات، ٢٠٠٢: ١٠٧)

والتصويت هو تعبير عن رأي المواطن من خلال مشاركته في انتخابات ممثلية أو في استفتاء عام حول إحدى القضايا، فهو من هذا المنطلق حق من الحقوق السياسية للمواطن، وهو وظيفة يباشرها من واقع تمتعه بالشروط اللازمة للمواطنة، ويحدد دستور الدولة مجموعة من الشروط التي تتوقف على إجتماعها سلامة التصويت، أهمها أن يكون رشيداً حائزاً للأهلية، وفي بعض الأحيان تعتبر الذكورة من الشروط الواجبة حيث يحظر على النساء، الإدلاء بأصواتهن في إطار مجموعة من الإجراءات تباعد بينهن وبين بعض صور النشاط السياسي. ومن هنا فإن غياب أي من هذه الشروط أو كلها يجعل التصويت باطلاً لا يعتد به. ومن ناحية أخرى فإن البطلان قد يلحق صوت صاحبه من باب آخر، وذلك عندما يقوم البعض بوضع بطاقات بيضاء داخل الصندوق المخصص لجمع الأوراق، أو يقوم بالإدلاء بأكثر من رأي واحد داخل البطاقة نفسها أو العكس على ذلك لا يوضح رأيه على وجه الدقة، وفي كل تلك الحالات يتم خصم عدد الأصوات الباطلة من العدد الإجمالي للأصوات وذلك بقصد معرفة حجم المشاركة الفعلية أو السلمية، ومن حيث شخص مؤديه فإن الأصل أن يكون لكل مواطن صوت واحد، لكن بعض الممارسات التاريخية قد جرت على الإعتراف لأفراد يتحدو من أسر عريقة أو يتمتعون بثراء عريض بالحق في أكثر من صوت واحد، وقد عرفت فرنسا تاريخياً تلك الظاهرة من خلال قانون الإنتخاب الذي صدر عام١٨٣٠ وسمح للبعض بصوتين صحيحين وإن توقف العمل به فيما بعد، ويرتبط بذلك ما يطلق عليه اسم الصوت المتعدد ويشار به إلى إمكان إدلاء المواطن بصوته في أكثر من مقاطعة أو واحدة إدارية واحدة في دولته وذلك رغم أنه لا يعترف له في المقام الأخير بغير صوت واحد ولا أكثر، وقد عرفت بريطانيا تلك السابقة قبل عام ١٩٥١. (مقلد، ١٩٩٤: ٥٤٨)

وتباين الأهمية النسبية للتصويت عادة وفقاً للغرض الذي من أجله تجرى الإنتخابات، ولذلك تعتبر الإنتخابات العامة التي تجري على مستوى الدولة ككل، ذات أهمية أكبر من تلك التي تجري علي المستوى الاقليمي أو المحلي. كما يعتبر الإستفتاء على تعديل الدستور أو خطة التنمية أكثر أهمية من الإستفتاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على إجراء نظامي معين تتخذه الدولة حيال واقعة معين أو بصدد حدث بذاته. وبينما يلعب التصويت في بعض المجتمعات دوراً هاماً أساسياً في تحديد وأختيار الحزب أو القيادة السياسية التي ستتقلد السلطة لفترة معينة في بعض النظم السياسية مجرد عملية شكلية، تحاول الطبقة المسيطرة على النظام السياسي أن تدعم سلطتها وحكمها وتكسبه صفة الشرعية عن طريقه. فالإنتخابات في الإتحاد السوفيتي السابق مثلاً لم يكن وسيلة للإختيار بين مجموعة أو أخرى من القادة، بل كانت مجرد أداة لتربية وتنظيم الجماهير سياسياً، وتقوية الروابط بين جهاز الدولة والجماهير. وتحسين ميكانيزم الدولة وأستئصال بقايا البيروقراطية من داخله. وهي لذلك لاتعدو أن تكون صيغة للتعبئة القومية فقط. وعل ى هذا الأساس لا تعتبر الإنتخابات في هذا المجتمع سلوكاً طوعياً إختيارياً، ينبع الأفراد أنفسهم، ويعكس رغبتهم الحقيقية في المشاركة في الحياة السياسية، بل هي مجرد عملية موجهة من قبل النظام السياسي والقوة المسيطرة عليه وفي خدمة اهدفها ومصالحها. (الباز، ٢٠٠٣: ٢٦٧).

هذا وتختلف معدلات التصويت من مجتمع إلى آخر، وفقاً لدرجة تطور المجتمع من ناحية، ونمط النظام السياسي والمصالح الطبقية التي يمثلها من ناحية أخرى، وفضلاً عن مدى ما يسمع به النظام من فرص المشاركة، والمحددات القانونية والضوابط النظامية الحاكمة للنظام الإنتخابي، وظروف وملابسات عملية الإنتخاب ذاتها. وأن حق الإنتخاب والتصويت في أغلب النظم السياسية الحديثة ليس حقاً مطلقاً، بل هو في معظم الأحوال حق مقيد مرتبط بضوابط وشروط معينة، والدليل على ذلك أن أكثر الدساتير ديمقراطية في القرنين الماضيين كانت تقيد حق الإنتخاب بشرطي النصاب المالي والكفاءة أو بأحد هذين الشرطين على الأقل، كما كان الدستور الفرنسي لعام ١٧٩١ يقسم المواطنيين الفرنسيين إلى: مواطنين عاملين، وهم جمهور الناخبين، ومواطنيين غير عاملين لا يحق لهم ممارسة حق الإنتخابات وإن كان من حقهم التمتع بكافة الحقوق المدنية الأخرى. وأن عضوية البرلمان الإنجليزي بقيت مقصورة على الطبقة الإستقراطية إلى أن صدر قانون الإصلاح الإنتخابي عام ١٨٣٢. فأعطى حق المشاركة للطبقة الوسطى، كما ظل حق الإقتراع مقيداً هو الآخر إلى أن تقرر حق الإقتراع العام بموجب التعديلات التي أدخلت على قانون الإنتخابات في فبراير ١٩١٨. وقد ظهرت في هذا الصدد كثير من الإجتهادات والآراء التي تبرر هذه القيود، وتؤكد حجيتها، وتدعو كذلك إلى التمسك بها. من ذلك مثلاً القول بأن المشاركة في الإنتخابات ليست حقاً بل هي مجرد وظيفة إجتماعية. وما دامت الوظائف العامة ليست حقاً لكل الناس فإن المشاركة يمكن أن تقتصر على فئة محددة من الناس فقط. (الباز، ٢٠٠٣: ٢٦٧)

كما أن إشتراكهم في عملية الإنتخابات يمثل في الأغلب خطراً على العملية السياسية، والسبب في ذلك أن الناخب الفقير من السهل التأثير عليه وشراء صوته، كما أن مثل هذا الناخب يميل عادة إلى تبني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإتجاهات والمواقف الإجتماعية والسياسية المتطرفة، ومن ثم يصبح إشتراكه في عملية الإنتخاب عامل من عوامل عدم الإستقرار الإجتماعي والسياسي. ولذلك فلا داعي لمشاركته في هذه العملية. وتخلص هذه الآراء جميعاً إلى القول بأن الثروة هي المعيار الحقيقي للقدرة والكفاءة، وبما أن الأمر كذلك، وبما أن الذين لا يدفعون الضرائب ليس بمقدورهم تحمل مسئولية الحكم وتبعاته، فإنه ينبغي أن يقتصر الحكم على من يؤدون الضرائب وحدهم، أخذاً بقاعدة (حيث توجد المسئولية تكون السلطة). وعلى هذا الأساس يصبح من الواجب والضروري معاً أن يرتبط حق الإنتخاب بوجود نصاب مالي معين، أو بتوافر شرط الكفاءة، ولايصح أبداً أن يكون هذا الحق عاماً أو مطلقاً، ومن الطبيعي والأمر كذلك أن تنعكس هذه القيود على معدلات التصويت في عملية الإنتخابات، وعلى نتائج هذه العملية كذلك. (هلال ، ١٩٧٧: ١٨).

وترتبط معدلات التصويت بعملية التعبئة الإجتماعية وتتأثر بها إلى حد كبير، ومن ثم يقال: حيثما يكون التصويت حقاً مقرراً للجماهير، ويصبح من المحتمل جداً أن تنعكس آثار التعبئة الإجتماعية في الإحصاءات الخاصة بعملية الإنتخابات. وقد لانختلف كثيراً على هذا الرأي ولكننا في الوقت نفسه لانستطيع التسليم تماماً بسلامة نتائج عملية الإنتخاب أو بصحة الإحصاءات الدالة على معدلات التصويت في هذه العملية. ذلك أن التعبئة الإجتماعية –كما نعلم– عملية غرضية موجهة من قبل الطبقة المسيطرة في المجتمع والمتربعة على قمة النظام السياسي. ونتيجة لذلك يصبح ثمة احتمال كبير لأن تكون هذه النتائج وتلك الإحصاءات غير صحيحة ومبالغ فيها، إن معدلات التصويت في النظم الشمولية تصل عادة إلى مايقرب من٩٩% من مجموع أصوات الناخبين. ومع ذلك لايمكن القطع بأن هذه النسبة تعبر بصدق عن النتيجة الفعلية لعملية الإنتخاب، إذ قد تكون هذه النسبة مقيسة بعدد المشاركين في عملية التصويت لا بعدد المسجلين فعلاً في جداول الإنتخابات، ناهيك عن عمليات التزوير التي يمكن اللجوء إليها في كثير من الأحوال. وأن حق التصويت في هذه النظم يقتصر على أعضاء الحزب الحاكم فقط لتؤكد أن هذه المعدلات تعكس رأي أعضاء الحزب وحدهم، وبالتالي يصبح التصويت في هذه الحالة مجرد نوع من (المشاركة التعبوية) أو(مشاركة التأييد) فقط. وقد تكون معدلات التصويت عالية في النظم الليبرالية في بعض الأحوال. (الباز، ٢٠٠٣: ٢٦٧)

ولكن هذا لايعني دائماً أن ثمة مشاركة سياسية واسعة في مختلف مجالات العمل السياسي في هذه النظم. كما أن هذه المعدلات قد تكون أيضاً نتيجة إلتزام أو إلزام أعضاء الأحزاب المتنافسة بالمشاركة في عملية الإنتخابات لصالح أحزابهم، فضلاً عن أن التصويت في الإنتخابات العامة أو المحلية يعد في كثير من البلدان عملية إجبارية على كل المواطنين. ومن ثم تكون معدلات التصويت في مثل هذه البلدان أعلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بكثير مما هي عليه في البلدان المماثلة لها في درجة التطور ولا يكون التصويت فيها على هذا النحو. (صعب، ١٩٧٦: ١٠٩).

بالرغم من انتشار السلوك الانتخابي في عدة مجتمعات إلا انه ذو اهمية ضئيلة إذ يلعب دور محدد في الحياة السياسية وذلك لان التصويت عملية مؤقتة، فيتطلب التصويت قدر ضئيل نسبياً من المبادرة الذاتية، ومهما كانت أهمية الصوت الانتخابي بالنسبة للناخب أو المرشح فإنه لاينقل إلى المرشح إلا قدر محدود من المعلومات المتعلقة برغبات ومتطلبات جمهور الناخبين، ولا يسفر عادة عن إختيار الممثل الحقيقي لهذه الرغبات، وبالرغم من نزاهة الانتخابات إلا أن عملية التصويت تتأثر في الغالب بالانتماء الأسري أو الطبقي أو العرقي للناخب(الباز، ٢٠٠٣: ٢٦٧)، ويمكن أن تتأثر أيضاً بوعيه السياسي وثقافته، كما يواجه الناخب في مجتمعات عدة للكثير من الإغراءات الادبية والمادية، وفي هذه الحالة تصبح عملية الانتخاب نوع من الصفقات التجارية او نوع من المجاملة وليست اسلوب للمشاركة السياسية، وتقترن عملية الانتخاب بحملات انتخابية نشيطة ومكثفة تؤثر في الناخبين وجذبهم لصالح مرشح محدد، وتسفر الانتخابات في الكثير من الأحوال عن فوز أكثر المرشحين قدرة على الدعاية أو التضليل، أو أقلهم كفاءة في العمل من أجل الصالح العام أو التعبير الصحيح عن متطلبات الجماهير ورغباتهم. ومن هنا يتضح أن المشاركة السياسية لا تقتصر على عملية التصويت وحدها ولا ترتبط بالعملية الإنتخابية فقط. وإذا كان لعملية التصويت أهميتها إبان فترة الإنتخابات فإن ثمة أساليب أخرى يمكن للمواطن أن يشارك في الحياة السياسية من خلال في غير هذه الفترة. وقد تكون هذه الأساليب أكثر فعالية وتأثيراً في الحياة السياسية للمجتمع من عملية التصويت ذاتها أو من المشاركة في الحملات الإنتخابية والأنشطة المرتبطة بها على حد سواء. (الزيات، ٢٠٠٢: ١٠٧).

المطلب الثاني: الاتجاهات المفسرة للسلوك الانتخابي

ومن أهم الاتجاهات التي تساعد في فهم سلوك الناخبين ما يلي:

- الإتجاهات البنائية والتي تركز على تحليل العلاقة بين شخصية الفرد والبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها، وتحاول أن تفسر مستوى تأثير بعض المتغيرات على سلوك الناخب، كالطبقة الإجتماعية، واللغة القومية، والدين، والفروق الريفية والحضرية والقبلية.
- الإتجاهات المكانية والتي تعكس تأثير مكان السكن على سلوك الناخب.
- الإتجاهات النفسية، والتي تفسر سلوك الناخبين من الناحية النفسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– الاتجاهات المصلحية، والتي تقوم على دراسة وفهم السلوك الإنتخابي للناخب وفق ما يتحقق منه مصالح شخصية له (عسكر،٢٠٠٧).

يستخدم في تفسير السلوك الانتخابي نماذج[*] عدة تراعي بدورها الاتجاهات السابقة لمحاولتها تقديم تفسير علمي لها، إذ قام بها الباحث "أندري سيغفريد" في عام ١٩١٣م وعمل على مقارنة بين خرائط تظهر جيولوجية الأرض ونوع السكن، ونظام الملكية وعلاقتها بالسلوك الإنتخابي، وقام "بول لزرسفلد"، بدراسة السلوك الإنتخابي عن طريق أسلوب المقابلة لعينة تتكون من ٢٠ فرداً، بمناسبة الحملة الإنتخابية لرئاسيات ١٩٤٠، موضحاً كيفية تغير القرار الإنتخابي للأفراد بفعل العملية الإنتخابية (ديويدري،٢٠٠٠).

ومن أهم هذه النماذج ما يلي:

١. النموذج البيئي:

يعتبر هذا النموذج من أول النماذج المستعملة في تفسير السلوك الانتخابي، حيث يرى المفكر"سيغفريد" أن من خلال النموذج الجغرافي الانساني الوصول إلى جذور السلوك الانتخابي للمواطن، وإنتمائه إلى التجمعات الإنتخابية والأبنية الإجتماعية والوحدة الإقليمية، كما ويقوم هذا النموذج بدراسة العلاقات التفاعلية والترابطية بين المحيط البيئي والسلوكات السياسية والاجتماعية للمواطن (Perrineau,2001).

٢. نماذج تفسير السلوك الإنتخابي الإجتماعية والنفسية:

أ. نموذج التفسير الإجتماعي والإقتصادي:

طورت جامعة "ميشغن Michigan" هذا النموذج في الاربيعينات من القرن العشرين على يد المفكر "بول لزارفلد" والذي يرى أن كل حزب يمثل من خلال طبقة أو مجموعة اجتماعية معينة، والتصويت مرتبط بالوضع الإجتماعي للناخب، ودينه ومكان سكنه، وبالتالي يعطي إشارة لإستعداد سياسي لدى الناخب يمكن توقعه. كما ويعتبر الجماعات التي ينتمي إليها المواطن الناخب، عاملاً حاسماً في تحديد سلوكه الإنتخابي، إلا أن هذا التأثير، ليس أكيداً وقطعياً، لأن المتغيرات الإجتماعية العامة لا تقدم سوى إحتمالات قوية نسبياً

[*]– الأنموذج: هو ضرورة منطقية ووسيلة تفسيرية تساعد على استخلاص النتائج الصحيحة، تصغيرا للحقيقة في صورة بسيطة متلاحمة تستمد أصولها من الحقيقة، تمثيل مبسط للظاهرة وشامل لها في آن واحد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للإنتخاب لصالح جهة أو أخرى، كما أن هذا النموذج لا يستخدم السببية، ويكتفي بتوضيح وتبيان العلاقة بين الخصائص الإجتماعية والسلوك الإنتخابي من دون تحليل وإثبات.

ومن أهم متغيرات هذا النموذج، متغير السوسيوديمغرافي كالجنس والسن والإقامة والكثافة السكانية، والتي يتأثر بها السلوك الإنتخابي، إذ تختلف إتجاهات الرجال عن إتجاهات النساء مثلاً، وكذلك نسبة المشاركة لكليهما، كما تختلف ميولات الشباب عن ميولات الشيوخ، والأمر نفسه بين سكان المدن وسكان الأرياف. كما ويوجد متغيرات سوسيواقتصادية، تتعلق هذه المتغيرات بإشكالية العمل والإنتماءات المهنية ومستوى الأجور، أما المتغيرات السوسيوثقافية فإنها تركز على مستوى التعليم، والإنتماءات الطائفية والعرقية والولاءات الدينية إضافةإلى شبكة العلاقات التفاعلية الإجتماعية.

تختلف الانتماءات الاجتماعية من مجتمع لآخر بحسب التقسيمات الاجتماعية المتواجدة في ذلك المجتمع، حيث تشير الدراسات إلى أن المواطنين الأكثر تعليماً في فرنسا، يتميزون بمشاركة أكبر بالإدلاء بأصواتهم في الانتخابات، إلا أن عامل التعليم قد لا يعمل بنفس الشكل والتأثير في مجتمعات أخرى، فقد أظهرت الدراسات الإنتخابية في مصر، بأن المحافظة الأعلى في نسبة الأمية هي الأكثر ومشاركة وتصويتا، ويرى هذا النموذج أن الانتخاب سلوك فردي محدود وموجه بمتغيرات وعوامل اجتماعية مثل: العائلة والمجموعات الاجتماعية والفكر السياسي لدى اللجان الاجتماعية.(أمينة،٢٠٠٣).

ب. النموذج النفسي في تفسير السلوك الإنتخابي:

ويقوم هذا النموذج على أساس تحليل سلوك الناخب من الناحية النفسية، وقد تم تطويره من قبل مجموعة من الباحثين في جامعة "ميشغن" الأمريكية، وقد قام هؤلاء الباحثين بنقد المتغيرات الإجتماعية التي أعتمد عليها "بول لزرفلد " وزملاءه في تفسير السلوك الإنتخابي، ويرى أصحاب النموذج النفسي، أن التصويت مشروط بتلك الإستعدادات السياسية التي يلقنها الآباء لأبنائهم، وعليه يصبح كل ناخب في مطلع شبابه متعلق ومتمسك نفسياً بشكل ثابت بحزب سياسي معين، وهذه الآلية التي تنطلق من شحن المواطن حتى يصبح متحزباً، من شأنها أن توسع الدور الذي يلعبه الموجه والمربي والقائد القدوة في عملية التنشئة والتكوين السياسي، ومن رواد النموذج النفسي في تفسير السلوك الانتخابي كامبل" و"كونفارس" و"وارن"و"دونالد" ويرى "كامبل " أن الملاحظة الأمبريقية (الميدانية) توحي بوجود عجز جزئي في النموذج الإجتماعي.

www.manaraa.com

ويفسر النموذج النفسي السلوك الإنتخابي إلى عوامل بيئية أو ظروف تواجه الناخب اعتبارات نفسية عميقة، تجعل الناخب يصدر سلوكات من دون وعي كالرغبة في الأمن والحاجة إلى الظهور وحب الذات وحب القيادة، أو الإرتياح لأحد المرشحين إرادياً أو غير إرادياً، والغيرة والعداوة نحو أحد المرشحين، أو الحب والإحترام والتقدير (أمينة،٢٠٠٣).

لقد أكدت العوامل النفسية دورها الحاسم والمهم في بناء السلوك الإنتخابي، والتحكم في تحديد الأفضليات السياسية والإنتخابية للناخب، من خلال دور الإستعدادات السياسية التي يغرسها الآباء أو دور البيئة الإجتماعية، فالإنتخاب هو نتيجة لتفاعل متغيرات عدة، يمكن توضيحها من خلال ما يعرف بنفق السببية للإنتخاب، فهذه المتغيرات هي التي تسببت وأوجدت المجال الرحب للإنفتاح والإنفراج السياسي للمجتمع الذي أدى وساعد على صنع وصياغة قرارات سياسية انتخابية والإنتماء لفئات مجتمعية معينة، وإلى أنظمة القيم، والتي أنتجت دراسات سياسية أكثر مباشرة في تفسير السلوك الإنتخابي (القرابات الحزبية، الإيديولوجيات، والإستعدادات السياسية، الأعمال الحكومية، تأثير الأصدقاء، الحملة الإنتخابية، الإتصال السياسي، الإعلام، الظروف الإقتصادية، ونوعية الرهانات والوعود الإنتخابية)، كل هذه المتغيرات تعمل على التأثير في السلوك الإنتخابي (Perrineau,2001).

يرى الباحث يتأثر السلوك الانتخابي للناخب بمتغيرات اجتماعية وسياسية وثقافية ونفسية تؤثر على قراره في المشاركة في العملية السياسية، لذا فإن معظم دول العالم تتجه نحو تاكيد اهمية زيادة نسبة المشاركة وتحفيز المشاركين نحو المشاركة في العملية الانتخابية لأن ذلك يعكس نجاح النظام السياسي في ادارة العملية الانتخابية ويعزز الاستقرار السياسي للدولة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: الدعاية الإنتخابية

تعتبر الدعاية السياسية أهم عناصر الإجراءات الممهدة للمشاركة بإعتبارها وسيلة تعريف المواطنين بمرشحيهم وبرامجهم السياسية. وفي فترة الدعاية هذه يعمل المرشح أو الحزب على إبراز مزاياه وأفضاله من أجل الحصول على أصوات الناخبين. وتتفاوت أهمية الدعاية السياسية وأشكالها بإختلاف الأنظمة السياسية والإقتصادية والإجتماعية لكل دولة، فقد تتضاءل تلك الأهمية في الدول النامية، بينما تتعاظم في الدول المتقدمة. ويقصد بالدعاية السياسية: مجموعة الأعمال التي يقوم بها الحزب أو المرشح بهدف إعطاء صورة حسنة لهيئة المشاركة– من خلال البرنامج الإنتخابي لكل منهما– وفق تصور يتطابق مع أفضلياتها وإبراز محاسن القضية المعروضة للإستفتاء من جانب مؤيديها، ومحاولة التأثير في أعضاء هيئة المشاركة بكل الوسائل والإمكانات المتاحة من خلال قنوات الإتصال بالجماهير من أجل تحقيق الفوز في الإنتخابات والموافقة على القضية المعروضة للإستفتاء. (القاضي، ١٩٨٧: ١١٧).

وسيتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: ماهية الدعاية الانتخابية

المطلب الثاني : إستخدامات الدعاية السياسية في وسائل الأعلام:

المطلب الثالث: الحملة الانتخابية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الاول: ماهية الدعاية الانتخابية:

تعددت وجهات نظر الباحثين في تعريفهم لمفهوم الدعاية، وإن كان هذا الإختلاف لم يخرج عن محاولة التعبير عن عناصر رئيسية تشتمل عليها العملية الدعائية، وسوف نتحدث عن بعض هذه العناصر بعد أن نذكر أهم التعريفات المختارة لمفهوم الدعاية.

تُعرف نشرة معهد تحليل الدعاية بأنها:" التعبير عن ارآء أو أفعال أفراد وجماعات أخرى وفق غايات معدة مسبقاً.(الخزرجي،١٩٨٤: ١٢)

أما هارولد لازويل، فقد قدم تعريفاً للدعاية قال فيه:" الدعاية هي محاولة للتحكم في إتجاهات الجماعات أو التأثير عليها بإستخدام الرموز الهامة"(رشتي،١٩٨٥: ٣٢) ، وقد فسر لازويل المصطلحات التي استخدمها فقال:" الإتجاه يعني ميلاً معيناً للسلوك وفقاً لأنماط معينة من التقييم" وعرف الرموز بأنها : الكلمات أوبديل الكلمات مثل الصور والحركات التي تؤثر على الأفكار السياسية والإجتماعية ذات القيمة بالنسبة لأفراد معينين بهدف السيطرة على الطريقة التي يتصرف بمقتضاها أولئك الأفراد".(رشتي،١٩٨٥: ٣٣)

أما الدكتور محمد سيد محمد فقد عرف الدعاية بأنها :" صنع الإنطباعات المقصودة بغض النظر عن الحقيقة هل هي موجودة أو غائبة أو منقوصة في المادة التي يراد إحداث التأثير بواسطتها".(محمد،١٤٠٣هـ:١٦٣)

ومثل هذا التعريف ما قدمه مارتن martin(١٩٥٨)، الذي عرّف الدعاية بأنها:" فن التأثير والتحكم والسيطرة وتغيير الرأي أو غرس وجهات نظر في وعي الجماهير يمكن أن تؤثر على سلوكها".(رشتي،١٩٨٥: ٣٣)

هذه التعريفات الأربعة تحدثت عن الهدف من الرسالة الدعائية ولم تتحدث عن الوسيلة التي يتم بها إيصال الهدف من الدعاية إلى الجماهير إلا ما ذكره لازويل في إشارته إلى أنها تتم بواسطة الكلمات. لكن هذا ليس كافياً في التصريح بالوسيلة التي يتم بها نقل الرسالة الدعائية، أما التعريفات الحديثة للدعاية فقد ركزت على عنصري الهدف والوسيلة في محاولتها لتحديد مفهوم الدعاية ومن ذلك ما ذكره كل من جوت Jowett وأودونيل O'Donnell(١٩٨٦) في تعريفهما للدعاية الذي إشتمل على عنصري الهدف والوسيلة إذ قالا : أن الدعاية هي " محاولة إتصالية منظمة من القائم بالعملية الدعائية للتأثير في الوعي والتصورات والسلوك لتحقيق هدف محدد".(Grath S.& O'Donnell,1986: 16)ويتفق موسى الكيلاني مع هذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعريف حيث قال : أن الدعاية السياسية تسعى إلى " تحقيق نتائج غير الأهداف المعلن عنها، وهي تستهدف التأثير على سلوك الآخرين وأفكارهم بواسطة الإستخدام الذكي الإنتقالي المدروس للرموز ونشرها، سواء أكانت الرموز لفظية أم سمعية أم بصرية أم إدراكية، والتركيز على الكلمة المقروءة أو المسموعة أو مرئية أو كل ذلك".(الكيلاني،١٤٠٥هـ: ٥)

ومما سبق يلاحظ أن هنالك أربعة عناصر تدور حولها تلك التعريفات، وهي:

- التأثير ، بهدف.
- التحكم في الإتجاهات والمواقف، بطريقة فيها نوع من :
- تزيف الحقائق أو حجبها بالكلية، بواسطة:
- وسائل الإتصال المسموعة والمرئية والمقروءة.

والتعريف الذي جمع هذه العناصر الأربعة هو التعريف الذي قدمه كوولتر حيث قال: أن الدعاية هي:" محاولة مدبرة من قبل فرد أو جماعة لتكوين آراء جماعات أخرى وتغييرها والسيطرة عليها؛ بإستخدام وسائل الإتصال بحيث تتوافق ردود أفعالهم مع رغبات رجل الدعاية".(الخزرجي،١٩٨٤: ١٢-١٣)

الفرق بين الإعلام والدعاية:

إذا كانت العملية الدعائية تتشمل عنصري الرسالة والوسيلة وهما من أهم عناصر العملية الإعلامية، فكيف نفرق بين الإعلام والدعاية؟

والجواب أن هناك إتفاقاً وإختلافاً بينهما:

فالإتفاق هو في جانب الوسيلة، إذ إن كلاً من الرسالة الإعلامية والرسالة الدعائية تستخدمان وسائل الإتصال المخلفة من أجل الوصول إلى الجماهير، وليس هناك ما يمنع أن تحمل الوسيلة الإتصالية رسالة إعلامية أو رسالة دعائية.

وأما الأختلاف بين هذين المصطلحين فهو في مضمون الرسالة الإتصالية، ومن خلاله يمكن التمييز بين مفهوم الإعلام ومفهوم الدعاية، ويمكن تلخيص نقاط الإختلاف في مضمون الرسالة الدعائية والرسالة الإعلامية في النقطتين التاليتين:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: بإعتبار معيار الصدق والحقيقة:

فالإعلام هو التعبير عن الحقيقة سواء بالنسبة للرسالة أو المرسل، أما الدعاية فتعمد إلى صنع التأثير بغض النظر عن الحقيقة، بل إنها تتعمد إخفاء الحقيقة أو تشويهها للوصول إلى الهدف الدعائي المنشود.(إمام،١٤٠٣هـ: ١٥) ولذلك فعند محاولة أن تصنيف الرسالة المبثوثة عبر الوسيلة ألإتصالية على أنها دعاية فإن الصفات السلبية وغير الصادقة تكون حاضرة في الذهن عند عملية الفرز أو التصنيف. يقول جوت وأودنيل (١٩٨٦): إن الكلمات الرديفة للدعاية هي (الكذب) و(الحرب النفسية) و(غسيل الدماغ) و (الخداع)، ونحو ذلك من المفردات التي تدور حول هذا المعنى.(Grath S.& O'Donnell,1986: 15)

ثانياً: بإعتبار الموضوعية في الطرح والعرض:

الرسالة الإعلامية هي تعبير موضوعي وعاقل عن الآراء والأفكار، في حين أن الدعاية في أغلب أحوالها ضرب من التهيج والإثارة، فالدعاية (تخلق جواً مشحونا من العواطف والإنفعالات فإذا بنوع من الضباب يسيطر على المنطق الذاتي دون وعي من جانبه يخفي الرؤية الحقيقة ويقود إلى نتائج غير صحيحة).(سالم، ١٩٨٤: ٤٨)

وإضافة إلى العواطف والإنفعالات التي تصعد غالباً في الحالات السياسية كالأزمات والحروب فإن الدعاية تلجأ إلى أسلوب الإيحاء والإستهواء، وعلى المحاكاة والتقليد، وعلى إستغلال المواقف التي يشترك بها أكبر عدد من الناس.

وكما يقول الدكتور عبد اللطيف حمزة: فإن الدعاية هي" تضييق منطقة التردد في الأفراد والجماعات بقدر المستطاع، ولهذا تعتمد على الكلمات البراقة المألوفة والصيغ المحفوظة، والمعلومات الشائعة بين الجمهور."(حمزة، (د.ت): ٢٦١)

ويستطرد عبد اللطيف حمزة في حديثه عن سمات الرسالة الدعائية ليصل إلى الفرق بينهما وبين الرسالة الإعلامية فيقول:" وعلى هذا فليست الدعاية طريقة من طرق الإعلام أو الأخبار، ولكنها مجرد إيحاء نفسي تستغل فيه سلبية الفرد وطبيعته التي ولد بها وهي طبيعة التقليد والمحاكاة، على حين أن الأعلام إنما يعتمد على الحقائق التي تعب رجالها في الحصول عليها، وربما شاركهم ذلك الجمهور المستقبل لمادة الإعلام في ذاتها." (حمزة، (د.ت): ٢٦١)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وللدعاية السياسية فترة زمنية محددة تقوم إبانها المنافسة الرسمية والمشروعية بين المرشحين. ويحكم سياق الدعاية السياسية مبدأ المساواة في منح الفرص لكل من المرشحين للتعبير عن أفكارهم وأتجاهاتهم وشرح برامجهم بالكلمة (المرئية منها والمسموعة) والصورة والشعارات والرموز. ولتحقيق هذه المساواة يجب أن تكون الحكومة على الحياد إزاء كل المرشحين، بسبب ما يملكه الحزب الحاكم من وسائل وإمكانات إذا أسيء إستخدمها فإنها تؤدي إلى أنتهاك فكرة الحياد السياسي، والتي تعد إحدى الأسس الجوهرية لضمان جدية وديمقراطية الإنتخابات والإستفتاءات وتنظم الدعاية السياسية على نحو دقيق، يهدف إلى ضمان تكافؤ الفرص أمام كل المرشحين، والمساواة بينهم في الوقت المخصص للأحزاب ، والمرشحين، وأنصار الإستفتاء وخصومه في كل من الإذاعة والتلفيزيون لعرض أفكارهم والدفاع عنها، مع المساواة بين المتنافسين في إمدادهم بالمواد الأولية اللازمة لتيسير سبل الدعاية والإعلان عنها.(فوزي، ١٩٨٥: ٤٣٤).

المطلب الثاني : إستخدامات الدعاية السياسية في وسائل الأعلام:

ليس من شأنها أن نتتبع شواهد إستخدام الدعاية السياسية عبر وسائل الإعلام بقدر ما ندلل على أهمية هذا الإستخدام في التأثير السياسي على عقلية الجماهير بأمثلة قريبة الحدوث، وما تزال تفاصيل وقائعها تحتل مساحة من الذاكرة يصعب على شعوب المنطقة العربية أن تتناساها أو تتجاهلها. إذ لو شرعنا في الحديث عن شواهد إستخدامات الدعاية السياسية في وسائل الإعلام في القرن العشرين فقط لطال بنا المقام ووجدنا أنفسنا نؤرخ للدعاية السياسية بدلاً من ذكر ما يدلل على أهمية الأثر الذي تحدثة، وهذا نعنيه هنا بالدرجة الأولى.

لو أخذنا نموذجاً واحداً للدعاية السياسية وإستخداماتها في وسائل الإعلام وهو: حرب الخليج الثانية – لأهمية هذا الحدث على المستويات الخليجية والعربية والإسلامية والدولية ولتقنية الإتصالات التي صاحبته، وهو مل لم يحدث في الأزمات السياسية الكبرى التي شهدها القرن العشرين – كشاهد على إستخدامات الدعاية السياسية في وسائل الإعلام، لتجلت لنا – وبخاصة على الأسابيع الأولى من الحدث – الأهمية القصوى للوسائل الإعلامية في نل وجهات النظر المتناقضة والمختلفة سواء من الأطراف المعنية مباشرة بالقضية، أو من الدول والشعوب التي تعاطفت مع أحد طرفي الأزمة. ولقد كانت محطة CNN الأمريكية وغيرها من المحطات التلفزيونية الأخرى تعرض للمشاهدين تأثير الدعاية العراقية على الشارع العربي وبخاصة في الأردن وفلسطين وبعض الدول العربية الأخرى، بل على القادة والنخب السياسية والثقافية. إذ كان المشاهد وهو في غرفته يتنقل بين شوارع بغداد وعمان وبعض المدن والقرى الفلسطينية، ويرى على الشاشة الصغيرة الحماسة المفرطة من أهالي هذه المدن وهم يرفعون الشعارات المؤيدة للعراق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمعارضة(للأمبريالية الأمريكية) ويلوحون بصورة (الزعيم) الذي سيحرق نصف إسرائيل ويلقن (الشيطان الأكبر) درسا في (أم المعارك) التي سيدور رحاها في الصحراء، وحدث ذلك كله بتأثير الدعاية السياسية العراقية، وبخاصة من خلال الإذاعات الموجهة.

لقد نشطت الدعاية السياسية العراقية في بداية غزو النظام العراقي للكويت وإنتشار قواته فيها. وفي الوقت الذي كانت تحشد فيه الولايات المتحدة قواتها وترسلها إلى منطقة الخليج كانت وسائل الإعلام العراقية تردد بأن الصحراء ستكون مقبرة للجنود الأمريكين، وأن الجنود العراقيين في (أم المعارك) سيقتلون الجنود الأمريكيين وهم في السماء لتلتقطهم السباع والضواري إذا سقطوا على الأرض.

وكانت الرسالة الإعلامية التي تكرر هذه العبارات تستهدف التأثير على الرأي العام داخل الولايات المتحدة حتى تذكرهم بنآسي الجنود الأمريكيين في فيتنام وتنكأ جراح هزيمة الجيش الأمريكي التي لا يزال شبحها عالقاً ومترسباً في ذاكرة كثير من الأمريكيين.

أما الشارع العربي والإسلامي فقد كانت إذاعتا (المدينة المنورة)و (مكة المكرمة) الموجهتان من الؤسسة الدعائية العراقية ومن خلفها كل الوسائل الإعلامية الأخرى المدعومة وبقوة من النظام السياسي العراقي تؤدي دورها وبفاعلية من أجل التأثير على الكتل الجماهيرية التي كانت تتعرض على مدار الساعة للنداءات البعثية المتكررة بالإنضمام إلى كتائب (الجهاد المقدس) التي يقود جحافلها (عبد الله المؤمن) وحرسه الجمهوري، والدعوة إلى نيل شرف المشاركة في الحرب بين الصهيونية والإمبريالية وعملائهما من جهة، و (المستضعفين) في الأرض من جهة أخرى.

ولقد أشتعلت جذوة هذه الشعارات الدعائية في بداية إحتلال الكويت ومن ثم حرب تحريرها، وكان الحطام الذي يشعل أوارها هوتكنولوجيا الإتصال التي زادت من لهيبها وإدراك القائمين على الإعلام العراقي للكيفية التي يديرون بها الآلة الدعاية لخدمة النظام السياسي، تغليف أهدافه بلبوس الدين والعروبة حتى يحدث أثره المطلوب في الشارعين العربي والإسلامي.

إن حرب الموجات الصوتية وقنوات البث الفضائية بين النظام العراقي من جهة، والإعلام الأمريكي من جهة أخرى ما تزال عالقة في ذاكرة الشعوب، تتذكرها، وتتذكر معها أن الأعلام كان سيد الموقف فيها. وقد عكس جيف جرينفلد Jeff Greenfield، هذه الحقيقة عندما قال في البرنامج الأخباري ABC Night Line الذي بثته محطة ABC الأمريكية في ١٧ سبتمبر عام ١٩٩٠م: " إن حرب الموجات الصوتية والصور التلفزيونية بين العراق من جهة وقوات التحالف من جهة أخرى هي الحرب الدعائية التي تدور في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منطقة لا تعترف بالحدود الطبيعية. وقد أدرك صدام حسين هذه الحقيقة عندما قال: "فلنشعلها حرباً كلامية تلفزيونية."

تجاوزات الدعاية:

تكون التجاوزات الدعاية التي تمثل خروجاً من الإجراءات الرسمية مستنكرة، ويحكم بإدانتها بإسم الخروج على مبدأ المساواة والنيل منه، بيد أنها لا يترتب عليها إلغاء الإنتخابات إلا إذا كان لها تأثير على النتائج، أما الدعاية التي تمثل مخالفة لقانون الإنتخابات، أو تشكل تصرفات غير مشروعة فإنها تؤدي إلى إفساد نتائج الإقتراع وفقاً لما قضى به مجلس الدولة الفرنسي. وقضى المجلس أيضاً بأن توزيع منشور للدعاية عشية ليلة الإقتراع أو قبل العشية بالإضافة إلى المنشور المرسل من قبل لجنة الدعاية إلى الناخبين يمكن أن يسبب إلغاء الإنتخاب إذا كان فارق الأصوات بين المرشحين ضئيلاً.(عبداللطيف،١٩٩٠: ٢٣٦).

يجب على السلطة الإدارية إزاء الدعاية السياسية أن تحافظ على كفالة المساواة بين المرشحين في الدعاية، فإذا ما طلب أحد المرشحين من المحافظ صورة من جدول الإنتخاب، فإن المحافظ في إطار الخدمات الإعلامية للدعاية يقدمها له، فقد يستخدم المرشح هذه الصورة في توزيع أوراق الدعاية والمنشورات الخاصة به الناخبين المقيدة أسمائهم بالجدول.

ولكن يشترط في هذه الحالة أن يقدم المحافظ نفس التسهيلات للمرشحين الآخرين إذا ماطلبوا ذلك، تطبيقاً للمساواة بين المرشحين التي يجب أن تتطابق مع المساواة بين الناخبين وتعد كل منهما مكملة للأخرين. فتتدخل السلطة الإدارية إذن إنما يكون من أجل ضمان تحقيق المساواة بين المرشحين المتنافسين والتي قد يعتدى عليها عن طريق التمييز الذي قد يتاح لبعض المرشحين دون الآخرين من أجل التأثير في الرأي العام.(حسن، ١٩٧٨: ٥٣٣).

ومن أجل هذا تعمل الدول الديمقراطية الحرة ما وسعها على تحقيق المساواة بين المرشحين في الدعاية والإعلان وتتحاشى كل إجراء يعد من جانبها تفضيلاً لمرشح أخر ، وتؤكد ذلك بأساليب عملية. ففي فرنسا وبريطانيا على سبيل المثال، وحيث تمتلك الدولة الإذاعة المسموعة والمرئية، يمنح المرشحون فرصاً متساوية لإستخدام الإذاعة والتلفزيون في الدعاية بغض النظر عن إنتماءاتهم السياسية. (أبو راس، ١٩٧٤: ٤٢٤).

www.manaraa.com

المطلب الثالث: الحملة الانتخابية

مفهوم الحملة

يرجع مصطلح الحملة إلى الأصل اللاتيني (Propacatus) وهي تعني (يبذر أو ينشر) وهي تعني في اللغة الأنجليزية (Propage) ومعناها (التنشئة أو التنمية) ومفهومها نشر الآراء ونقلها من شخص إلى آخر ومن جيل إلى جيل(القاضي، ١٩٩٥: ٩-١٠).

تعريف الحملة وأنواعها:

حاول علماء اللغة والقانون والإجتماع وعلم النفس والسياسة والإعلام تعريف الحملة كل من زاويته أو من الجانب الذي يهتم به أو يؤمن به فقد عرفها العلامة ليونارد دوب Leonardw Doop في كتابه المعنون بالحملة قائلاً: "ليست الحملة في الحقيقة إلا محاولة منسقة لفرد أو أفراد يهمهم الأمر للتحكم في وجهات النظر لطوائف من الأفراد عن طريق إستعمال الإيحاء وبعد ذلك السيطرة على أعمالهم. "أما هارولد لاسويل Harold Lasswellيرى بأن الحملة هي "الإحتيال عن طريق الرموز." (حاتم،١٩٧٣: ١٤٠)

أما الباحث الأمريكي كامبال يونغ Kimbàl Yong يعرفها بأنها "إستخدام الرموز على نحو متعمد منظم مخطط من خلال الإيحاء أساساً وما يتصل به من تكنيكات نفسية بقصد تغير وضبط الآراء والأفكار والقيم، وتغير الأفعال الظاهرة فينهاية الأمر ، عبر خطوط حددت سلفاً، وقد تكون الحملة واضحة والقصد منها معلن أو قد تستخفي بمقاصدها، وهي تقع دائما في نطاق ثقافي لا يمكن بدونه أن نفهم ملامحها النفسية أو الثقافية".(سعد، ١٩٩١: ١٣٥)

وعرفها الباحث ميخائيل شوكس M. Shoukas بأنها "الترويج الذي يخضع للسيطرة على الأفكار التي تحرف بتعمد في محاولة لجعل الفرد يقوم بالسلوك الذي تسعى إلى تحقيقه جماعات مصلحة خاصة لتحقيق أهداف محددة مسبقاً".(العالم،٢٠٠٥: ٢٦)

يعرفها رمزي الشاعر بأنها "محاولة التأثير في الجماهير عن طريق عواطفهم ومشاعرهم والسيطرة على سلوكهم لتحقيق أهداف معينة قد تكون سلمية أو غير سلمية أو ذات قيمة مشكوك فيها مع التضحية بكل شيء في سبيل تحقيقها. "(الشاعر،١٩٨٣: ٦٨٩)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خصائص الحملة:

عرض الفقه الحديث مجموعة من الخصائص للحملة يمكن إجمالها فيما يلي: (بو طرفاس،٢٠١١)

أ. بما أن الحملة تهدف إلى إقناع أكبر عدد من الناس في أقصر وقت ممكن، لذا فهي تعتمد إلى حد كبير على مخاطبة العاطفة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر دون إهمال الجانب العقلي

ب. تسهيل إستخدام الحملة في الدول النامية والمتخلفة التي تسيطر عليها الأنظمة الديكتاتورية، أما في الدول الديمقراطية فأسلوب الحملة يحتاج إلى مهارات عالية ومتطورة .

ج. تعتمد الحملة الحديثة على التحليل الدقيق للظروف المحيطة بالأفراد سواء كانت إجتماعية أو سياسية أو إقتصادية أو ثقافية... .الخ

د. تعبر الحملة عن التيارات الأساسية في المجتمع، لذا فإنه من العبث إستيراد أساليب الحملة في دولة ما، وتطبيقها في دولة أخرى مختلفة عنها أختلافاً كلياً، لأن ما يصلح في دولة قد لا يصلح على الإطلاق لمخاطبة شعب دولة أخرى تعيش تحت خط الفقر.

هـ. تستخدم الحملة أساليب إتصال أخلاقية أو غير أخلاقية.

و. تتعدد وتتنوع أساليب ووسائل الحملة بتعدد وتنوع أهدافها وموضوعاتها والأساليب التي تستخدمها .

مفهوم الحملة الإنتخابية:

أ. **المعنى اللغوي:**

- جاء في لسان العرب (لإبن منظور، ٧٨٤) " حمله على أمر يحمله حملاً فإنحمل: أغراه به".

"وتحامل في الأمر وبه تكلفه على مشقة وإعياء"

"وتحامل عليه: أي كلفه ما لا يطيق ."

- جاء في معجم الصحاح للجوهري: "حمل عليه في الحرب حملة قال أبو زيد: يقال حملت على بني فلان إذا أرشت وحمل على نفسه في السير أي أجهدها فيه "(الصحاح،١٦٧٧).
- أما معجم محيط المحيط جاء فيه "إن الحملة: الكرة في الحرب وما يحمله الحامل دفعة واحدة وحامل عليه في الحرب حملة : كر" .(المحيط،١٩٥)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. المعنى الإصطلاحي للحملة الإنتخابية:

يعرف دنيس ماكويل الحملة الإنتخابية بأنها "جهود إتصالية تمتد إلى مدة زمنية معينة محددة تستند إلى سلوك مؤسسي أو جمعي يكون متوافقاً مع المعايير والقيم السائدة، بهدف توجيه وتدعيم وتحفيز أتجاهات الجمهور نحو أهداف مقبولة إجتماعياً مثل التصويت". (Mcquail,1986:190)

كما يعرفها بيسلي بأنها "نشاطات مقصودة للتأثير في معتقدات وإتجاهات وسلوك الآخرين عن طريق إستخدام أساليب إستمالة إعلامية تؤثر في الجمهور، وأن مفهوم إعادة التشكيل يعد من أهم السمات التي تميزها بوصفها نشاطاً إتصالياً سواء كان ذلك على مستوى البناء الإجتماعي أوعلى مستوى الأنماط الفردية".

كما ترى الدكتورة سامية محمد جابر أن الحملة الإنتخابية "هي التي تشتمل مجموعة تدابير وإستعدادات مثل الحملات السياسية والإنتخابية والمعلومات العامة والإعلان وبعض أشكال التعليم، وإستخدام وسائل الإتصال الجماهيري في البلدان النامية، أو في مجال نشر التحديدات ويكون لها أهداف محددة، غالباً ما تكون وجيزة، ومكثفة وتستهدف جمهوراً كبيراً نسبياً، وغالباًما تعتمد على إطار عام من القيم المشتركة."(جابر،١٩٨٤: ١٦١)

كما عرفها الدكتور محمد كمال قاضي بـ " مجموعة الأعمال التي يقومبها الحزب أو المرشح بغرض إعطاء صورة حسنة للجماهير والناخبين عن سياسته وأهدافه ومحاولة التأثير فيهم بكل الوسائل والإمكانيات المتاحة من خلال قنوات الإتصال الجماهيري وذلك بقصد تحقيق الفوز في الإنتخابات. " (القاضي،١٩٨٧: ١١٧)

ويعرفها عبد الوهاب الكيلاني بأنها "الفترة التي تسبق موعد الإنتخابات المحددة رسمياً وقانونياً والتي يقوم المرشحون خلالها بعرض برامجهم على الناخبين وقد لجأ المشرع إلى حصر المعركة في شبكة من القواعد القانونية وذلك بأن تؤمن الدولة لجميع المرشحين التسهيلات من أجل حملتهم الإنتخابية . " (الكيلاني،١٩٧٩: ٢٧٠)

كما يعرفها اوليفيه دوهاميل – أيف مني بقوله : " إن الحملة الإنتخابية هي الحملة التي تحدد النصوص مدتها والتي تستخدم فيها الأساليب التي يسمح بها التشريع الإنتخابي وحدها، غير أن أعمال المرشحين غالباً ما تتجاوز حدودها مما يطرح بشكل حاد معضلة إحترام الأحكام القانونية ." (دوهاميل،١٩٩٦: ٥٧٩)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما عرف الدكتور رافد حداد الحملة الإعلامية بقوله " هي نشاط إتصالي مخطط ومنظم وخاضع للمتابعة والتقويم تقوم به مؤسسات أو مجموعات أو أفراد تمتد لفترة زمنية محددة بهدف تحقيق أهداف معينة، بإستخدام وسائل الإتصال المختلفة وسلسلة من الرسائل الإعلامية وبإعتماد أساليب إستمالة مؤثرة بشأن موضوع محدد يكون معه أو ضده ويستهدف جمهوراً كثيراً نسبياً".(حداد،١٩٩٥: ٣٥)

وهناك من يرى بأن الحملة الإنتخابية "عبارة عن مجموعة من الأعمال التي يقوم بها المرشح أو الحزب بهدف إعطاء صورة حية لهيئة الناخبين من خلال برنامج إنتخابي" بقصد تكوين رأي عام موحد يمثل إتجاهاً سياسياً محدداً للحزب وأنصاره ويستطيع الحزب أو المرشح الوصول عن طريق هذا الرأي إلى السلطة.(علي،١٩٩٨)

من خلال ما سبق يمكن تعريف المعركة الإنتخابية بأنها "الفترة الزمنية التي تسبق يوم الإنتخاب والمحددة قانوناً ، تقوم خلالها المنافسة الرسمية والمشروعة بين المرشحين والأحزاب السياسية قصد السيطرة على إرادة الناخب وحصد أكبر عدد من الأصوات، مستعملة لذلك مختلف الأساليب والوسائل المشروعة ".

وقد نظم قانون الانتخاب الكويتي رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة وتعديلاته قد خلا من الأحكام المالية وعلى وجه الخصوص تلك التي تنظم التكاليف المالية في الدائرة الانتخابية سواء أكانت بالنسبة لمصروفات المرشح على حملته الانتخابية في الدائرة التي لا تقف عند سقف معين أو تعلقت بالانفاق العام للدولة على الدائرة الانتخابية وتمويل الحملات في كل دائرة انتخابية. وأوضحت انه بإستقراء القوانين التي تشترك في تنظيم العملية الانتخابية إلى جانب قانون الانتخاب مثل القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣ في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة والمرسوم رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن الجنسية الكويتية وتعديلاته وقانون تحديد الدوائر الانتخابية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦١ وتعديلاته، أن الافتقار إلى نصوص تنظيم التكاليف المالية في الدوائر الانتخابية يسير في خط متواز مع عدم وجود قانون ينظم الأحزاب السياسية في الكويت ومن ثم وضع آلية لتمويله ودعمه من مالية الدولة.(وكالة الانباء الكويتية، ٢٠١٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

طبيعة الحياة السياسية والدستورية في الكويت

ساهمت الثروة النفطية بتحريك المجتمع وتغيير تركيبته وتشكيله القديمة، بل تسببت عملية التغير في إنهاء وتدمي ر الكثير من العلاقات القديمة مفسحة المجال لعلاقات جديدة وتغيرات كبيرة وسريعة في أحوال الناس المعيشية، وتغيرت المساكن القديمة المبنية من اللبن والطين وحلت مكانها المساكن الجديدة المشيدة من الاسمنت والمواد الحديثة وبدأ يبرز توزيع داخلي للثروة قامت به الدولة حديثة الولادة عبر نشر التعليم، ومحو الامية، وسياسة التوظيف السخية في أجهزة الدولة الجديدة، وتوفير الخدمات ، وتوزيع الاراضي، وتثمين المنازل القديمة بهدف استملاكها من قبل الدولة.

ومنذ الخمسينات تغيرت الكويت شكلاً ومضموناً وانطلقت في بناء أسس دولة حديثة، بهذا الوضع الجديد بدأ سكان الكويت القدامى الخروج من أحياء الكويت التقليدية الواقعة ضمن السور الى خارج السور ومعهم المال اللازم لبناء منازل حديثة وأحياء جديدة وتحولت الى طوق يحيط بالمدينة ويمتد لأميال عرضاً وطولاً من أسوارها القديمة.

سيتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الاول: نبذة عن النظام السياسي الكويتي

المبحث الثاني: مؤسسة البرلمان في دولة الكويت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الاول: نبذة عن النظام السياسي الكويتي

إن لفظة الكويت هي تصغير لكلمة (كوت) وهي كلمة تطلق على القلعة أو الحصن الذي تبنى حوله بيوت صغيرة، ويكون الحصن ملجأ للسفن والبواخر للتزود بالمياه والمؤن ومأوى للصيادين والبحارة، وتعود تسمية الكويت إلى حصن صغير بناه محمد بن عريعر زعيم بني خالد كمستودع للذخيرة ثم وهبه إلى آل الصباح، وفي البداية سميت بالقرين ويعني التل أو الأرض المرتفعة، وقبل نزوح آل الصباح إلى الكويت كانت أرض جرداء لا يسكنها إلى القليل من العشائر التابعة إلى آل خالد ولقد قام آل الصباح ببناء البيوت الحجرية في الكويت.(أسيري،٢٠٠٢)

سيتناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الاول: لمحة تاريخية عن دولة الكويت

المطلب الثاني: السلطات في النظام السياسي الكويتي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الاول: لمحة تاريخية عن دولة الكويت

تقع الكويت في أقصى الشمال الغربي من غرب الخليج العربي بين مصب شط العرب بالعراق في الشمال وبين المملكة العربية السعودية في الغرب، والجنوب ممتدة بين خطي عرض ٢٨° و ٣٠° شمالاً وخطي طول ٤٦° و ٤٨° شرقاً بمساحة (١٧.٨٥٠كم^{٢}) ويتبعها عدد من الجزر أكبرها بوبيان وأهمها فيلكا التي تتمتع بموقع مهم لأنها كانت تعتبر محطة للسفن التجارية والممر البحري منذ قرون طويلة.

ونظراً لموقع الكويت الآمن والمتميز إستراتيجياً بحكم وجود هذا الموقع على شاطئ البحر من ناحية، وسهولة إتصاله بالصحراء من ناحية أخرى، وعليه فقد أصبحت الكويت محطة ومركز لتجمعات القبائل العربية (قبيلة المطران، وقبيلة العجمان، وقبيلة العوازم) التي تركت مواطنها الأصلية في الجزيرة العربية لتستقر في الكويت خلال مطلع القرن السابع عشر ثم تكاثرت في منتصف ذلك القرن، ونتيجة لذلك نمت الكويت بوجود هذه القبائل وتقدمت تجارتها حيث سهل عليها إستقبال البضائع المختلفة من السكر والقهوة والنسيج وغيرها من المنتجات ونقلها عبر الممر الشمالي حتى مدينة حلب ومنها إلى الأساطيل التجارية من الإسكندرية إلى مختلف دول أوروبا، كما مارس أهل الكويت أعمال الملاحة والنقل التجاري والصيد البحري والغوص بحثاً عن اللؤلؤ، إضافة إلى تربية الماشية والجمال، وهذا فالحياة في الكويت كانت تجمع بين إستغلال البحر والصحراء في النقل والتجارة.(الصرعاوي،١٩٠٠)

أما تاريخ نشأة الكويت الحديث فلقد أختلف المؤرخون حولها على الرغم من أكتشاف آثار يونانية في جزيرة فيلكا، ومكانة كاظمة في عصر إنتشار الإسلام في آسيا إلا أن الإجماع على أن تاريخ الكويت السياسي أرتبط بنزول العتوب من قبيلة عنزة، حوالي عام ١٧١٦م فيها وكان لآل الصباح من القوة والنفوذ داخل العتوب ما مكنهم من تسلم مقاليد السلطة وذلك حين أجمع من في الكويت من سكان عام ١٧٥٦م على إنتخاب عميد أسرة الصباح الشيخ صباح بن جابر حاكماً لهم، وبعد ذلك التاريخ أخذت الكويت تتطور إلى مدينة عامرة، وإزدادت أهمية هذه الإمارة عندما إستولى الفرس على البصرة عام ١٧٧٦م، حيث هاجرت العديد من العائلات إلى الكويت وبذلك أصبحت الكويت ملتقى التجارة البحرية بين الشرق الأقصى والشرق الأدنى، فنقلت شركة الهند الشرقية مركز طريق بريدها البحرية إلى حلب من البصرة إلى الكويت، وتبوأت الكويت بعد ذلك مركزاً تجارياً رفيعاً خاصة بعد أن حولت شركة الهند الشرقية وكالتها من البصرة إلى الكويت عام ١٧٩٢م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع هجرة هذه العائلات إلى الكويت، تطورت البلاد من كونها قرية صغيرة للصيادين إلى مدينة نشيطة ومرفأ تجارية ومحطة عبور بين الشرق والغرب ولقد أدى عدم إستقرار الأوضاع السياسية في العراق وبلاد فارس إلى خلق فراغ سياسي وتجاري كان من نتائجه بروز المدن والموانئ الخليجية وتطورها وتأثيراته في المنطقة برمتها، ولقد كانت الكويت توصف في نهاية القرن التاسع عشر بأنها (أكثر موانئ الخليج نشاطاً وحركة) وأن سكانها يحتلون المرتبة الأولى بين سكان الموانئ الأخرى من حيث المهارة والشجاعة ورفعة الأخلاق.(أسيري،٢٠٠٢)

وقد قام أولئك المهاجرون بتنظيم شؤون مجتمعهم الجديد فكان أول ما قاموا به هو إختيار قائد من بينهم ليكون حاكم هذا المجتمع الجديد حيث أختاروا صباح الأول حيث أتفقوا على أن يقوم بتحمل أعباء الحكم ويقوم الصيادون والتجار بالإنتاج على أن يتم تمويل المؤسسة الحاكمة من حصيلة ذلك الإنتاج.(النجار،٢٠٠٠)

تميز المجتمع الكويتي في بداية تكوينه بميزتين استمرتا حتى قبل إكتشاف البترول بقليل الأولى هي البساطة الشديدة في النظام السياسي والثانية هي الإعتماد على أنماط إنتاجية وأنشطة إقتصادية مرتبطة بالبحر، فقد كان تعيين الحاكم يخضع لنوع من الموافقة الشعبية بشكل أو بآخر، حيث كان الحاكم يعتمد بشكل رئيسي على تمويل الشعب له سواء على المستوى الشخصي أو على مستوى تسيير شؤون البلاد، وأدى ذلك إلى نوع من التفاهم المتبادل بين الحاكم والمحكوم، مما ترتب عليه أن يتعود الشعب الكويتي على تجاوب حكامه مع شكاواه ومتاعبه.

أما الخاصية الثانية المميزة للمجتمع الكويتي هي الإعتماد شبه الكامل على هذا المجتمع على أنشطة إقتصادية وأنماط إنتاجية مرتبطة بالبحر وكان النشاط الرئيسي هي صيد اللؤلؤ والمهن المترتبة عليها مثل صناعة السفن وتجارة اللؤلؤ.

وفي بداية تأسيس الدولة الكويتية كانت القوى الكبرى مثل بريطانيا والدولة العثمانية والدول الأخرى في المنطقة مهتمة بأمور أهم من مراقبة مجتمع جديد يتطور الأمر الذي كان له بالغ الأثر في تطور الكويت حيث أعطى الكويت في مراحل تأسيسها الأولى ميزة الإستقرار السياسي.(النجار،٢٠٠٠: ٨-٩)

شكل وصول الشيخ مبارك الصباح خروجاً على الأسلوب المعتمد في الكويت لتداول السلطة حيث الشيخ مبارك قد قام بإزاحة أخويه عن الحكم محمد وجراح، وعلى الرغم من الأسلوب الذي أتبعه الشيخ مبارك في الوصول إلى السلطة إلا أنه لم يلق أية مقاومة من قبل الشعب الكويتي، الأمر الذي أعطى مؤشراً على رسوخ مفاهيم الشرعية التاريخية للأسرة الحاكمة في الكويت، وشهدت فترة حكم الشيخ مبارك تنافساً كبيراً بين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القوى الدولية الكبرى خاصة بريطانيا والدولة العثمانية حول السيطرة على منطقة الخليج، في الوقت الذي كانت فيه منطقة الخليج مركزاً للتنافس بين الدول الكبرى الدولة العثمانية وبريطانيا وروسيا وألمانيا، وفي ظل هذه الأجواء وجد الشيخ مبارك نفسه مضطراً إلى أن يطلب من البريطانيين الوقوف إلى جانبه في ظل دفع التهديدات عن بلده وفي ٢٣ كانون ثاني عام (١٨٨٩م) تم إبرام المعاهدة الكويتية – البريطانية الأولى، ولم تكن الكويت مستعمرة بل محمية مستقلة تقتصر علاقتها مع وزارة الخارجية البريطانية ولا علاقة لها مع وزارة المستعمرات البريطانية.(قلعجي ،١٩٧٥: ١٧-٢٠)

بعد وفاة الشيخ مبارك في العام (١٩١٥م) حدث تطور في مسألة نقل السلطة حيث أنه أصبح محكوماً بإتفاقية سياسية مبرمة مع قوة خارجية وهي بريطانيا حيث حددت إتفاقية (١٨٩٩م) بين مبارك وبريطانيا العظمى وكذلك إتفاقية تأجير بندر شويخ (١٩٠٧م) بأن الحكم محصور في مبارك الصباح وأولاده من بعده فقط، وفي العام ١٩٢١م إجتماع مجموعة من وجهاء الكويت للتعبير عن موقفهم من أسلوب الحكم ووجهوا نداء إلى الأسرة الحاكمة وأنهم على إستعداد لقبول أحد الثلاثة الآتية أسماؤهم وهم عبدالله السالم وأحمد الجابر وحمد المبارك وأن على الأسرة الحاكمة أن تختار واحداً من بين الثلاثة، ولقد وافقت أسرة الصباح على العرض وبذلك تم إختيار الشيخ أحمد الجابر الذي كان في حينها في نجد، حيث حاز على دعم الملك عبد العزيز.(النجار،٢٠٠٠ : ٨-٩)

ولقد أتسمت فترة حكم الشيخ أحمد الجابر بالنسبة للعلاقة مع بريطانيا بالفتور حيث أن بريطانيا لم تعط الشيخ أحمد أية إهتمام، ولقد تمثل ذلك من خلال التجاهل والإهمال في مباحثات معاهدة العقير التي تم بموجبها تقسيم المنطقة الحدودية بين الكويت والعراق والسعودية، حيث أدت هذه المباحثات إلى خسارة الكويت ثلثي مساحتها الأصلية ومع ذلك لم يبلغ الإنجليز الشيخ أحمد الجابر بإنعقاد هذا المؤتمر بل أن المعتمد السياسي في الكويت (الميجور مور) قد مثل الكويت، ولم يعلم الشيخ أحمد بنتائج هذا المؤتمر إلا بعد إنتهائه (خزعل،١٩٧٠:١٤٧). ومثل عهد الشيخ أحمد الجابر نقطة تحول في المشاركة الشعبية في صنع القرارات السياسية والتطور السياسي المؤسسي في البلاد، حيث أنشىء مجلس الشورى عام (١٩٢١م)، وأنتخب المجلس التشريعي في عام ١٩٣٨م كما تمت إنتخابات المجالس العامة والمتخصصة مثل المجالس البلدية ومجلس المعارف كما وقعت إتفاقية التنقيب عن البترول في عام(١٩٣٤م).(أسيري،٢٠٠٢: ٣٤)

وفي ولاية الشيخ عبدالله السالم الصباح وبعد مطالبة الشعب والمسؤولين في الكويت بإستكمال إستقلال بلادهم وتوطيد سيادتها الوطنية، حيث أجتمعت مجموعة من العوامل والإعتبارات المحلية والإقليمية والدولية التي دفعت بالكويت إلى الإسراع في إستكمال خطوات إستقلالها الفعلي، فعلى المستوى المحلي،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إرتفعت الدعاوي الوطنية المطالبة بإستقلال الكويت وإنهاء الحماية البريطانية، وعلى الصعيد الإقليمي أثرت الحركة القومية العربية ومطالبتها للدول العربية بضرورة التمرد والإستقلال وإنهاء العلاقات الخاصة بالدول الإستعمارية على الوضع في الكويت، بالإضافة إلى تلك الرغبة الكويتية المتأصلة من أجل مزيد من العلاقات العميقة مع كافة الدول والأقطار العربية وإلى المشاركة في أنشطة من العلاقات العميقة مع كافة الدول والأقطار العربية، وإلى المشاركة في أنشطة من العلاقات العميقة مع كافة الدول والأقطار العربية، وإلى المشاركة في أنشطة من العلاقات العميقة مع كافة الدول والأقطار العربية، وإلى المشاركة في أنشطة مختلفة خاصة بجامعة الدول العربية للتمهيد تدريجياً إلى إكتساب عضويتها أما في المجال الدولي فقد تدهور الوضع الدولي الخاص لبريطانيا، فلم تعد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس وتقهقر مركزها في سلم توازن القوى العالمي ، لذا لم تعد بريطانيا قادرة على الحفاظ على وضعها الخاص في الكويت، فدخلت دول أخرى في حالة الصراع على المنطقة وثروتها في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي، ومن ثم جاءت المحصلة النهائية لتفاعل جميع الإعتبارات سالفة الذكر في واقعة إستقلال الكويت وإنتهاء الحماية البريطانية عليها، وتمثلت الواقعة في تبادل أمير الكويت – آنذاك– الشيخ عبدالله السالم الصباح والمندوب السامي البريطاني، نيابة عن حكومة صاحبة الجلالة السير ويليام لوسي مذكرتين تاريخيتين شديدتي الأهمية نتج عنهما مباشرة إلغاء إتفاقية عام (١٨٩٩م) وإعلان إستقلال الكويت التام في ١٩ يونيو (١٩٦١م).(الإبراهيم،١٩٧٢: ٢٨)

المطلب الثاني: السلطات في النظام السياسي الكويتي

وبعد الإستقلال بدأت مرحلة جديدة في تاريخ الكويت حيث بدأ العمل على وضع دستور للدولة، وأستقر الأمر على أن يوضع ذلك الدستور بواسطة مجلس تأسيسي منتخب من قبل الشعب ثم يصدر الدستور بعد أن يصدق عليه الأمير، وصدر القانون رقم ١ لعام ١٩٦٢م متضمناً النظام الأساسي للحكم للفترة الإنتقالية التي بدأت من تاريخ البدء بالعمل بذلك القانون ١٩٦٢م إلى تاريخ العمل بالدستور عام ١٩٦٣م، على الرغم من أهمية الخطوات التي أتخذت على صعيد تدعيم النظام الديمقراطي النيابي في الكويت، فإن إصدار وثيقة الدستور ما زالت تمثل أهم إنجاز سياسي في تاريخ البلاد الحديث، خاصة أن مقومات أية تجربة ديمقراطية ينبغي أن تقوم على أسس وركائز عديدة أبرزها الدستور الذي يحدد طبيعة العلاقة بين الحاكم وشعبه، ويرسم ملامح النظام السياسي لأية دولة ونطاق سلطاتها العامة، ويؤكد الدستور الكويتي إجمالاً على الرغم أن نظام الحكم ديمقراطي والسيادة فيه للأمة، بإعتبارها مصدر جميع السلطات، ولعل أهم ملامح ذلك النظام الذي صاغه الدستور في الكويت كالآتي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. رئيس الدولة: رئيس الدولة في الكويت هو الأمير وأهم الإختصاصات التي يباشرها منفرداً هي:

أ) تزكية ولي العهد، وإصدار أمر بتعيينه.

ب)إختيار رئيس مجلس الوزراء وإعفائه من منصبه، وبنفس المنطق بالنسبة للوزراء.

ج) حل مجلس الأمة في حالة تعذر التعاون فيما بينه وبين رئاسة الوزراء أو مجلس الوزراء.

د) مساءلة الوزراء عن أعمالهم، وهو ما نص عليه الدستور بقوله: "رئيس مجلس الوزراء والوزراء مسؤولون بالتضامن أمام الأمير عن السياسة العامة للدولة، كما يسأل كل وزير أمامه عن أعمال وزارته" .(الجمل،١٩٧١: ١٨١)

هـ) إقتراح تعديل الدستور والقوانين من خلال مراسيم أميرية، وهو ما يتضمن الدور التشريعي للأمير، والذي يمارسه من خلال وزرائه.

وعلى الرغم من السلطات الكبيرة التي أعطاها دستور ١٩٦٢م لأمير الكويت، إلا أن هذه السلطات ليست مطلقة ولكنها مقيدة في جانب منها بالإرادة الشعبية، والتي يعبر عنها مجلس الأمة والذي يشارك منذ البداية في إختيار أمير البلاد، بتحديد شخصية ولي العهد، الأمر الذي يدعم ويؤكد اتجاه الدستور منذ البداية إلى إقرار أسس الممارسة الديمقراطية، وترسيخ مبادىء المشاركة السياسية.

أما بالنسبة لمنصب ولاية العهد والإمارة مستقبلاً فإنه يجب الإشارة إلى أن الطريق الذي نص عليه الدستور لولاية الإمارة هو ولاية العهد، ذلك أن ولي العهد هو الذي يتولى الإمارة عندما يشغر مسندها لأي سبب من الأسباب، ويشترط في ولي العهد توافر عدة شروط أبرزها شرط أساس وهو: أن يكون من ذرية "مبارك الصباح"، حيث أن الإمارة وراثية في ذرية المغفور له "مبارك الصباح" بنص الدستور، وأن يكون راشداً بالغاً من العمر ثلاثين عاماً، وأن يكون إبناً شرعياً لأبوين مسلمين.

وقد جاء الدستور الكويتي بطريقة فريدة في كيفية إختيار ولي العهد، وهذه الطريقة تمثل نوعاً من التوفيق بين مقتضيات كون الحكم وارثياً، ومقتضى أن يكون لممثلي الشعب رأي فيمن سيكون أميراً عليهم، إذ تمضي إجراءات إختيار ولي العهد على النحو الآتي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١) يزكي الأمير واحداً من أعضاء الأسرة الحاكمة الذي تتوافر فيهم الشروط المشار إليها من قبل.

(٢) تعرض التزكية على مجلس الأمة في جلسة خاصة لهذا الموضوع.

(٣) تتم مبايعة المجلس إذا وافق أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس.

(٤) يصدر بعد ذلك أمر أميري بالتعيين.(الجمل،١٩٩٧: ١٨٣-١٨٤)

وإذا لم تتم البيعة لولي العهد من أغلبية المجلس، يزكي الأمير ثلاثة أو أكثر من أعضاء الأسرة المالكة الذين تنطبق عليهم الشروط، وعندئذ تتسع فرصة الإختيار أمام ممثلي الشعب وليس لولي العهد بصفته هذه إختصاصات معينة في الدستور أو القانون إلا أن ينوب عن الأمير في حالة تغيبه خارج البلاد، وقد جرى العرف على أن يتولى ولي العهد منصب رئيس الوزراء.

٢. مجلس الأمة : يمثل مجلس الأمة الكويتي أحد أبرز المؤسسات السياسية التي عرفتها الكويت في تاريخها الحديث، نظراً للدور المحوري والهام الذي يلعبه في تدعيم الممارسة الديمقراطية، وهو ما يتضح من أسلوب تكوين المجلس والوظائف التي يقوم بها.

ففي تكوين المجلس: حرص المشرع على أن يعكس هذا التكوين إرادة الشعب الكويتي، لذا فقد نص على أن يتكون مجلس الأمة من خمسين عضواً ينتخبون بطريق الإقتراع العام السري المباشر، إضافة إلى الوزراء غير المنتخبين والذين يعتبرون أعضاء بمجلس الأمة بحكم وظائفهم.

ويشترط في الناخب الكويتي أن يكون كويتياً الأصل، أو متجنساً بشرط أن يكون قد مر على تجنسه عشرون عاماً، وأن يكون الناخب من الذكور فقط وبالغ من العمر ٢١ سنة ميلادية، كما يشترط في المرشح لعضوية مجلس الأمة أن يكون كويتي الجنسية بصفة أصلية، وألا يقل سنّه يوم الإنتخاب عن ثلاثين سنة ميلادية، وأن يجيد اللغة العربية قراءة وكتابة.

ومن ثم، فقد حرص المشرع الكويتي على أن يكون إختيار أعضاء مجلس الأمة الكويتي من خلال الإنتخاب الحر للمواطنين، لتأكد مشاركتهم الشعبية في الحكم وترسيخ مبادىء الديمقراطية الحديثة، وما يؤكد التوجه الكويتي لإقرار هذه المبادىء – بإعتبارها أسساً ثابتة للمجتمع – هو حجم المهام المنوطة بهذا المجلس المنتخب والمعبر عن وجهة النظر الشعبية في الحكم، حيث تتعدد هذه المهام ما بين تشريعية ومالية وسياسية، وذلك على النحو التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ) الوظيفية التشريعية: حيث يختص المجلس بمناقشة مشروعات القوانين من قبل الأعضاء المنتخبين، أو من قبل مجلس الوزراء والتصويت عليها بالموافقة أو بالرفض، ولا يتم الرفض إلا بأغلبية أعضاء المجلس، كما يشترك المجلس مع الأمير في تعديل الدستور، وذلك طبقاً لنص المادة (١٧٤) من الدستور.

ب) الوظيفة المالية: حيث يقوم المجلس بمناقشة مشروع قانون الميزانية العامة، الذي تقوم الحكومة بإعداده وتقديمه للمجلس قبل شهرين على الأقل من إنتهاء السنة المالية، وتتم إحالة هذا المشروع إلى لجنة الشؤون المالية والإقتصادية بالمجلس الذي يدرسه، ويقدم تقريراً عنه ولا يصبح أي تعديل من قبل هذه اللجنة سارياً خاصة إذا كان يتضمن زيادة في الإنفاق أو خفضاً في الإيراد إلا بموافقة الحكومة والمجلس معاً.

ج) الوظيفة السياسية: وهي التي تتعلق بموازنته للسلطة التنفيذية وبرقابته عليها، ويحدد الدستور الكويتي عدداً من الوسائل لتحقيق تلك الوظيفة أبرزها: الأسئلة التي توجه للوزراء أو لرئيس الوزراء لإستجلاء وعرض الأمور التي تدخل في نطاق إختصاصاتهم، وتأليف لجان التحقيق للحصول على بيانات ومعلومات غير متوافرة لدى أعضاء المجلس في أي من الشؤون التي تدخل في إختصاص المجلس، والإستجواب وقد يتبعه طرحاً للثقة في أحد الوزراء أو عدم التعاون معه، والمسؤولية الوزارية الفردية للوزراء أمام المجلس والتي قد تنتهي بطرح الثقة بالوزارة ككل، والشكاوى وغيرها من الوسائل التي تمكن نواب الشعب من محاسبة التنفيذية عن أعمالها والوزارة مسؤولة أمام سمو الأمير وتخضع لرقابة سلطة المجلس.

دفعت هذه المهام المنوطة بمجلس الأمة العديد من الخبراء والسياسيين العرب إلى مقارنة التجربة البرلمانية بالتجارب البرلمانية في دولة الديمقراطيات العريقة، نظراً لما تتمتع به من فاعلية في الأداء: ففي عملية التشريع ورغم صلاحيات وسلطات الأمير الواسعة، إلا أنها لا يمكن أن تخرج عن إرادة أعضاء مجلس الأمة، فالأمير لا يملك سلطة تشريعية مطلقة حتى عندما يمارس صلاحياته الدستورية في الحكم بمراسيم في حالات عدم إنعقاد مجلس الأمة أو حله، أو العمل بقانون الطوارىء والأحكام العرفية، حيث يتحتم عليه في جميع هذه الأحوال الرجوع لمجلس الأمة لكي تحظى تلك القوانين بشرعية نفاذها كما أن سلطة الأمير في التأثير على التوجهات السائدة في مجلس الأمة محددة، وهذه ميزة قد تنفرد بها التجربة النيابية الكويتية عن التجارب العربية المماثلة .(البحارنة،١٩٧٣: ٩٦-٩٨)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. **السلطة التنفيذية:** ويتولاها طبقاً لنص المادة (٢٢) من الدستور الأمير ومجلس الوزراء والوزراء، ويفهم من ذلك أن الدستور يأخذ نظرياً بأن رئيس الدولة هو رئيس السلطة التنفيذية، ولكن تمشياً مع النظام البرلماني، فإنه يجعل ممارسة رئيس الدولة للسلطة التنفيذية عن طريق الوزارة ولا يتدخل فيها مباشرة.

ويمارس رئيس الدولة دوراً بارزاً وأساسياً في إختيار رئيس مجلس الوزراء، حيث يصدر أمراً أميرياً لتعيينه، ولا يشترط في هذا المجال شروط خاصة، ولكن جرى العرف على إختيار ولي العهد رئيساً لمجلس الوزراء، ثم يقوم رئيس الوزراء بإختيار الوزراء ويرشحهم للأمير بخطاب رسمي، ويصدر بناء عليه مرسوم تشكيل الوزارة، الذي يوقعه رئيس مجلس الوزراء إلى جانب الأمير ويختص مجلس الوزراء برسم السياسة العامة للحكومة ومتابعة تنفيذها، كما أنه يشرف على سير العمل في الإدارات الحكومية.

٤. **السلطة القضائية:** وهي الجهة **التي** يناط بها الفصل في المنازعات التي تقع بين أفراد الشعب، أو بينهم وبين أجهزة الدولة المختلفة، وقد حرص المشرع الكويتي على توفير عدد من المبادىء الأساسية لإقرار حكم القانون وسيادته ومن أهم هذه المبادىء: إستقلال القضاء، وعدم التدخل في عمله من قبل أية جهة، حيث "لا سلطان لأية جهة على القاضي في قضائه، ولا يجوز بحال التدخل في سير العدالة، ويكفل القانون إستقلال القضاء، كما يبين ضمانات القضاة والأحكام الخاصة بهم وأحوال عدم قابليتهم للعزل.

كما حرص الدستور الكويتي على كفالة حق التقاضي لكل مواطن وألا يحال بين المواطن واللجوء إلى القضاء للمطالبة بحقه، أو بما يعتقد أنه حق له، إضافة إلى التأكيد على مبدأ علنية الجلسات حتى تشيع الطمأنينة بين الناس بحيادية ونزاهة القضاء، وهي كلها مبادىء توفر الأساس الصلب لحكم القانون.(قلعجي،١٩٧٥: ٣٠)

ويؤكد ما سبق أن الدستور الكويتي هو الداعم الأساسي لكافة المبادىء الديمقراطية الليبرالية التي تشهدها الكويت، خاصة وأن هذه المبادىء لم تكن مستوردة مثلما هو الحال في العديد من النظم النامية، إنما جاءت من تجارب تاريخية سابقة تم تتويجها بهذا الدستور.(الجمل،١٩٧١: ١٨٨)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقة بين السلطات في الدستور الكويتي:

رغم أن العديد من الفقهاء يرون إقتراب النظام السياسي الكويتي من الشكل البرلماني لتقريره مبدأ الفصل مع التعاون بين السلطات وهو المبدأ الحاكم للنظم البرلمانية. إلا أنه في التطبيق الواقعي رجحت كفة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية حيث يشترك الأمير مع مجلس الأمة في العملية التشريعية وفقاً لنص المادة (٥١) من الدستور. كما أن المادة (١٠٦ من الدستور) تعطي للأمير الحق في تأجيل إجتماع مجلس الأمة بمرسوم لمدة لا تتجاوز شهراً، على ألا يتكرر التأجيل في دور الإنعقاد الواحد إلا بموافقة المجلس ولمدة واحدة. أما المادة (١٠٧) فقد نصت على أنه (للأمير أن يحل مجلس الأمة بمرسوم يبين فيه أسباب الحل، على أنه لا يجوز حل المجلس لذات الأسباب مرة أخرى. وقد حل مجلس الأمة مرتين مجلس الأمة الرابع ١٩٧٦م ومجلس الأمة السادس عام ١٩٨٦م. كما أن الدستور الكويتي لا يعطي مجلس الأمة حق منح الوزارة الثقة عند تشكيلها بعد إعلان الإنتخابات، أو حجب الثقة عن الحكومة إذا لم تقم بتأدية واجبها حسب ما هو متوقع منها، ويكتفي الدستور بجعل الأمير حكماً بعد أن يرفع إليه من قبل رئيس الوزراء وضع عدم التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وعندها يلجأ الأمير إما إلى إقالة الوزارة أو حل مجلس الأمة (وهبة،٢٠١٤).

من ناحية أخرى فقد أكدت الممارسات هيمنة السلطة التنفيذية على الحياة السياسية في الكويت بشكل واضح، فبالإضافة للأمثلة السابقة يلاحظ أن الدستور نص على ضرورة إجراء الإنتخابات في موعد لا يتجاوز شهرين من تاريخ حل البرلمان، إلا أن السلطة التنفيذية لم تلتزم بذلك مما نتج عنه أن البلاد كثيراً ما شهدت فترات خلت من أي سلطة تشريعية منتخبة، من ناحية أخرى فإن الممارسة السياسية جرت على الجمع بين منصبي ولاية العهد ورئاسة الوزراء وهو ما جعل الدولة تشهد العديد من الأزمات السياسية والدستورية فلما كان الدستور يشترط مبايعة ولي العهد من قبل مجلس الأمة وإمكانية محاسبة رئيس الوزراء من خلال آلية عدم التعاون، وعندما يكون ولي العهد هو نفسه رئيس الوزراء فإن ذلك يخلق حالة من عدم الإنسجام المنطقي بين النصوص الدستورية عندما يقرر المجلس عدم التعاون مع رئيس الوزراء الذي هو في الوقت نفسه ولي العهد(وهبة،٢٠١٤) .

عاشت الكويت في الفترة ١٩٦٣م و ٢٠٠٤م وهي فترة الحكم الدستوري ببرلمان وحوالي ١٥ سنة بدونه أي بنسبة ٦٥ إلى ٣٥% تقريباً. وكان الحل في أول مرتين مصحوباً بتعطيل بعض مواد الدستور

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبمحاولات لإعادة صياغة جديدة لها أو ما يسمى بتنقيحه. وربما كان ذلك هدفاً جاداً رمت إليه السلطة الكويتية وربما كان من باب رغبتها في ترشيد الممارسة البرلمانية والديمقراطية بدليل قبوله في كل مرة بالعودة إلى سابق أوضاعه.

يذكر أحمد الخطيب (برلماني وسياسي كويتي) بعض الأمثلة على ضيق صدر السلطة التنفيذية بالديمقراطية بحرمان البلاد منها مدة طويلة، وبتزوير الإنتخابات في العام ١٩٦٧م ثم بزيادة عدد الدوائر بشكل زاد من نفوذ القبائل وأفسح المجال لنواب الخدمات وساعد على إستشراء رشوة الناخبين في مناطق عدة. وإن القاعدة الإنتخابية في الكويت (المجمع الإنتخابي) ضيق للغاية، إذ يشكل إجمالي عدد الناخبين ١٣٦٧٥١ من عدد الكويتيين البالغ ٨٨٤٥٥٠، وبنسبة تزيد قليلاً على ١٥%. ويعود سبب أو واحداً من بين كل ستة كويتيين ينتخب إلى حرمان فئات عديدة من هذا الحق، في مقدمتهم المرأة التي ساوى الدستور بينها وبين غيرها من المواطنين في حين وضع قانون الإنتخاب التفرقة القائمة حتى الآن، ثم المتجنسين الذين لم يمض على تجنسهم ٣٠ سنة، فالعسكريين ورجال الشرطة ، إلى جانب إرتفاع سن الناخب(٢١سنة) .

يرى الباحث ان لتاريخ المشاركة السياسية الشعبية مع الحاكم في دولة الكويت محطات ثلاث بارزة، الاولى جاءت في العام ١٩٢١، حين قبل الشيخ احمد الجابر بعد استلامه الحكم تأسيس مجلس استشاري لمشاركته في الحكم مشاركة غير ملزمة، لم تدم الا ثلاثة اشهر فقط، بعدها جاءت المحطة الثانية حين أسس المجلس التشريعي الاول، والثاني في العام ١٩٣٨، وبعدها مجلس الشورى في العام ١٩٣٩، لتفشل جميعها في الاستمرار اكثر من سنتين نتيجة لنقص التجربة وغيرها من الاسباب المدونة في بعض كتب التاريخ الحديث لدولة الكويت، أما المحطة الثالثة فكانت في اصدار دستور العام ١٩٦٢ وما نتج منه من مشاركة حقيقية وفاعلة للمجتمع الكويتي من خلال تشكيل سلطات ثلاث هي التشريعية والتنفيذية والقضائية، لتعمل بصورة منفصلة عن بعضها البعض في ادارة الدولة، فكانت هناك تحديات كبيرة يواجهها النظام السياسي المتمثل برأس الامارة، أهمها يكمن في حجم التعاطي السياسي لقوى المعارضة بشتى اطيافها ومطالباتها المستمرة بامتيازات سياسية تزيد من حجم المشاركة الشعبية في القر ار من جانب، وتقلل من نفوذ الاسرة الحاكمة في سلطة القرار من جانب اخر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: مؤسسة البرلمان في دولة الكويت

لمجلس الأمة موقع خاص بالتراث السياسي الكويتي، فكأن الكويت ليست الكويت بغياب مجلس أمة منتخب إنتخاب حر وديمقراطي. ورغم أنه تم حل المجلس مرتين حلاً غير دستوري في ظروف سياسية مختلفة ورغم إتهام الحكومة بالتلاعب في إنتخابات عام ١٩٦٧م، مما أدى إلى أزمة دستورية وإستقالات جماعية من مجلس الأمة، إلا أن هذه المؤسسة ظل لها ثقلها في ضمير الشعب الكويتي. ينبثق مجلس الأمة في الكويت من تراث تاريخي بدأ منذ حركة الإصلاح الأولى عام ١٩٢١م ثم حركة الإصلاح الأكبر والأشمل عام ١٩٣٨م، ومؤسسة البرلمان أيضاً معناها وموقعها الدستوري، الذي عبر عنه دستور الكويت المقر في نوفمبر ١٩٦٢م. لهذا فمن الطبيعي أن يكون مجلس الأمة شريكاً للحكم ويقوم بدور مميز في الحياة السياسية الكويتية.

ويضفي مجلس الأمة شرعية على السلطة التنفيذية ويساهم في إضافة أجواء من الحرية والتعبير عن الرأي في المجتمع. ومن أهم ما يقوم به المجلس الموازنة بين السلطات. وهذا لا يجعله سلطة أفضل أو أسواء من سلطة موازنة للحكومة، يؤثر عليها ويشاركها الرأي ويجعلها تسلك سلوكاً محدداُ.

سيتناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الاول: التعريف بمجلس الامة الكويتي

المطلب الثاني: المجالس التشريعية في الكويت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الاول: التعريف بمجلس الامة الكويتي

أن النظام الكويتي يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات بحيث لا تطغى سلطة على أخرى. إذا هو الأساس في العملية الديمقراطية الكويتية، إذ لا تستطيع السلطة التنفيذية أن تأخذ قرارات تتناقض جذرياً والدستور أو تتصرف بحرية في بعض أموال الشعب بلا التفكير بردة فعل مجلس الأمة وصلاحيتها. إن آفاق تطور السلطة البرلمانية في الكويت تحتمل تحول الكويت إلى نظام برلماني يقوم بتشكيل حكومة من قبل فريق الأغلبية في البرلمان. لكن هذا التطور يتطلب نضجاً سياسياً وإجتماعاً بين مكونات النظام السياسي الكويتي.

ولكن يجب التنبه إلى أنه ومع التصديق على الدستور وإفتتاح أول برلمان كويتي عام ١٩٦٣م، نشأ تناقض نصوص الدستور الجديد الذي لم يميز بين الجنسين أو بين الطبقات أو المواطنين والواقع السياسي القائم على أساس قوانين لا تستجيب للطموحات التي توخيها نصوص الدستور: فالقوانين الاحقة في ذلك المجلس الأول حجمت النشاط السياسي ومنحت هيئات الحكومة ومؤسساتها سلطات غير محدودة (الطبطبائي،١٩٩٢: ٥٠-٥١). كما ساعد العدد المحدود لنواب المعارضة بين العضاء الخمسين للبرلمان، ومشاركة الوزراء (وهم ستة عشر وزيراً) في عضوية المجلس وفي التصويت على قراراته، على تمرير قوانين وهذا الدستور المتقدم شهد كل مجلس أمة منذ الإستقلال على وجه التقريب أزمة دستورية كبرى، وأدت أزمتان منها إلى حل المجلس بصورة غير دستورية عام ١٩٧٦ و ١٩٨٦(الطبطبائي،٥٠،١٩٩٢-٣١٩).

وفي المجلس عشر لجان دائمة مثل لجنة العرائض والشكاوي، ولجنة الميزانيات، ولجنة الشؤون الصحية، ولجنة الشؤون الخارجية، ولجنة حماية الأموال العامة، ولجنة شؤون التعليم، ولجنة الشؤون المالية، ولجنة المرافق العامة، ولجنة الشؤون الداخلية، ولجنة الشؤون التشريعية والقانونية، ولهذه اللجان صلاحيات، إذ من خلالها يتم وضع سياسة وتوجهات وقوانين مجلس الأمة. وينتخب أعضاء هذه اللجان في بداية كل دور إنعقاد.

وفي إطار العلاقة بين الدولة والمجتمع إن نشير إلى لجنة المال العام التي أنشئت عام ١٩٩٣، وعدد أعضائها ١٦، وإذ تم إنشاؤها في إطار السعي من قبل المجلس لحماية المال العام أن وقعت عدة تجاوزات في التسعينات. أما اللجنة الثانية فهي لجنة حقوق الإنسان وتعتبر من اللجان المؤقتة. وهي لجنة حديثة عدد أعضائها ٧، تأسست في مجلس الأمة الذي أنتخب عام ١٩٩٢م وتعالج قضايا حقوق الإنسان

www.manaraa.com

والسجون وأوضاعها وعاملة غير الكويتيين، وفئة البدون. هذه اللجنة تتلقى الشكاوي وتزور السجون وتطرح حلول وتنسيق مع أجهزة الدولة المعنية للتأكد من أن الحلول يتم الأخذ بها. وقد ساهمت هذه اللجنة بتأمين بعض الحلول الفردية للذين يعانون من تجاوزات تتعلق بحقوق الإنسان (أسيري،٢٠٠٢،١٤٨-١٥٩).

ولكن هناك أيضاً لجان مؤقتة أخرى تشكل حسب حاجة العمل وبقرار من المجلس، وينتخب أعضاؤها عند تشكيلها وينتهي العمل بها بإنتهاء مهامها. وتلك اللجان هي:

لجنة شؤون البيئة.

لجنة معالجة أوضاع غير محددي الجنسية (البدون).

لجنة شؤون المرأة.

بالإضافة إلى لجنة دراسة الظواهر السلبية والدخيلة على المجتمع الكويتي. وهناك أيضاً من اللجان المؤقتة لجنة شؤون الإسكان، ولجنة التحقيق في طوارىء الكهرباء، ولجنة التحقيق في كارثة محطة مشرف البيئية، ولجنة مشروع الجواب على الخطاب الأميري ولجنة شؤون الشباب والرياضة (التي ألغيت في بداية العام الثاني من البرلمان بضغط حكومي عام ٢٠١٠) ولجنة شؤون ذوي الإحتياجات الخاصة.

ومن قبيل المفارقة أن ذلك القدر النسبي من الصلاحيات الرقابية والتشريعية الذي تمتع به البرلمان قد ساهم في تهيئة الأسباب أمام نشوب عدة أزمات دستورية في تاريخ مجلس الأمة الكويتي، فمن صلاحيات البرلمان على سبيل المثال أن يصوت على عدم الثقة بأي وزير من الوزراء طبقا للمادة ١٠١ من الدستور. كما أم بإمكانه إنتهاج سياسة عدم تعاون مع رئيس الوزراء طبقاً للمادة ١٠٢، وبالتالي يوفر الإمكانية أمام أحد إحتمالين: إما استقالة الحكومة أو صدور مرسوم مسبب (يوضح به السبب) موقع من قبل الأمير ومن قبل رئيس مجلس الوزراء بحل البرلمان حلاً دستورياً وقانونياً.

وطبقاً للمادة ١٠٧ من الدستور يتعين الدعوى للإنتخابات الجديدة خلال شهرين من حل البرلمان، وإلا عاد المجلس المنحل إلى الإنعقاد. وكانت هذه المادة قد جمدت مرتين ي ظروف إستثنائية بعد حل مجلس الأمة عام ١٩٧٦ وعام ١٩٨٦ . ولا يستطيع الأمير وفق المادة ١٠٧ من الدستور حل البرلمان للسبب نفسه أكثر من مرة واحدة. وعلاوة على ذلك يمكن للبرلمان، بموجب المادة ٩٩ والمادة ١٠٠، إستجواب الوزراء والتحقيق في تصرفات الحكومة. كما تمكنه تشكيل لجان تحقيق، طبقاً للمادة ١١٤، ومناقشة أي قضية يريدها (دستور دولة الكويت).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والجدير بالذكر أن نواب البرلمان يتمتعون بحصانة نيابية كاملة إذ أن النائب كما ينص الدستور (حر فيما يبديه من الآراء والأفكار بالمجلس أو لجانه، ولا يجوز مؤاخذته عن ذلك بحال من الأحوال) (أسيري،٢٠٠٢، ١٦٧-١٦٨).

وفي الكويت لا يصبح أي قانون رسمياً إلا بعد موافقة البرلمان وتوقيع الأمير. وتجيز المادة ٦٦ للبرلمان تجاوز رفض الأمير التوقيع على أحد القوانين إذا توافرت له أغلبية ثلثي الأعضاء. وإن فشل البرلمان في نيل ثلثي الأصوات لفرض قانون يرفضه الأمير فبإمكان المجلس أن يصوت على نفس القانون المطروح في السنة التالية وحينئذ لن يحتاج لإقرار القانون سوى أغلبية نسبية. وفي عام ١٩٧٦، كادت هذه السابقة أن تؤسس، ولكن الأمير ونتيجة للخلافات مع البرلمان وللمخاوف الأمنية الناتجة عن الحروب الأهلية اللبنانية قام بحل البرلمان (الطبطبائي،١٩٩٢، ٣٤٧-٣٤٨).

وفي عام ١٩٨٥ ، كانت المعارضة هي صاحبة الأغلبية وحاولت وضع بعض الصلاحيات الرقابية للبرلمان موضع التنفيذ، فقدمت إستجواباً لوزير العدل في ذلك الوقت، وهو أحد أفراد أسرة الصباح، ثم طرحت إقتراحاً بعدم الثقة، وفي عام ١٩٧٦ شكلت المعارضة ائتلافا وفر لها ٣٠ مقعداً من مقاعد البرلمان الخمسين.

ووافق على الإقتراح ٤٤ من النواب الخمسين، مما أدى إلى إستقالة الوزير قبل التصويت على الإقتراح. ثم سعى البرلمان بعد ذلك لإستجواب وزراء آخرين. وكانت تلك المرة الأولى التي يستخدم فيها مجلس أمة كويتي مثل هذه الصلاحيات فيما يتعلق بتصرفات الوزراء والحكومة. ونتيجة لذلك التوتر وإستمراره بين الدستور بما في ذلك المادة ١٠٧ التي تنص على وجوب الدعوة لإنتخابات جديدة خلال فترة شهرين من حل البرلمان. وقد أعتبرت الدولة ذلك البرلمان عدائياً وأنه أساء إستخدام صلاحياته الدستورية، بالإضافة إلى أن المجتمع لم يؤيد سلوك البرلمان في ذلك الوقت لأنه صعد الأزمة السياسية ودخل في معارك جانبية حول أمور كان بالإمكان تأجيلها أو التعامل معها بشيء من المرونة.

ولكن في المقابل لم يكن هناك تأييد شعبي لحل البرلمان. بل كان هناك إستياء شعبي فوري بسبب حل المجلس، كما عارض الحل فوراً ٣٢ من النواب الخمسين، بل يميل الجمهور السياسي والشعبي الكويتي لتقبل حل مجلس الأمة ضمن القوانين والدستور والتي تفترض إنتخابات جديدة بعد شهرين. فكما أنه من الصعب تقبل إستقالة حكومة بلا تشكيل حكومة أخرى تحكم البلاد، فمن الصعب شعبياً تقبل حل مجلس الأمة قبل التأكد من إمكانية تشكيل مجلس جديد ينتخب مكانه. أن التعارض ليس مع مبدأ إستخدام السلطة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التنفيذية لصلاحياتها، ولكن مع تجاوزها لهذه الصلاحيات، وهذا ينطبق أيضا على مجلس الأمة وعلى أية سلطة أخرى في الكويت.

وقد عكس التوتر القائم بين الحكومة ومجلس الأمة الثقافة السياسية السائدة في الكويت حتى أغسطس ١٩٩٠. لقد أضيرت الديمقراطية من جراء لعب كل من المعارضة والحكومة لعبة (الكل أو شيء) في علاقتها بالحكومة. ولقد كان التخوف من إقدام الحكومة على تغيير الدستور من جانب واحد لتقييد صلاحيات البرلمان أمراً كامناً خلف التوتر القائم بين البرلمان والحكومة.

وفي عام ١٩٨٠، وبعد حل البرلمان ١٩٧٦، حاولت الحكومة تعديل الدستور. لكن المعارضة العارمة في البلاد حاولت دون إجراء مثل هذا التغيير. ووصلت أعمال اللجنة التي شكلتها الحكومة لصياغة التعديلات إلى طريق مسدود(الطبطبائي،١٩٩٢، ٣٤٩-٣٥١). بل عندما عرضت إقتراحات التنقيح على مجلس الأمة المنتخب عام ١٩٨١ جوبهت بمعارضة أدت إلى قيام الأمير بإسترداد إقتراحات التنقيح ١٩٨٣.

أن المأزق من الصلاحيات الخاصة في قضايا إستجواب الوزراء وإستجواب رئيس الوزراء الذي وقع عام ٢٠٠٩ دفع بالحياة السياسية نحو مزيد من المواجهة بين السلطتين، ولكنه أيضاً أسس لمزيد من السلطات لصالح البرلمان، فالصراع مستمر على روح السلطة التنفيذية. وبما أن البرلمان لا يشكل الحكومة في الكويت سيبقى يسعى بطرق مختلفة لتأكيد سلطته منطلقا من حقه في السيطرة على السلطة التنفيذية وتقييدها وأخذ المزيد من الصلاحيات منها بلا الأستجواب. ومن الواضح إن قطاع من أعضاء البرلمان يسعى للزحف على السلطة التنفيذية ويعتبر كم مكسب سياسي وكل مقدرة على رفع السقف مكسب في مسيرة طويلة تتوج في النهاية بإقامة حالة تداول على السلطة في ظل نظام أميري دستوري مقيد. هذا السعي للديمقراطية هو تعبير عن واقع سياسي يكتنف قطاعات تزداد إتساعاً في المجتمع الكويتي. إن جزء كبير من الصراع السياسي الكويتي مرتبط بهذا الأفق. لكن من جهة أخرى إن الكويت وسلطتها التنفيذية تؤخر حصول هذا الإحتمال وذلك من خلال عدم إقرار قانون للأحزاب وممن خلال تأجيل التنازلات والحد منها.

المطلب الثاني: المجالس التشريعية في الكويت:

بدأت جهود بناء الدولة الديمقراطية في الكويت بداية من مطلع القرن العشرين، وذلك إستجابة للتغيرات التي طرأت على المنطقة مثل قيام الثورة الدستورية الأولى في إيران، ووضع أسس الدولة السعودية الثالثة، ثم التدخل البريطاني السافر في الخليج، إضافة لعدد من المتغيرات الداخلية الإقتصادية التي تمثلت في الإتساع التجاري ورواج مواسم الغوص وبيع اللؤلؤ، وكان لهذه التغيرات آثاراً عميقة على الكويت التي أستقطبت المهاجرين من المناطق القريبة ونمو فئات إجتماعية جديدة باتت تشعر بالحاجة إلى توسيع نطاق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشاركة وتطوير النظام القائم، ومن هنا بدأت تظهر الإرهاصات الأولى لدولة المؤسسات والتي كان من أبرز مظاهرها ما يلي(بشارة،٢٠٠٠: ١٠):

أولاً: تجربة المجلس الإستشاري لعام ١٩٢١، والذي جاء محصلة لمطالب النخبة التجارية الكويتية، وتكون المجلس من إثني عشر عضواً، وعلى الرغم من هذا المجلس كان إستشارياً ولم يكن فعالاً لكنه أوجد لأول مرة في تاريخ الكويت نوعاً من المشاركة الشعبية في شؤون الحكم الأمر الذي كن له أثره البعيد فيما بعد على مجمل الأحداث السياسية والدستورية في الكويت.

ثانياً: تنامي مطالب ما سمي في السنوات الأخيرة من الثلاثينات (١٩٣٧ – ١٩٣٨م) بـ الكتلة الوطنية التي طالبت بالمزيد من المشاركة السياسية كطريق وحيد للإصلاح، خاصة بعد فشل المحاولة في إقامة مجالس متخصصة، وتشكيل مجالس متخصصة، وتشكيل مجلس منتخب من قطاعات محددة من المجتمع، ومن أسباب ظهور هذه الحركة إلى عدد من المتغيرات منها بشائر وجود النفط والتدفقات المالية الأولى الناجمة عن إعطاء الإمتيازات والتي تزامنت مع وجود حركة قومية ناهضة تمثلت في إشتداد مقاومة الإحتلال البريطاني في العراق، كذلك التطورات في مصر وسوريا، وعلى الرغم من وجود العديد من الظروف الداخلية والخارجية التي أطاحت في النهاية بهذه الحركة، إلا أنها مثلت نقطة فاصلة في تاريخ الكويت السياسي حيث نتج عنها تشكل مجلس منتخب جديد، وقد أصدر هذا المجلس أول وثيقة دستورية في الثاني من يونيو (١٩٣٨م) لتضع الأسس الدستورية لنظام ديمقراطي برلماني حديث.

وفي العقدين اللذين أعقبا حركة (١٩٣٨م) الإصلاحية شهدت المنطقة مجموعة من التطورات التي ساهمت في تدعيم عملية البناء الديمقراطي في الكويت ما بعد الإستقلال ومن أبرز هذه التطورات (بشارة،٢٠٠٠: ١٦):

أولاً: زيادة العائدات النفطية وتضخم العائدات المالية الأمر الذي مكن الكويت من إقامة بنى تحتية لدولة حديثة وإستقطاب هجرة عمالة عربية وأجنبية ضخمة.

ثانياً: ظهور فئات إجتماعية جديدة لها مطالبها السياسية، مثل الطبقة الوسطى من موظفي الدولة وصغار التجار والمقاولين إضافة لتزايد دور القبائل البدوية، الأمر الذي أثر على تركيبة وبناء النخبة السياسية في الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: تبلور الوعي السياسي عند بعض التجمعات الإجتماعية تماشياً مع الموجة التحررية العربية، وتجسد هذا الوعي من خلال تكون بعض التجمعات السياسية والإجتماعية مثل اللجنة الوطنية لأنصار السلام في عام (١٩٥٤م)، والرابطة الديمقراطية التي طالبت بمجلس تأسيس ووضع دستور حديث (أبو الدهب،٢٠٠١: ٧٥).

رابعاً: رغبة القيادة السياسية في الكويت في عهد الأمير عبد الله السالم في تحويل الإستقلال إلى حقيقة شعبية، عن طريق تحويل النظام القائم إلى نظام دستوري أميري، وهو الأمر الذي تلاقى مع طموحات النخبة الجديدة لمزيد من المشاركة.

وكنتيجة لهذه التطورات والخبرة الديمقراطية الكويتية جاء تحول النظام السياسي الكويتي عقب الإستقلال من الشكل التقليدي إلى الدولة الدستورية، وفي الوقت الراهن تمتلك الكويت أقدم تجربة في الممارسة الديمقراطية مقارنة بجيرانها من دول مجلس التعاون الخليجي على الأقل، لكن كثيرين يرون أنها لم تنجح بعد في إنجاز مهمات التحديث وبناء أطر مؤسسية أو تنظيمات قانونية لممارسة العمل السياسي، ومن وجهة نظر بعض المحللين السياسيين فإنها أسيرة المجتمع التقليدي ومحكومة بقيمه وممارساته المناقضة في جوانب أساسية منها للحداثة السياسية، وأنها تخضع في أغلب الأوقات للتقاليد والقيم الإجتماعية الموروثة أكثر مما حكمتها أصول الممارسة الديمقراطية وقواعد التحديث السياسي.

أستمرت التجربة مدة أربعة عقود (١٩٦٣ –٢٠٠٤م) لم تخل من بعض العثرات، وتخللها فترة إنقطاع أستمرت من منتصف السبعينيات إلى بداية الثمانينيات، وفترة أخرى من منتصف الثمانينيات إلى سنة ١٩٩٢م، والتجربة الكويتية حققت بعض الإنجازات على طريق إرساء دعائم الحكم الدستوري النيابي، وتقنين الحريات العامة وتوفير مساحة واسعة لممارستها علمياً، وتشكيل المجالس البلدية والنيابية بالإقتراع الدوري المباشر، إلى غير ذلك من الإنجازات التي هي موضع تقدير من مختلف القوى والتيارات السياسية بما فيها المعارضة الكويتية، ولكن هذه التجربة في الوقت نفسه وبعد كل هذه المدة لا تزال تفصلها خطوات واسعة عن قيم ومؤسسات الحداثة السياسية كما ذكرنا، وعادة ما تتجلى هذه الحداثة المقصودة في إقرار حقوق المواطنة والمشاركة السياسية للرجل والمرأة على حد سواء، وتغليب المصلحة العامة على المصالح الخاصة، والمنافسة الإنتخابية على أساس البرامج والأفكار لا على أساس الأشخاص وإنتماءاتهم الأولية (القبلية أو المذهبية)، وإقامة علاقة متوازنة بين السلطات على قاعدة الفصل بينها وبخاصة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وحماية الحريات العامة وليس فقط تقنينها(غانم،٢٠١٤) ،وإفساح المجال أمام الإجتهادات المختلفة والآراء المتعددة، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية، وسيادة حكم القانون لا القبلية والعلاقات الشخصية والعائلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع بدايات العقد الثالث بدأ الكويتيون يفكرون في أشكال أكثر تطوراً وحداثة للمشاركة في تقرير شؤونهم، في ٢٢ فبراير عام (١٩٢١م) تقدم عدد من رجالات الكويت على رأسهم الشيخ يوسف بن عيسى القناعي بمذكرة إلى حاكم الكويت آنذاك أحمد الجابر يقترحون فيها إنشاء مجلس للشورى يعين الحاكم على تصريف الأمور وتكون له رئاسته، والتقى الشيخ أحمد الجابر بمقدمي العريضة واتفق معهم على نص وثيقة تحقق الإستقرار في البلاد وتضع تنظيماً للسلطتين التنفيذية والتشريعية بالرغم من عدم وضوح الحدود بين الإثنتين في تلك الفترة.

ولم يعمر المجلس طويلاً لخلافات بين أعضائه، لكنه كرس عرفين ما زالا نافذين في الكويت حتى الآن:

الأول: يتصل بخلو المجلس من أسم ينتسب إلى أسرة الصباح، وحتى اليوم فإن آل الصباح لا يرشحون أنفسهم إلى عضوية مجلس الأمة رغم عدم وجود نص دستوري يحظر ذلك.

الثاني: يتمثل في إختيار المجلس رئيساً له وهو حمد الصقر عضو مجلس الأمة الحالي ورئيس لجنة الشؤون الخارجية محمد جاسم الصقر، وبذلك ألغيت رئاسة الحاكم للمجلس تلقائياً حتى وإن قال البعض إنها ربما كانت رئاسة شرفية ما يؤكد الحرص على الفصل بين السلطات.

إنتهى مجلس الشورى بسرعة، ولكن حرص الكويتيين على المشاركة ترسخ وتجذر، فقد تم في عام (١٩٣٢م) تشكيل المجلس البلدي بالإنتخاب بل إن الأعضاء أنتخبوا من بينهم مديراً للبلدية في حين عين الحاكم رئيساً للمجلس فيما يشبه الرئاسة الشرفية، وبعده بأربع سنوات أنتخب مجلس المعارف وعين الشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت وقتذاك الشيخ عبدالله الجابر رئيساً له إلى جانب رئاسته للمجلس البلدي، ويلاحظ في تلك الفترة أن الإنتخاب كان يتم من قبل مجمع إنتخابي محدود العدد يمثل وجهاء الكويت وأبرز أفراد العائلات المعروفة(البرصان،٢٠٠٠: ٤٦-٤٧).

كان بعض الذين سافروا لتلقي العلم خارج الكويت قد تركوا بصماتهم على إختصاصات المجلس وربما بدرجة كانت تتخطى الوعي المجتمعي ليس في الكويت وحدها ولكن ربما في المنطقة بأسرها، ما عجل بإنهاء وجوده حيث وجه الشيخ أحمد الجابر كتاباً إلى الشيخ عبدالله السالم يبلغه فيه بحل المجلس إعتباراً من يوم ٢١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٣٨م.

وبعد مرور ما يقرب من عام ونتيجة لمطالبات محلية أدت إلى صدام بين السلطة والمطالبين بالشورى أو الديمقراطية، تم في نهاية ديسمبر/ كانون الأول ١٩٣٩م إنتخاب المجلس التشريعي الثاني والمكون من ١٤ عضواً برئاسة الشيخ عبدالله السالم الصباح، وأعد المجلس وثيقة للدستور وحولت إلى حاكم البلاد لتوقيعها فرفضها وحل المجلس بعد حوالي ثلاثة أشهر من بدء أعماله (الشطي،٢٠٠٣: ١١٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدستور والحياة البرلمانية:

دخلت الكويت في مفاوضات مع بريطانيا لتغيير إتفاقية (١٨٩٩م) وإعلان الإستقلال في العام الأول من العقد السابع، ونجحت مفاوضات الشيخ عبدالله السالم الذي كان قد تولى الحكم خلفاً للشيخ أحمد الجابر في عام (١٩٥٠م) وأصدر أول يناير (١٩٦٢م) القانون رقم (١) لسنة (١٩٦٢م) بإنشاء مجلس تأسيسي يقوم بإعداد دستور للبلاد ويقيم نظام حكم على الأسس الديمقراطية.

أجريت الإنتخابات فعلاً في ٦ يناير ١٩٦٢م، وكانت إنتخابات مباشرة، وتشكل المجلس من ٢٠ عضواً إنضم إليهم ١١ وزيراً ضمتهم أول وزارة تعرفها الكويت. وأختار المجلس العضو عبد اللطيف ثنيان الغانم رئيساً والدكتور أحمد الخطيب نائباً للرئيس، ولأن مهمة المجلس كانت محدودة بوضع دستور للبلاد فقد شكل لجنة من داخله لإنجاز المهمة ضمت يعقوب الحميضي وحمود الزيد وعبد اللطيف الغانم والشيخ سعد العبد الله السالم (ولي العهد الحالي) وسعود العبد الرزاق (الجمل،١٩٧١: ١٣٠-١٣٣)..

أنهت اللجنة مهمتها بعد مناقشات صعبة للغاية أستمرت أكثر من عشرة أشهر وصدق أمير الكويت على الدستور يوم ١١ نوفمبر ١٩٦٢م ونشر في الجريدة الرسمية في اليوم التالي، وإلى جانب المكتسبات العديدة التي كرسها الدستور، فقد أشرك المواطنين في إختيار أميرهم عندما نص في إحدى مواده على أن أمير البلاد يختار ولي العهد ثم يطرح إسمه على مجلس الأمة ليزكيه، وفي حالة عدم إستقرار الرأي على واحد يتم ترشيح ثلاثة يزكي المجلس واحد منهم، وكان أول من طبق عليه النص الشيخ جابر الأحمد الصباح عندما أختاره سلفه الشيخ صباح السالم ولياً للعهد في العام ١٩٦٦م.

أنتخب أول مجلس للأمة عملاً بمواد الدستور الذي أكد الفصل بين السلطات يوم ٢٣ يناير ١٩٦٣م، تبعه المجلس الثاني في ٢٥ يناير ١٩٦٧ ثم المجلس الثلاث في ٢٣ يناير ١٩٧١م، فالمجلس الرابع في ٢٧ يناير ١٩٧٥م، غير أن المجلس الأخير أو ما يعرف بالفصل التشريعي الرابع إنتهى في ٢٠ يوليو ١٩٧٦م أي بعد عام وأقل من سبعة أشهر على إنتخابه. كان الحل غير دستوري حيث صاحبه أمر أميري أصدره الشيخ صباح السالم الصباح الذي تولى الحكم في أعقاب رحيل شقيقه عبدالله السالم في ١٩٦٥م بتعطيل أربع مواد دستورية من بينها تلك التي تنص على إجراء إنتخابات المجلس الجديد في فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر في حالة حل المجلس، بل إن الأمر الأميري تضمن كذلك إنشاء لجنة للنظر في تنقيح الدستور.

بعد ١٨ أسبوعاً من الإجتماعات المستمرة أنهت لجنة تنقيح الدستور أعمالها بعد أن أقرت تعديل المادة الثانية لتكون الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع وأقترحت زيادة عدد أعضاء مجلس الأمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى ٦٠ عضواً بدلاً من خمسين، من دون أن تقترب من مساحة الحريات التي كفلها الدستور ولا من مهام السلطة التشريعية.

ويبدو أن الحكم أدرك صعوبة الأمر، خاصة أن الشيخ جابر الأحمد الصباح كان قد تولى الحكم عقب وفاة سلفه في اليوم الأخير من العام ١٩٧٧م، لذلك صدر مرسوم أميري يوم ٢٤ أغسطس ١٩٨٠م بعودة الحياة البرلمانية. وأجريت الإنتخابات في ٢٣ فبراير ١٩٨١م ولكن بعد أن كان تم تقسيم الكويت إلى ٢٥ دائرة إنتخابية بدلاً من عشر كما كان في السابق.

أكمل المجلس الخامس مدته ليتلوه المجلس السادس في ٢٠ فبراير ١٩٨٥م، وتعرض المجلس الأخير للحل في يوم ٣ يوليو ١٩٨٦م مع وقف بعض مواد الدستور لتغيب الحياة البرلمانية عن الكويت حتى ٥ أكتوبر ١٩٦٢م. وفي تلك الفترة صدر الأمر بإنشاء مجلس وطني أعتبره الكويتيون رده على الدستور، بل وأعتبروا من يشارك فيه خائناً للديمقراطية، وعندما اجتاحت قوات الرئيس العراقي السابق صدام حسين الكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠م أكد الكويتيون تمسكهم بصيغة الحكم السابق والمحدد في دستور ١٩٦٢م وأكدوا التفافهم حول الأسرة الحاكمة مع عودة الحياة البرلمانية وإنهاء وجود المجلس الوطني وإعطاء كل الفئات المحرومة حقوقها السياسية كاملة، وتم الإتفاق على ذلك في مؤتمر جدة الشعبي في أكتوبر ١٩٩٠م(الرشيدي،١٩٩٣: ٢٥٧).

وجرت إنتخابات مجلس الأمة السابع في ٥ اكتوبر ١٩٩٢م، ثم المجلس الثامن يوم ٧ أكتوبر ١٩٩٦م، الذي تم حله حلاً دستورياً يوم ٤ مايو ١٩٩٩م حيث أجريت إنتخابات جديدة يوم ١٧ يوليو ١٩٩٩م ولم يكمل المجلس التشريعي التاسع مدته الدستورية حيث تم حله والإعلان عن إجراء إنتخابات جديدة وهي التي أدت إلى إفراز المجلس العاشر في إنتخابات حزيران ٢٠٠٣م (البرصان،٢٠٠٠: ٥٢).

تعتبر الإنتخابات في معظم دول العالم فرصة لإلقاء الضوء على وجهات نظر المرشحين حيال الأحداث السياسية الداخلية أو الإقليمية أو الدولية، أما في الكويت فإن الإنتخابات الكويتية تتميز بأنها فرصة لترشيح وتناول جميع القضايا المحلية بلا إستثناء، وعلى ذلك فالإنتخابات الكويتية يغلب عليها الطابع المحلي بدرجة كبيرة، وقد لا نبالغ إذا قلنا إنها محلية بنسبة ١٠٠% ولكن مع وجود حالات نادرة لنوعية من المرشحين تعرج على بعض القضايا الإقليمية ولكن على عجل دون إطالة أو تحليل، حيث يطرح المرشحون شعارات متعددة منها ضرورة الإصلاح السياسي بفصل ولاية العهد عن رئاسة مجلس الوزراء، وتشكيل الحكومة برئاسة شخص يمكن محاسبته برلمانياً، وبوقف الرئاسة بالتفويض لأنها حسب وصف البعض بدعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غير دستورية، وبضرورة تقدم الحكومة ببرنامج تحاسب على أساسه، وبوقف إحتكار وزارات السيادة من قبل أبناء الأسرة الحاكمة وتعيين الأكفأ.

ومن أبرز الشعارات ضرورة الإعتراف بالأحزاب السياسية وإعطائها شرعية العمل لتكتمل أركان الديمقراطية خاصة أن هناك ستة تيارات سياسية تمارس دوراً سياسياً في الكويت منذ سنوات تحت مسميات مختلفة ولا ينقصها غير الإعتراف الرسمي.

وقد حظيت الإنتخابات التي شهدتها الكويت في منتصف عام ٢٠٠٣م بأهمية كبيرة بالنظر إلى عدة إعتبارات أساسية، يتمثل أهمها فيما يلي:

(١) جرت الإنتخابات في ظل بيئة إقليمية جديدة، كان أهم مفرداتها الإطاحة بنظام صدام حسين، وهو الأمر الذي أدى إلى زوال التركيز على الهاجس الأمني من برامج المرشحين، لصالح التركيز على قضايا أخرى هامة، جاء في مقدمتها قضية تطوير التجربة الديمقراطية، التي لم تحظ بالتركيز المطلوب خلال الدورات الإنتخابية الثلاث السابقة التالية لواقعة الإجتياح العراقي للكويت في صيف عام ١٩٩٠م.

(٢) في إطار التركيز على قضية تطوير التجربة الديمقراطية، تم طرح العديد من القضايا الهامة، في مقدمتها المطالبة بضرورة فصل منصب ولاية العهد عن منصب رئاسة الوزراء، ومنح المرأة كامل حقوقها السياسية، وعلى الرغم من أن قضية الإصلاح السياسي والديمقراطي كانت مطروحة من قبل الدورات الإنتخابية لمجلس الأمة، فإنها أكتسبت هذه المرة أهمية خاصة بالنظر إلى عاملين أساسيين: أولهما، تصاعد الضغوط الدولية (الأمريكية تحديداً) الهادفة إلى التدخل في الشؤون الداخلية بزعم فرض الديمقراطية، وثانيهما موجة الإنفتاح التي طالت النظم الخليجية الأخرى في مرحلة ما بعد الإنتخابات التشريعية الأخيرة التي شهدتها الكويت عام ١٩٩٩م، ومثلت تحدياً للتجربة الديمقراطية الكويتية صاحبة السبق في هذا المجال.

(٣) إرتفاع نسبة المشاركة في العملية الإنتخابية، حيث وصلت نسبة الإقتراع إلى أكثر من ٨٠% من جملة من لهم حق التصويت (حوالي ١٣٦ألفاً)، وتصاعد معدل التنافس بين التيارات المختلفة، الأمر الذي أشار إلى حيوية الساحة السياسية (الغانم،٢٠١٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى الباحث أن البرلمان يعد من المؤسسات السياسية الرئيسية في التكوين السياسي في الكويت وكان له دور فاعل في تعزيز استقرار وبناء الدولة الكويتية وفي الوقت نفسه أثرت علاقته بالسلطة التنفيذية في حدوث ازمات سياسية بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، وساعد البرلمان على بدء عملية "لبرلة" او انفتاح الحياة السياسية وأفسح المجال أمام القوى الاجتماعية المنخرطة في جمع يات العمل التطوعي، وأصبح واضحاً بمرور الوقت ان قوة المجتمع والجمعيات والروابط الاه لية بإمكانها ان تفعل الكثير فيما يتعلق بأوجه القصور التي اعترت نمو التجربة البرلمانية.

www.manaraa.com

الفصل الثالث

الانتخابات الكويتية لعام ٢٠١٣

إن موضوع الديمقراطية وحكم الإنسان لنفسه، هو موضوع هذا العصر وقضية عالمية تهم كافة المجتمعات، ويجب الإعتراف بأننا أصبحنا نعيش في وضعية وحقبة زمنية تتطلب أن يكون هناك أدنى قاسم من الحفاظ على كرامة الإنسان ليحيا بحرية وديمقراطية في مجتمع لا يعاقبه على ما يكتب ولا كيف يفكر ولا ماذا يقول أو يؤمن ضمن عقيدة ونظم وتقاليد وتراث المجتمع، ولا شك أن مشاركة المواطن بتقرير مصير دولته وشؤونها العامة تلعب دوراً بارزاً في الحفاظ على المكاسب وترسيخها، ولذلك فكلما كان هناك نهج وتوجه لدى المجتمعات والأنظمة نحو الديمقراطية، كلما ترسخت المكتسبات.

وفي الكويت فإن روح الممارسة الديمقراطية بدأت منذ عام (١٧٥٢م)، عندما وافق المجتمع في تلك الفترة على تنصيب آل الصباح حكاماً على الكويت عن طريق ما عرف بالإجماع والشورى، فحكم العائلة الحاكمة أتى عن طريق ديمقراطي أشبه بما يعرف بالإنتخابات، حيث وافقت الأغلبية من سكان الكويت على من سيحكم هذا المجتمع الصغير البسيط، وهكذا حصل الكويتيون على ما أرادوا دون أن يفرض عليهم حكم محدد، وكان هذا البناء الأول لتأهيل الديمقراطية في المجتمع الكويتي الصغير.

سيتم تناول الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الاول: تطور التجربة الديمقراطية في الكويت

المبحث الثاني: الإنتخابات الكويتية للعام ٢٠١٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الاول: تطور التجربة الديمقراطية في الكويت

نضجت فكرة المشاركة داخل المجتمع الكويتي، خاصة وأنها أمتدت لتشمل مجالس هي بالأصل تنفيذية كالمجلس البلدي ومجلس المعارف، وكانت حالة النضج تلك وراء تقدم عدد من المواطنين في عام ١٩٣٨م بمذكرة إلى الحاكم يطالبون بالمشاركة في تسيير أمور الحكم وجعله شورياً، وافق الشيخ أحمد الجابر وتولى ٣٢٠ شخصاً يمثلون المجمع الإنتخابي المحدود إنتخاب ١٤ عضواً للمجلس التشريعي الجديد، وبعد إتمام الإنتخابات اختار الشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت الشيخ عبدالله السالم الصباح رئيساً للمجلس، وقد تولى ذلك المجلس وضع مشروع القانون الأساسي للبلاد ووقعه الحاكم يوم ٩ يوليو / تموز ١٩٣٨م، وهو حالة تمهيدية للدستور، بالإضافة إلى قانون إنتخاب غرفة التجارة وإصلاح القضاء والإشراف على الميزانية ومحاربة الفساد وتوسيع صلاحيات مجلس المعارف.

سيتناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الاول: مراحل تطور المجالس التشريعية في الكويت

المطلب الثاني: *لمحة عن الإنتخابات الكويتية لعام ٢٠١٣*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الاول: مراحل تطور المجالس التشريعية في الكويت:

يقضي الدستور الكويتي بإجراء إنتخابات برلمانية عامة مرة كل أربع سنوات، وتنص في الوقت ذاتة على ضرورة إجراء مثل هذه الإنتخابات خلال فترة لا تتجاوز شهرين من تاريخ حل مجلس الأمة أو إنقضاء الفصل التشريعي، ولا يتجاوز وفقاً للمادة ٨٣ من الدستور مد الفصل التشريعي، بمعنى تأجيل الإنتخابات بعد إنقضاء عمر مجلس الأمة ، الإ للضرورة في حالة الحرب، ويكون ذلك بقانون، ولكن على أرض الواقع فقد شهدت الكويت إنقلابين على الدستور في العامين ١٩٧٦ و ١٩٨٦ جرى خلالهما حل مجلس الأمة على خلاف ما قرره الدستور، ولم تجر إنتخابات جديدة إلا بعد مضي فترة غير قصيرة .

ويضمن قانون الإنتخاب في الكويت الحقوق الإنتخابية للمواطنين دون تمييز على أساس جنسي، أو عرقي، أو لغوي، أو ديني، أو مذهبي، أو جمهوري، أوقبلي، أو عشائري، ولكن القانون يتضمن تمييزاً ضد المواطنيين، الذين أكتسبوا الجنسية الكويتية بالتجنس، ما لم تمض على تجنسهم عشرون سنة.

إذ يقر دستور الكويت في المادة ٨٠ منه أن ينتخب أعضاء مجلس الأمة "بطريق الإنتخاب العام السري المباشر،وفقاً للأحكام، أتى بينها قانون الإنتخاب"، ويحدد القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن إنتخابات أعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدله له، في المادة الأولى منه أنه " لكل كويتي بالغ من العمر إحدى وعشرون سنة ميلادية كاملة حق الإنتخاب، ويستثنى من ذلك المجنس الذي لم تمض على تجنيسه عشرون سنة ميلادية وفقاً لحكم المادة (٦) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية، ويشترط للمرأة في الترشيح والإنتخاب الإلتزام بالقواعد والأحكام المعتمدة في الشريعة الإسلامية"، ويحرم القانون في مادته الثانية المحكوم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف والأمانة من الإنتخاب إلى أن يرد إليه إعتباره، كما يوقف القانون في مادته الثالثة إستعمال حق الإنتخاب لرجال القوات المسلحة والشرطة.

ويضمن قانون الإنتخاب في الكويت قاعدة التصويت السري، فالمادة الرابعة منه توجب على كل ناخب أن " يتولى حقوقه الإنتخابية بنفسه"، ولا يبين عنه شخصاً آخر، وتقرر المادة ٣٣ أن " يجري الإنتخاب بالإقتراع السري"، وتحدد المادة ٣٤ آلية التصويت السري بشكل تفصيلي، بأن" يسلم رئيس اللجنة كل ناخب ورقة إنتخاب، ويتنحى الناخب ناحية من النواحي المخصصة لإبداء الرأي داخل قاعة الإنتخاب، وبعد أن يثبت رأيه على الورقة يعيدها إلى الرئيس، الذي يضعها في صندوق الإنتخاب، ويؤشر كاتب السر في كشف الناخبين أمام أسم الناخب، الذي قدم ورقته.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتضمن قانون الإنتخاب في الكويت صيغة واضحة لتحويل الأصوات الإنتخابية إلى مقاعد نيابية، وذلك وفق نظام الإنتخاب الأكثري، حيث تقرر المادة ٣٩ من القانون في فقرتها الثانية " يكون إنتخاب عضو مجلس الأمة بالأغلبية النسبية لمجموع عدد الأصوات الصحيحة، التي أعطيت له، فإذا حصل إثنان أو أكثر على أصوات صحيحة متساوية أقترعت اللجنة الأصلية فيما بينهم، وفاز بالعضوية من تعينه القرعة".

الدوائر الإنتخابية في الكويت:

وعلى الرغم من أن قانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٠ الذي زاد عدد الدوائر الإنتخابية إلى ٢٥ دائرة قد عمق في جانب المفاهيم القبلية ودعمها، إلا أنه في جانب آخر فتت بعض القبائل وتوزع أفرادها على أكثر من دائرة، وهذا أدى إلى ما عرف بظاهرة الإستبدال والتحالف بين القبائل، بحيث تتحالف القبائل ذات الثقل الإنتخابي النسبي مع بعضها لإيصال مرشح لكل منها في الدائرة الواحدة، أو أن تستبدل أصوات القبيلة (أ) في دائرة معينة مع قبيلة أخرى (ب) ، على أن يصوت أفراد هذه القبيلة لمرشحيها في دائرة كثافتها النسبية. وهذا الأسلوب أو السلوك السياسي هو سلوك بدائي، غير قائم على أسس فكرية وسياسية واضحة ويحارب سيطرة القبيلة، معتمداً على الأسلوب نفسه وعلى المفاهيم القبلية نفسها، وهو تحالف لا يعمر طويلاً ويأتي فقط في فترة الإنتخابات (الحربي،٢٠٠٨).

ولايخرج قانون الإنتخابات الجديد ٢٠٠٦/٤٢ بشأن إنتخابات مجلس الأمة والذي قلص عدد الدوائر الإنتخابية إلى خمس دوائر عن سابقه في هذا المجال، ولا سيما في الدائرتين الرابعة والخامسة، كما أنه أتاح فرصة مباشرة للتحالفات القبلية في داخل الدائرة الواحدة، حيث إنه وضع كل خمس دوائر في دائرة دون مراعاة الإختلالات السابقة، إلا أن زيادة عدد الناخبين في كل دائرة من الدوائر الخمس ، ولا سيما القبلية منها أربك عملية الإنتخابات الفرعية مع إزدياد الوعي بين أبناء القبائل وزيادة عدد الراغبين في الترشيح لمجلس الأمة، وأتاح القانون الجديد فرصة للروابط والبرامج الإنتخابية الفكرية والسياسية ذات البعد الوطني لتحل محل العصبيات القبلية والنزعات الطائفية (الحربي، ٢٠٠٨).

أكد القانون رقم ٢٠٠٦/٤٢ بشأن إنتخابات مجلس الأمة في مذكرته التفسيرية أن هذا القانون الذي قلص عدد الدوائر من ٢٥ إلى ٥ دوائر إنتخابية هدف إلى القضاء على ثغرات وسلبيات القانون السابق رقم ٩٩/ ١٩٨٠ والتي كشف عنها التطبيق العملي خلال الفصول التشريعية ما بين عامي ١٩٨١– ٢٠٠٦.

ومما يذكر أن نظام الدوائر الخمس والعشرون الصغيرة، الذي جرت على أساسه الإنتخابات، يقلص البعد السياسي في العملية الإنتخابية إلى حد كبير، ويعزز في المقابل تأثير عنصر العلاقات الشخصية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والإجتماعية العامة للمرشحين الأفراد، كما يخضع الإنتخابات لتأثير الإعتبارات القبلية والطائفية والعائلية، بالإضافة إلى شراء الأصوات وتقديم الخدمات وإنجاز المعاملات، ومن ثم فإن التمثيل السياسي في المجلس النيابي مشوه، فقد يكون تمثيل تيار سياسي أكثر من حجمه الحقيقي لإعتبارات تتصل بالوضع القبلي أو الطائفي لبعض مرشحي هذا التيار، وفي المقابل فقد يكون التمثيل أقل من الحجم الفعلي لهذا التيار السياسي أو ذلك بسبب ضعف البعد السياسي في العملية الإنتخابية في ظل الدوائر الخمس والعشرون، وأعتماد إختيارات الناخبين على الإعتبارات الأخرى.

– الإنتخابات في دولة الكويت

أجريت أول إنتخابات لمجلس الأمة الكويتي في عام ١٩٦٣ لكن التجربة البرلمانية الكويتية شهدت منذ ذلك الوقت فترات إنقطاع عدة خلال السنوات ١٩٨١.١٩٧٦ و ١٩٨٦–١٩٩١، ثم مؤخراً في مايو ١٩٩٩. وفي كل مرة كان الأمير يحل مجلس الأمة بسبب خلافات مستحكمة بين الحكومة والبرلمان. وأعدت لجنة برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء مرسوماً يدعو إلى منحالإناث حق التصويت في عام ١٩٩٩. وراجع مجلس الأمة هذا المرسوم في نوفمبر من العام ذاته لكنه لم يوافق عليه. وفي ضوء القيود على حق النساء والبدون في التصويت ورفع الحد الأدنى لأعمار الناخبين تكون النسبة الإجمالية للمواطنين المسموح لهم بالمشاركة في الإنتخابات ما بين ١٠بالمئة و ١٥بالمئة من مجموع سكان الكويت.

وجرت إنتخابات تشريعية في الكويت في ٢٦ يوليو ٢٠٠٣. وبلغ عدد من يحق لهم الإنتخاب ١٣٧ ألف ناخب من الذكور الذين بلغوا ٢١ سنة من العمر أو أكثر. وبلغ عدد المرشحين ٢٤٦ مرشحاً تنافسوا في ٢٥ دائرة إنتخابية على مقاعد مجلس الأمة الخمسين. وبلغت نسبة المشاركة في الإنتخابات ٨١ % ممن يحق لهم الإقتراع. وأفرزت النتائج تغييراً بنسبة فاقت ٦٠% للوجوه التي كانت تشكل مجلس الأمة السابق وشكلت ضربة قاسية للتيار الليبرالي الذي فشل أبرز رموزه وقادته وفقدوا مقاعدهم. وعززت نتيجة الإنتخابات مواقع التكتلات القبلية بينما أحتفظ التيار الإسلامي بقوته حيث حصل على ١٥ مقعداً. وهكذا يكون مجلس الأمة الجديد تحت سيطرة ممثلي القبائل الذين يدينون بالولاء للأسرة الحاكمة والإسلاميين.

وأتهمت مجموعة كبيرة من المعارضين السياسيين الحكومة بالتزوير وشراء الأصوات لكن هذه الإتهامات قوبلت بالرفض من محكمة كويتية أصدرت في ٦ ديسمبر ٢٠٠٣ حكماً نهائياً برفض الطعن في نتائج الإنتخابات في ٢٥ دائرة إنتخابية. وقد جرت في الكويت مجالس بلدية منتخبة وكانت آخر انتخابات بلدية جرت في يونيو ١٩٩٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعد التجربة الديمقراطية البرلمانية في الكويت من التجارب الرائدة التي شهدتها دول العالم الثالث، ولقد خطت الكويت من إستقلالها عام١٩٦١م وحتى اليوم خطوات كبيرة نحو إقامة دولة المؤسسات الدستورية، على حساب دولة السلطة الفردية، على الرغم من العثرات القاسية التي مرت ولاتزال تمر بها التجربة الديمقراطية في الكويت، إلا أن الطريق إلى بناء دولة النظام الديمقراطي لا دولة الممارسة الديمقراطية، كان ولا يزال طريقاً طويلاً وشاقاً على كل التجارب الديمقراطية التي شهدتها الأنظمة السياسية في العالم، غير أن الوصول إلى دولة المؤسسات الدستورية كان في النهاية هو حصيلة تلك التجارب.

شهدت التجربة الديمقراطية في الكويت إخفاقات عديدة كاد البعض منها أن يودي بهذه التجربة إلى الأبد، حينما حل البرلمان وعطل الدستور وقيدت الحريات، ولئن كانت الإخفاقات الدستورية في الكويت قد بدأت عام ١٩٦٤ ثم تكررت عام ١٩٦٧ فإنها بلغت ذروتها يوم حل مجلس الأمة عام ١٩٧٦ وعطلت أحكام الدستور ، وهو ما أورث أزمة قانونية لها تداعيات مستمرة، وقد عادت حالة التأزم الدستوري والمحنة الديمقراطية والمشكلة القانونية إبان حل مجلس الأمة عام ١٩٨٦ من جديد، وما صاحبه من خلق لكيان مشوه لا يمت للدستور بصلة البتة أطلق عليه إسم " المجلس الوطني"، وفي ١١تشرين الثاني/نوفمبر١٩٦٢ صدر دستور دولة الكويت، وكان صدور الدستور الكويتي هو إعلان لميلاد دولة قانونية حديثة، به توجت مراحل عديدة من العمل الوطني الجاد ومن خلاله ترسخت قيم وتقاليد دستورية شهدتها الدولة في حقب متلاحقة من تاريخها السياسي والدستوري، ومعه أنتقلت الكويت من نظام الفرد إلى المؤسسة، ومن القبيلة إلى الدولة، ومن الحماية إلى الإستقلال الكامل الذي عزز من كيان الدولة ووجودها.(العدساني، ١٩٤٧)

وعلى الرغم من كل ذلك فإن الدستور الكويتي الذي يكمل هذا الشهر ٣٨عاماً من عمره لم يكن هو الدستور الذي حلم ويحلم به الكويتيون، فقد كان هذا الدستور بما حواه من نظام دستوري متطور يمثل حداً أدنى من الأسس والمبادئ الدستورية التي كان من الممكن الإلتقاء حولها وقت صدوره، ولذا فإن تطوير الدستور الكويتي وإصلاحه، من خلال تعديل أحكام الدستور كان أمراً ملحاً ومطلوباً منذ لحظات وضعه وصدوره. ولعل آية ذلك تكمن في نص المادة(١٧٤) من الدستور التي حظرت تعديل الدستور الكويتي قبل مضي خمس سنوات من العمل به، حيث تقرر هذه المادة في آخرها: "ولا يجوز إقتراح تنقيح هذا الدستور قبل مضي خمس سنوات على العمل به"، وقد كانت الحكمة من هذا الحظر المؤقت هو منح هذا الدستور الجديد فرصة التجريب السياسي مع ضمانة الإستقرار المؤقت، وهي خمس سنوات حتى لا تناله يد التعديل على عجل وقبل أن تترسخ قواعد النظام الدستوري الحديث في الدولة، وهو حظر قصد منه في الوقت ذاته تأكيد عدم المبالغة في ضمانة عدم تعديله، بما يحقق إمكانية التعديل من أجل نظام دستوري أشد عوداً وأكثر تطوراً، ترجمة وإنصياعاً لحكم المادة(١٧٥) من الدستور التي حملت في ثناياها توجيهاً دستورياً صريحاً أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعديل في الدستور الكويتي يجب أن يكون للأفضل وبما يحقق المزيد من الحقوق والحريات السياسية، فلئن كان الأمر والقصد الدستوري والحكمة من الحظر كذلك، وهو كذلك، فإنه لا مناص إلا توجيه الدعوات والأنظار إلى ضرورة دراسة سبل إصلاح النظام الدستوري الكويتي بما يطور ويعزز من طبيعة النظام الديمقراطي البرلماني الذي تبناه الدستور.(البغدادي،١٩٩٣)

كان أول دستور مكتوب شهدته الكويت هو دستور عام ١٩٢١م، ثم عقبه دستور عام ١٩٣٨ الذي لم تدم حياته أكثر من نصف عام، ثم كان هناك مشروع كامل لدستور متطور يفوق الدستور الحالي يأسسه الديمقراطية ومنظومة المشاركة الشعبية في إدارة شؤون الحكم والدولة، لا إنه مشروع كتب له أن يقبر قبل ميلاده، ومع ذلك فإنه يبقى وثيقة دستورية مهمة تعكس طموحات وتصورات حملها الكويتيون منذ فترات طويلة في شأن النظام الدستوري الذي يريدون. وقد جاء بعد ذلك أكتملت للدولة أسسها الحديثة، وأعتماداً عليه صدر الدستور الكويتي الحالي في ١٩٩٢/١١/١١.

إن الدساتير الأربعة السابقة كانت دساتير تعبر عن تطورات مهمة وطبيعية، تنشد تعزيز الفكر الديمقراطي ومبادئ الدولة الدستورية وتجسد المشاركة الشعبية بأفضل صورها. وقد كان دستور ١٩٣٨ ومشروع دستور عام ١٩٣٨ يمثلان دساتير متقدمة في فكرها السياسي والدستوري ويمثلان حقيقة البعد الذي يجب أن يستقر عليه النظام الدستوري الكويتي، بما يتيح للشعب دائرة أرحب وأوسع من المشاركة في سلطة إتخاذ القرار وإدارة شؤون الدولة. وإن مدة ال٣٧ عاماً من التجريب الدستوري والديمقراطي كانت فترة كافية لإبراز بعض العيوب والخلل الذي لحق ببعض النصوص الدستورية، وهي مدة كافية كذلك لتأكيد حقيقة أن سنن الحياة هي في أن يتم السير إلى الأمام تطويراً للنظام وتعزيزاً لمؤسساته الدستورية بشكل عام، والشعبية في الحكم بشكل خاص.

لحق بالتجربة الديمقراطية الكويتية العديد من الإخفاقات التي سبقت الإشارة إليها، وأن تلك الإخفاقات ليست إخفاقات عابرة أو مظاهر طارئة وإنما تعكس في حقيقتها مدى إيمان النظام السياسي بالتجربة الديمقراطية والوثيقة الدستورية وتمسكه أو عدم تمسكه بهما (الجاسم،١٩٩٢: ٧٧-٧٨)، وبعد ذلك عدم فاعلية المؤسسات الدستورية وعلى رأسها مجلس الأمة الكويتي والقضاء في النهوض بدورهما الرئيسي في حماية المنظومة الدستورية، وتنقية التجربة الديمقراطية ما يعلق بها من شوائب(المقاطع،٢٢).

ومن أهم المظاهر والأسباب الكامنة وراء الأخفاقات التي لحقت بالتجربة الدستورية في الكويت بالأمور الأتية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- عدم القناعة بفكرة المشاركة الشعبية ومؤسساتها الدستورية:

ولا تخفى على الباحث في التجربة الدستورية في الكويت هيمنة إنعدام هذه القناعة على مجريات الديمقراطية الكويتية وبروزه بين الفينة والأخرى(الجاسم،١٩٩٢: ٧٨) (الصالح،١٩٨١: ٣٥-٤٠)، ومن أهم مظاهر إنعدام هذه القناعة ما يلي:

أ- تزوير إنتخابات مجلس الأمة لعام ١٩٦٧ (البغدادي،(د.ت)،٢٧)

فقد عاش الكويتيون تجربة مباشرة لتدخل السلطة التنفيذية في إنتخابات مجلس الأمة في وقت مبكر من عمر الحياة البرلمانية في الكويت، وذلك بقصد حصد أغلبية مقاعد مجلس الأمة لمصالحتها، وهو ما سمي بتزوير إنتاخبات عام ١٩٦٧، وقد عاشت الكويت أزمة سياسية عارمة أثر هذا الحدث، حيث قدمت مجموعة من النواب المنتخبين إستقالتهم إحتجاجاً على هذا المظهر في التأثير في تركيبة أعضاء مجلس الأمة.(النفيسي،١٩٨٧)

ب- حل المجلس بعيداً عن أحكام الدستور:

فقد حل مجلس الأمة في الكويت مرتين عام١٩٧٦، وعام١٩٨٦، ولم يكن الحل في الحالتين يستند إلى أحكام الدستور، فقد كان حلاً قسرياً سياسياً بعيداً عن أحكام الدستور أو ضوابطه القانونية (المقاطع،١٩٨٩: ١٥)، وكان الحل في كلتا الحالتين قد إنطوى على توجهات تنذر بعدم الرغبة في إستمرار الحكم الديمقراطي والرغبة في عدم أعمال الوثيقة الدستورية ومن الدلائل على ذلك:

- عدم إستخدام الأداة الدستورية المحددة لممارسة الحكومة لحق الحل ألا وهي المرسوم الأميري، حيث استخدم الأمر الأميري، وهو أداة لا يجوز دستورياً أن تنتج حلاً للبرلمان(المقاطع،١٩٨٩: ٣٣).
- عدم تحديد موعد محدد لإجرء الإنتخابات العامة للمجلس الجديد، بما يشير إلى الرغبة في التفرد في الحكم أطول مدة ممكنة، حيث أستمر الحل الأول أربع سنوات وبضعة شهور، وتجاوز الحل الثاني مدة الخمس سنوات، علماً بأن المدة القصوى التي يمكن أن يحل مجلس الأمة فيها هي شهران بحسب حكم المادة ١٠٧ من الدستور.

ج- إنشاء ما سمي بالمجلس الوطني بديلاً من البرلمان:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد شهدت التجربة الدستورية في الكويت عام ١٩٩٠ إنشاء ما سمي بالمجلس الوطني بعد أن حل مجلس الأمة منذ عام ١٩٨٦، وقد كان الهدف من إقامة المجلس الوطني هو تغيير شكل النظام الديمقراطي القائم على المشاركة الحقيقية في شؤون الحكم إلى نظام إستشاري ليس للمؤسسة النيابية فيه أية صلاحيات حقيقية في التشريع أو الرقابة السياسية والمالية، وهي أهم مظاهر فكرة السيادة الشعبية التي أعتنقها الدستور الكويتي وأستندت إليها تجربتها الديمقراطية.(المقاطع،١٩٩٣: ٢٠٧)

٢- عيوب وقصور الوثيقة الدستورية في العديد من الجوانب:

يجد المتابع للإخفاقات والأزمات الديمقراطية والدستورية في الكويت أن البعض منها يرجع في أساسه إلى قصور الوثيقة الدستورية في معالجة بعض الجوانب المهمة، ولئن كان من المهم التأكيد على مبدأ أنه إذا صلحت النفوس فإنه لن تؤثر العيوب التي في النصوص، إلا أن هذا المبدأ المثالي يجب ألا يغير النظرة الموضوعية في معالجة مظاهر القصور في الوثيقة الدستورية بعد أن كشفت التجارب قصورها وعدم تصديها لموضوعات ستكون محل خلاف مستمر، ومن ذلك نص المادة (٥٦) الخاص بالتشكيل الوزاري ، ونص المادة (٩٨) الخاص ببرنامج الحكومة، ونص المادتين (٩٢ و٩٣) الخاصتين بإنتخاب رئيس المجلس ولجان المجلس وغيرها من النصوص الأخرى مثل (١٧٣،١٢٨،١١٤،١١٣،١٠٩،١٠٨،٨٠،٦٦،٦٥، وغيرها من المواد).

٣- ضعف دور السلطتين الآخريتين:

ليس سهلاً أن يقرر الإنسان حكماً على سلطة من السلطات في أدائها لمهامها، فمجلس الأمة الكويتي عاجز عن أن يقوم بدوره في حماية الحقوق والحريات (المقاطع،١٩٩٧: ٣٩)، بل أنه متورط في أمثلة عديدة على خرق أحكام الدستور وتجاوز نصوصه تحقيقاً لمصالح ضيقة آنية، ومثال ذلك قانون حل المجلس البلدي لعام ١٩٩٣ (المقاطع،١٩٩٣) ، وقانون المعاشات التقاعدية للنواب، وعدم تصديه لإلغاء القوانين المكبلة للحريات مثل قانون الإجتماعات والمواكب العامة وغيرها من القضايا .

والأمر نفسه يوجه للمحكمة الدستورية والقضاء الكويتي الذي ما فتئ يتمسك بالشكليات والإجراءات على حساب إختصاصه الموضوعي ودوره الخاص بحماية الدستور والمؤسسات السياسية والديمقراطية، بل وتردده الواضح في ولوج موضوعات هي من صميم إختصاصاته(المقاطع،١٩٩٣: ٣٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- صدور قوانين مقيد للحريات وعدم التصدي لها:

إن العديد من القوانين التي صدرت في الكويت جاءت مكبلة ومقيدة للعديد من الحقوق والحريات المهمة والجوهرية، مما يجعل من إثارتها ومناقشتها في هذا الوقت بالذات وفي هذا الشهر على وجه الخصوص، وهو شهر إحتفال العالم بحقوق الإنسان من خلال إعلانه العالمي، أمراً ملحاً ولا مفر منه.

فعلى صعيد الحريات والحقوق الفكرية نجد أن حق الإجتماع الذي كفلته وقررته المادة(٤٤) من الدستور قد قيده قانون التجمعات العامة والإجتماعات ، وهو يشكل تهديداً مستمراً ويعد سيفاً مصلتاً على حريات الإجتماع، بل أنه قد فوض كل ما قرره الدستور من كفالة لهذا الحق وحمايته، علماً بأن هذا القانون صادر منذ عام ١٩٧٩ ولم يحرك بشأنه مجلس الأمة ساكناً طوال فصول تشريعية أربعة متعاقبة، كما أن مجلس الوزراء لم يرى أن يتخذ موقفاً إيجابياً بإلغاء هذا القانون، بل إنه يقوم بتطبيقه وبشكل مستمر بين الحين والآخر ليقضي على حرية الإجتماع وفقاً لرؤيته وتصوراته، بل أن أسمى الحريات الفكرية وهي حرية التعبير عن الرأي التي كفلتها المادتان (٣٦)و(٣٧) من الدستور وحرية الصحافة، قد أصبحت من الحريات التي ما أن تتنفس قليلاً حتى تتعاجلها القوانين الخاصة بالصحافة بقيود مختلفة ومتباينة، بدءاً من حظر منح تراخيص صحف يومية جديدة، ومروراً بحظر الطعن بقرارات رفض تراخيص الصحف، وكذلك التعطيل الإداري للصحف بالإستناد إلى قوانين غير قائمة أو حجج مقبولة قانونياً، قصد منها تجنيب أحكام الدستور وتعطيلها، وإنتهاء بمنع حق التقاضي أمام الأفراد وحجبهم عن الوصول للمحكمة الإدارية بشأنها(العجمي،١٩٩٧).

بل أن حق التقاضي بحد ذاته وهو من أقدس وأسمى الحقوق العامة يتعرض للتقليص والإنتقاص بفضل عدد من القوانين التي تمنع الفرد من الوصول إلى القضاء للمطالبة بحقه، وعلى رأس هذه القوانين قانون المحكمة الإدارية الذي سمح للإفراد في الحق بالوصول إلى المحكمة الإدارية في حالات محددة على سبيل الحصر في شأن القرارات الإدارية، أما غيرها من الحالات فإنه لا يجوز للفرد أن يصل فيها إلى القضاء بأي حال من الأحوال، وهو ما يعني تجريد الإنسان من حقه الأساسي والجوهري في اللجوء إلى قاضيه الطبيعي أعمالاً لحق التقاضي.

ومن ذلك أيضاً قانون المحكمة الدستورية الذي يمنع الفرد إبتداء من القدرة على رفع دعوى دستورية مباشرة أصلية للقضاء الدستوري، طعناً في قانون يهدد حقوقه ويصادرها، وهو وضع شاذ وغريب وغير مقبول.(العجمي،١٩٩٧: ٩٧)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أصبحت المادة (٤٣) من الدستور التي تنص على الحق في الإنتماء للجمعيات أو حتى الإمتناع عن الإلتحاق بأي منها، منقوصة بفضل بعض القوانين الخاصة بالمهن، التي تلزم الأفراد بالإلتحاق بهذه الجمعيات بإعتبارها شرطاً لممارسة المهنة، وهو ما يشكل إنتهاكاً صارخاً لهذا الحق الدستوري المهم(المقاطع،١٩٨٧).

المطلب الثاني: لمحة عن الإنتخابات الكويتية لعام ٢٠١٣:

لعل أحد أهم أسباب استمرار نظم الحكم في الكويت هو شعبية الأسرة الحاكمة والتعاطف الكبير الذي حظيت به من قبل شرائح واسعة من المجتمع، والعلاقات الاجتماعية المتداخلة مع الكثير من الأسر والعوائل الكويتية منذ القدم وإلى وقتنا الحاضر، وهو ارتباط توثق بصورة جلية من خلال الإستفادة من الأعراف الاجتماعية التي جُبل عليها أهل الكويت في دوام التزاور في المناسبات العامة والمشاركة في الأفراح والأتراح، من أعراس ومراسيم العزاء وغيرها، مما خلق علاقة وطيدة ومباشرة بين الأسرة الحاكمة وأبناء الشعب بشكل عام، والحاكم وأبناء الشعب بشكل أخص.

تلك الأمور، بالتأكيد، عززت دور ومكانة الأسرة الحاكمة بين الكويتيين، وفرضت نوعاً من الحماية لهم، حتى داخل المؤسسات السياسية، وعلى رأسها السلطة التشريعية، إذ خلقت تلك العلاقة بين الحاكم والمحكوم هالة من الاحترام والتقدير إلى درجة بات معها من الصعوبة بمكان أن يتم نقد ممارسات أو سلوك أو أداء أي من أفراد الأسرة الحاكمة من الذين تعاقبوا على استلام منصب رئاسة الوزراء في الحكومة منذ تأسيسها في العام ١٩٦٣.(المنوفي،١٩٨٥)

وقد سارت الأمور بتلك الوتيرة حتى عام ٢٠٠٣، عندما حال مرض رئيس الوزراء الشيخ سعد العبدالله دون أداء دوره بشكله الطبيعي السابق، إضافة إلى تدهور صحة أمير البلاد الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح، إذ حينها بدأت تظهر مؤشرات لحراك سياسي شابه الاضطراب، تمهيداً لبداية تجاذبات غير طبيعية داخل الأسرة الحاكمة نفسها نتج منها تنافس أجيال الشباب الذين يطمحون إلى الحصول على موقع مميز في مواقع القرار من جهة، وصراع بين أجنحة جهة أخرى. هذ الصراع وهذا التباين في وجهات النظر، أديا إلى فقدان الأسرة الحاكمة جزءا من تماسكها ووحدتها، مما جرّأ بعض النشطاء السياسين في المجتمع على الإنتقاد العلني لها، إلى درجة أن دعوات علنية ومباشرة لشخصيات كويتية ظهرت تطالب بـ" إصلاح بيت الحكم". وبدأ هذا المفهوم يتصاعد ويتداول بتفاوت، ابتداء من الطرح غير المباشر أو غير المعلن إلى المباشر والمعلن من خلال بعض أصحاب الصحف المحلية في افتتاحياتهم، وأيضاً بعض نواب مجلس الأمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في تصريحاتهم في الصحف أو أثناء الجلسات البرلمانية، وقد يكون أول من بدأ التصريح علانية تحت قبة مجلس الأمة في العام ٢٠٠٣ هو النائب الأسبق محمد الصقر.

وقبل وفاة أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد في العام٢٠٠٦، وفقدان ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله الأهلية الصحية التي تعينه على استلام مقاليد الحكم بصورة طبيعية، كما هو حال أغلب حكام الكويت السابقين، وقبل وصول الشيخ صباح الحمد إلى مسند الإمارة، تم فصل منصبي ولاية العهد عن رئاسة مجلس الوزراء لأول مرة في تاريخ الكويت السياسي، استجابة لمطالب نيابية وضغوط إعلامية سابقة دفعت بهذا الإتجاه، واستناداً إلى تبرير مفاده أن ربط ولي العهد، الذ هو بمثابة الحاكم في المستقبل، بموقع تنفيذي كرئاسة مجلس الوزراء، من شأنه أن يحصن الموقع من النقد، كي لا ينعكس سلبا على شخصية من ينوب الأمير، وكي لا تنتزع بعض صفات الكريزما التي على أي أمير مستقبلي التحلي بها، مثل الرمزية والهيبة والقدسية والاحترام وغيرها من الصفات الأبوية التي توضحها المذكرة التفسيرية لدستور دولة الكويت، وهو ما يمكن اعتباره أولى حالات كسر وتغيير لعرف دستوري دام لفترة تربو على الأربعين عاماً (اللوغاني،٢٠٠٦).

تلك المطالبات الشعبية بدأت بعيد تحرير الكويت من الاجنياح العراقي في العام١٩٩١، حين رفعت القوى السياسية سقف مطالبها إلى فصل ولاية العهد عن رئاسة الوزراء، ونقل المنصب الأخير من احتكار أفراد من الأسرة الحاكمة له إلى ترشيح شخصيات من الشعب الكويتي، مستفيدة من الزخم والتعاطف الشعبي مع المعارضة، وتحميل الحكومات الكويتية مسؤولية الغزو وتبعاته أثناء انقلابها على الدستور وتعطيلها للحياة النيابية آنذاك من جانب، ومن جانب آخر طبيعة تعاطي نواب مجلس الأمة مع قانون توراث الإمارة، حين رفضوا التدخل في الشؤون المتعلقة بمسند الإمارة، معتبرين أن نظام التوراث هو شأن داخلي يخص أسرة الصباح فقط، وحين أعطوا ميثاقاً وتعهداً على أن ماتسفر عنه اجتماعات مجلس الأسرو الحاكمة في شأن من اتفقوا عليه هو محض قبول وترحيب، إضافة إلى المبايعة الكبيرة التي حصل عليها الشيخ صباح الأحمد من قبل الشعب الكويتي، ممثلاً بمواقف نوابه في مجلس الأمة قاطبة، مما خلق جواً إيجابياً بين الحاكم والمحكوم تسوده المتبادلة.

وقد تكون لخطوة الفصل تلك مجموعة من التبريرات، أهمها سعي الأمير إلى معالجة أزمة داخلية في الحكم، ساعد في ذلك اعتذار ولي العهد الشيخ نواف الأحمد نفسه عن استلام منصب رئاسة الوزراء، ورفضه لدمج المنصبين، كما طرحت وسائل الإعلام آنذاك، خلافاً لتوجه بعض الشخصيات داخل أفرد الأسرة الحاكمة(جوهر،٢٠١٠). ومن التبريرات، قفل أمير البلاد الباب أمام المطالبة الشعبية بتعيين شخصية من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خارج الأسرة الحاكمة، وذلك لتوفير ضمانة اعتبارية لهذا المنصب، واستمرار بقائه امتداداً للمناصب السيادية المحتكرة على أبناء الأسرة الحاكمة عرفاً دون غيرهم من أفراد الشعب. لذا تواتر الحديث عن عرف سياسي جديد مفاده أن رئيس الوزراء هو الحاكم مابعد الحاكم القادم (أي الحاكم بعد ولي العهد)، مما قد يبقى له حصانة اجتماعية شبيهة بالحصانة الدستورية التي يتمتع بها مقام مسند الإمارة (العبد الله،٢٠١١).

شهدت دولة الكويت في السابع والعشرين من يوليو/تموز ٢٠١٣ انتخابات مجلس الأمة السادس عشر في تاريخ مسيرتها الديمقراطية، وهي ثالث انتخابات نيابية تُجرى في غضون ١٧ شهرًا ، والسادسة خلال سبع سنوات، والرابعة التي تجرى وفق نظام الدوائر الانتخابية الخمس.حيث دُعي نحو ٤٤٠ ألف كويتي وكويتية لاختيار ٥٠ نائبًا لعضوية برلمان جديد بعد أن أبطلت المحكمة الدستورية انتخابات ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢ وأمرت بإجراء انتخابات برلمانية جديدة، وهي المرة السادسة التي يُحل فيها البرلمان الكويتي منذ مايو/أيار ٢٠٠٦؛ إما بسبب الخلافات السياسية بين الحكومة ومجلس الأمة، أو بموجب حكم قضائي.

البيئة السياسية التي جرت بها انتخابات مجلس الامة الكويتي ٢٠١٣:

جاءت الدعوة لإجراء الانتخابات تنفيذًا لحكم المحكمة الدستورية بشأن مرسوم الصوت الواحد في ١٦ يونيو/حزيران ٢٠١٣؛ إذ قضت المحكمة بتحصين المرسوم الأميري بتعديل آلية الانتخاب لتكون صوتًا واحدًا بدلاً من أربعة اصوات، لكنها قضت بعدم دستورية مرسوم إنشاء اللجنة الوطنية العليا للانتخابات؛ ومن ثم أمرت بحل مجلس الأمة المنتخب في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢، وإجراء انتخابات جديدة وفق مرسوم الصوت الواحد.

وجاءت الانتخابات البرلمانية الجديدة في سياق حالة عدم الاستقرار السياسي التي تعانيها الكويت خلال السنوات الأخيرة، والتي من بين أهم المؤشرات ذات الدلالة عليها، أن مجلس الأمة قد تم حله (٦) مرات منذ عام ٢٠٠٦، واستقالت الحكومة (١٢) مرة خلال الفترة ذاتها.وقد تباينت مواقف القوى السياسية والاجتماعية من المشاركة في الانتخابات الأخيرة من عدمها؛ فعلى صعيد القوى السياسية والنيابية، قاطعت "كتلة الأغلبية" في مجلس الأمة المبطل والذي انتُخب في فبراير/شباط ٢٠١٢، وبلغ عدد المقاطعين من هذه الكتلة ٢٧ نائبًا سابقًا، وأن هذا الموقف يأتي "التزامًا بما سبق أن أعلنوه قبل صدور حكم المحكمة الدستورية والذي أكد على مقاطعة أية انتخابات تتم وفق مراسيم ضرورة (صحيفة عالم اليوم،٢٠١٣)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما قاطعت غالبية التيارات الإسلامية والليبرالية الانتخابات التي أُجريت وفقًا للصوت الواحد الذي ترفضه هذه التيارات، بينما شاركت بعض القوى الأخرى، وشارك ليبراليون بشكل فردي لا سيما ممن يُحسبون على ما يسمى بكتلة العمل الوطني.فبالنسبة للتيار الليبيرالي، أكد المنبر الديمقراطي مقاطعته للانتخابات اعتراضًا على حكم المحكمة الدستورية في شأن نظام الصوت الواحد، معتبرًا أنه "لم يُنهِ حالة الصراع السياسي والاجتماعي، بل زادها احتقانًا"، وأن هذا النظام "بدأ يفرز ويكرس الانقسامات الداخلية، كما أنه أدى لتفشي سلبيات العمل الانتخابي."

وأكد المنبر أن عدم خوض الانتخابات يأتي اتساقًا مع قناعته بأن "خوض الانتخابات في المعطيات الحالية يجعل إرادة الناخب الكويتي أسيرة ومختطفة. (صحيفة القبس،٢٠١٣).

وعلى صعيد القوى السياسية الإسلامية، قاطعت الحركة السلفية الانتخابات ترشحًا وانتخابًا، مبررة ذلك بأداء الحكومة الذي عمل على "إصدار مراسيم الضرورة لتعزيز النهج الفردي وإلغاء مؤسسات الدولة واختزالها في السلطة التنفيذية فقط ما يعد تحجيمًا لدور الأمة وإلغاء لوجودها (صحيفة النهار، ٢٠١٣) وللأسباب ذاتها لم تشارك الحركة الدستورية الإسلامية "حدس" بأي مرشحين لها في الانتخابات. غير أن التجمع السلفي شارك في الانتخابات باعتبارها "واجبًا شرعيًا ووطنيًا"، داعيًا الناخبين لاختيار الأصلح (العمير،٢٠١٣) وفي المقابل أعلنت جميع التجمعات الشيعية عن خوضها الانتخابات باعتبار أن المشاركة "واجب وطني وتجسيد عملي لحكم المحكمة الدستورية (المهري،٢٠١٣) ومع ذلك، أعلن بعض الرموز التقليدية الشيعية ذات الثقل في الممارسة البرلمانية عن مقاطعتها للانتخابات، مثل النائب المخضرم السيد حسين القلاف الذي عزا موقفه إلى "التخبط السياسي وسوء استخدام الأدوات الدستورية (صحيفة الوطن،٢٠١٣). أما القبائل، فخلافًا لموقفها من انتخابات ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢، فقد حسمت موقفها إما عبر "التشاوريات"، أو ترك الباب مشرعًا لجميع أبنائها للمشاركة بالانتخابات ترشحًا وانتخابًا. (المصباح،٢٠١٣).

ومن الظواهر اللافتة في السياق الانتخابي لـ"أمة ٢٠١٣"، ذلك الحضور اللافت للقضاء خلال مرحلة ما قبل الانتخابات والذي تجلّى في عدة مشاهد، منها على سبيل المثال: صدور قرارات بشطب مرشحين وإعادة آخرين، وتوقيف عدد من المرشحين في أكثر من دائرة انتخابية بتهمة التورط في شراء الأصوات وإن تم الإفراج عنهم جميعًا لاحقًا بكفالات مالية. ورغم تكرار هذه الظاهرة فقد اعتبرها وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود الصباح لا تعدو كونها "تصرفات فردية"، كما رفضت محكمة الاستئناف ثلاث دعاوى لوقف الانتخابات بذريعة بطلان مرسوم الدعوة إليها.وقد خاض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انتخابات "صيف–رمضان" التاريخية (٣١٠) مرشحًا بينهم ٥ سيدات؛ حيث تصدرت الدائرة الخامسة الدوائر الخمس بـ (١٠١) مرشح، تلتها الدائرة الرابعة في المرتبة الثانية بـ (٨٨) مرشحًا، ثم الدائرة الثالثة بـ (٥٢) مرشحًا، تبعتها الدائرة الأولى بـ (٣٩) مرشحًا، ثم حلّت الدائرة الثانية في المرتبة الأخيرة بـ (٣٠) مرشحًا.

وثمة عدة معطيات ستكون حاكمة لمستقبل المشهد السياسي في الكويت خلال الفترة المقبلة، والتي ستحدد بدورها مسار ومصير مجلس الأمة الجديد، وهي:

١. مدى استقرار العلاقة بين الحكومة والمجلس المقبلين: وهو ما شدّد عليه الاجتماع الاستثنائي لمجلس وزراء الحكومة المستقيلة عقب إعلان الانتخابات، مشيرًا إلى أن "المرحلة الحالية تقتضي التعاون الإيجابي بين الجميع لتعويض ما فات من هدر للوقت والإمكانات، وأن تكون الجهود خلال الفترة القادمة مليئة بالإنجاز في جميع المجالات والميادين". (وكالة الانباء الكويتية ،٢٠١٣).

أن مستوى التعاون بين السلطتين من عدمه سيكون رهنًا بأمرين رئيسيين: أولهما: طبيعة تشكيلة الحكومة الجديدة التي كلّف أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، رئيس الوزراء ذاته الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح بإعادة تشكيلها؛ حيث إن وجود وزراء تكنوقراط أكفاء سياسيًا من شأنه أن يساعد الحكومة المقبلة على تحقيق إنجازات ملموسة ترفع شعبيتها لدى الرأي العام الكويتي ويجنّبها مخاطر تعرض وزرائها للاستجوابات من جهة، ويجعلها قادرة على التعاطي الإيجابي مع النواب من جهة أخرى.أما الأمر الآخر الذي سيحدد طبيعة التعاون الحكومي النيابي من عدمه فيتمثل في مدى المرونة السياسية التي سيتمتع بها ويبديها النواب الجدد في التعامل مع الحكومة وتقييم أدائها، وما يرتبط بذلك من الرصانة والتدرج والتمهل في تفعيل أدوات الرقابة الدستورية البرلمانية لا سيما الاستجواب. ويرجح أن يتضمن التشكيل الحكومي الجديد توزير أكثر من نائب بما يمثل جسر ثقة وتواصل مع النواب، وبحسب بعض التقديرات يُتوقع توزير ما بين ثلاثة إلى أربعة نواب.ووفقًا لطبيعة تركيبة المجلس الجديد، ترجح المؤشرات عدم وجود نية مسبقة لتسليط "سيف الاستجوابات" على رقبة الحكومة المقبلة ووزرائها خاصة بالنظر إلى الغياب شبه التام لرموز الأغلبية المعارضة في مجلس الأمة المبطل في فبراير/شباط ٢٠١٢(ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢)ويوليو/تموز ٢٠١٣).

٢. التطورات الإقليمية المتلاحقة التي تلقي بتداعياتها السلبية على جميع دول المنطقة؛ ومن ثم تفرض مزيدًا من التلاحم المجتمعي، والتوافق السياسي الداخلي عليها بما في ذلك الكويت(موقع الجزيرة،٢٠١٣).

www.manaraa.com

أصدرت المفوضية الاهلية لشفافية الانتخابات تقريرها الخامس والاخير حول الانتخابات البرلمانية عقب اجراء الانتخابات والاطلاع على سير الاستعدادات لادارة يوم الاقتراع، وتضمن التقرير ملاحظات حول يوم الانتخاب وحول دور كل من وزارة الداخلية والبلدية ووزارة الاعلام في تنظيم الانتخابات، بالاضافة الى بعض التوصيات التي رفعتها المفوضية حول ادارة العملية الانتخابية(موقع الوفد،٢٠١٣).

يرى الباحث أن النظام الانتخابي في الكويت يسوده العديد من العيوب والمثالب، سواء تمثل ذلك في ضيق نطاق قاعدة الناخبين والقيود الواردة عليها، أو بطبيعة التقسيم الإنتقائي التحكمي للدوائر الإنتاخبية، فالنظام الإنتخابي الحالي للدوائر مضطرب إلى حد يمهد أو يساعد على تفشي العديد من الظواهر السلبية مثل شراء الأصوات، والإرتكاز على الإنتخاب القائم على المصلحة الخاصة (خدمات) أو الإستقطاب القبلي أو الطائفي، فضلاً عن ظهور بعض المظاهر الناجمة عن الممارسة الإنتخابية مثل ظواهر التصويت العلني والإنتخابات الفرعية الطائفية أو القبلية، وغيبة التنظيمات الحزبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: السلوك الانتخابي والدعاية الإنتخابية في الكويت للعام ٢٠١٣

يخلط النظام السياسي في الكويت بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي ، ومن المعروف في العالم أن النظام الفرنسي هو خير ما يمثل النظام المختلط، ولكن لا يوجد هناك وجه شبه بين النظام الفرنسي والنظام الكويتي، فالرئيس الفرنسي ينتخب مباشرة من الشعب أما الأمير الكويتي فلا ينتخب من الشعب، وكذلك مجلس النواب الفرنسي ينتخب من الشعب مباشرة، على عكس الكويتي الذي يكون جزء من أعضائه معينين من خلال الوزراء.

سيتناول المبحث من خلال المطالب التالية :

المطلب الاول: الظروف السياسية التي جرت فيها انتخابات ٢٠١٣

المطلب الثاني: السلوك الانتخابي للناخب الكويتي في انتخابات ٢٠١٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: الظروف السياسية التي جرت فيها انتخابات ٢٠١٣

تتأثر العملية الإنتاخبية بمجموعة من المتغيرات ومنها أن النظام السياسي في الكويت هو نظام وسط بين النظامين البرلماني والرئاسي، وروعيت فيه الخصوصية الكويتية في إرساء دواعم الديمقراطية مع الحفاظ على حكم آل صباح، أن تطبيق نظام الأحزاب بصورة فورية، من دون إجراءات مسبقة، سيسبب خللاً كبيراً في هذا النظام الوسط الذي لم يصمم على أساس النظام البرلماني الذي ينص على حكم الأحزاب وعلى تشكيل الحكومة من أعضاء مجلس الأمة المنتخبين، بل أن مسألة توزير أبناء الأسرة الحاكمة ليس لها تفصيل واضح في هذا الإطار.

وبنظم الدستور قانون ظاهرة السلطة في الدولة، لذلك هو يحدد شكلها وأسلوب الحكم فيها، فيحدد السلطات العامة من حيث تكوينها ووظائفها وأسلوب توليها، وفي مرحلة متقدمة أصبحت الدساتير تحدد الفلسفة الإقتصادية والإجتماعية للدولة، وتنظم الفرد في حصوله على الحقوق والحريات العامة، وإذا كان الدستور قانوناً ينظم سلوكاً إجتماعياً وإذا كان موضوع التنظيم هو الظاهرة الإجتماعية، وإذا كانت هذه الظاهرة بطبيعتها متغيرة، إذن يجب أن تكون القاعدة المنظمة قابلة للتغيير ، وبذلك سيتوصل إلى قاعدة بعيدة جداً من الواقع، إضافة إلى ذلك فإن ربط تشريع القانون بالديمقراطية يقود إلىالقول بعدم جواز منع تعديل القانون على الإرادة الشعبية، لذلك أخذ بعض الفقه موقفاً من النصوص المانعة من تعديل بعض أحكام الدستور، فسموّ الدستور وإتفاق الجماعة على وجود قيم تشكل حجر الزاوية في حياتها يقود إلى جعل التعديل أمراً أو حتى ممنوعاً.

شهد عام ٢٠١٣ تنظيم وإجراء عملية الإنتخابات البرلمانية ففي ٢٧ يوليو ٢٠١٣ توجه الناخبون إلى صناديق الإقتراع لإختيار ٥٠ عضواً في مجلس الأمة بفصله التشريعي الرابع عشر وفق نظام الدوائر الإنتخابية الخمس وآلية التصويت لمرشح واحد وأسفرت نتائج الإنتخابات عن فوز ٥٠ نائباً في مجلس الأمة بينهم سيدتان هم الدكتورة معصومة المبارك وصفاءالهاشم، وتعد إنتخابات ٢٠١٣ أول إنتخابات تجرى بنظام الصوت الواحد حيث صوت كل ناخب لمرشح واحد بدلاً من التصويت لأربعة مرشحين، وبلغت نسبة المشاركة ٥١.٩% من نسبة أعداد الناخبين. وفي إنتخابات مجلس الأمة السادس عشر، وهي ثالث إنتخابات نيابية تُجرى في غضون ١٧ شهراً ، والسادسة خلال سبع سنوات، والرابعة التي تجرى وفق نظام الدوائر الإنتخابية الخمس، حيث دُعي نحو ٤٤٠ ألف كويتي وكويتية لإختيار ٥٠ نائباً لعضوية برلمان جديد بعد أن أبطلت المحكمة الدستورية إنتخابات ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢ وأمرت بإجراء إنتخابات برلمانية جديدة، وهي المرة السادسة التي يُحل فيها البرلمان الكويتي منذ مايو/أيار ٢٠٠٦؛ إما بسبب الخلافات السياسية بين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحكومة ومجلس الأمة، أو بموجب حكم قضائي، وجاءت الدعوة لإجراء الإنتخابات تنفيذاً لحكم المحكمة الدستورية بشأن مرسوم الصوت الواحد في ١٦ يونيو/حزيران ٢٠١٣؛ إذ قضت المحكمة بتحصين المرسوم الأميري بتعديل آلية الإنتخاب لتكون صوتاً واحداً بدلاً من أربعة أصوات، لكنها قضت بعدم دستورية مرسوم إنشاء اللجنة الوطنية العليا للإنتخابات؛ ومن ثم أمرت بحل مجلس الأمة المنتخب في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢، وإجراء إنتخابات جديدة وفق مرسوم الصوت الواحد .وجاءت الإنتخابات البرلمانية الجديدة في سياق حالة عدم الإستقرار السياسي التي تعانيها الكويت خلال السنوات الأخيرة، والتي من بين أهم المؤشرات ذات الدلالة عليها، أن مجلس الأمة قد تم حله (٦) مرات منذ عام ٢٠٠٦، وإستقالت الحكومة (١٢) مرة خلال الفترة ذاتها. (عيد، ٢٠١٣)

لعبت المحكمة الدستورية دوراً برزاً في مسار توجيه الأحداث داخل الساحة السياسية الكويتية وهو ماجعلها موجه الإحداث ، وهو ماتجسد في حكم تاريخي بالتصديق على المرسوم الأميري الخاص بتعديل النظام الإنتخابي وإقرار نظام الدوائر الخمس بصوت واحد لكل ناخب، وصدور قرار أخر بإبطال إنتخابات المجلس النيابي ومن ثم الدعوة لتشكيل حكومة جديدة، فقد شهد منتصف عام ٢٠١٢ حكم المحكمة الدستورية برفض الطعن بمرسوم الصوت الواحد وقانون إعادة تحديد الدوائر الإنتخابية لعضوية مجلس الأمة وإبطال عملية الإنتخاب التي تمت في ديسمبر ٢٠١٢ وعدم صحة عضوية من أعلن فوزهم فيها مع ما يترتب على ذلك من آثار ما دعا إلى تنظيم إنتخابات تشريعية جديدة في ٢٧ يوليو ٢٠١٣. (قاسم،٢٠١٤)

فعلى صعيد القوى السياسية والنيابية، تباينت مواقف القوى السياسية والإجتماعية من المشاركة في الإنتخابات الأخيرة من عدمها، حيث قاطعت "كتلة الأغلبية" في مجلس الأمة المبطل والذي أنتُخب في فبراير/شباط ٢٠١٢، وبلغ عدد المقاطعين من هذه الكتلة ٢٧ نائباً سابقاً، مؤكدين أن هذا الموقف يأتي "إلتزاماً بما سبق أن أعلنوه قبل صدور حكم المحكمة الدستورية والذي أكد على مقاطعة أية إنتخابات تتم وفق مراسيم ضرورة".كما قاطعت غالبية التيارات الإسلامية والليبرالية الإنتخابات التي أُجريت وفقاً للصوت الواحد الذي ترفضه هذه التيارات، بينما شاركت بعض القوى الأخرى، وشارك ليبراليون بشكل فردي لا سيما ممن يُحسبون على ما يسمى بكتلة العمل الوطني.فبالنسبة للتيار الليبيرالي، أكد المنبر الديمقراطي مقاطعته للإنتخابات إعتراضاً على حكم المحكمة الدستورية في شأن نظام الصوت الواحد، معتبراً أنه "لم يُنهِ حالة الصراع السياسي والإجتماعي، بل زادها احتقاناً"، وأن هذا النظام "بدأ يفرز ويكرس الإنقسامات الداخلية، كما أنه أدى لتفشي سلبيات العمل الإنتخابي."وأكد المنبر أن عدم خوض الإنتخابات يأتي إتساقاً مع قناعته بأن "خوض الإنتخابات في المعطيات الحالية يجعل إرادة الناخب الكويتي أسيرة ومختطفة".(عيد،٢٠١٣)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بررت الحركة السلفية مقاطعتها للإنتخابات ترشحاً وإنتخاباً بأداء الحكومة الذي عمل على "إصدار مراسيم الضرورة لتعزيز النهج الفردي وإلغاء مؤسسات الدولة وإختزالها في السلطة التنفيذية فقط ما يعد تحجيماً لدور الأمة وإلغاء لوجودها"(أسيري،١٩٩٥).ولم تشارك الحركة الدستورية الإسلامية "حدس" بأي مرشحين لها في الإنتخابات وذلك للأسباب ذاتها.وشارك التجمع السلفي في الإنتخابات بإعتبارها "واجباً شرعياً ووطنياً"، داعياً الناخبين لإختيار الأصلح (الجمل،١٩٩٧).وفي المقابل أعتبرت التجمعات الشيعية أن المشاركة بالإنتخابات "واجب وطني وتجسيد عملي لحكم المحكمة الدستورية"(حسن،١٩٦٨).وأعلن البعض من الرموز التقليدية الشيعية مثل النائب المخضرم السيد حسين القلاف عن المقاطعة للإنتخابات، والذي عزا موقفه إلى "التخبط السياسي وسوء إستخدام الأدوات الدستورية"(الطماوي،١٩٩٨).ومن المعطيات المهمة التي شكّلت الإطار العام للإنتخابات، هي دعوة العديد من المواطنين للمشاركة وحثهم عليها "لتحقيق المصلحة المرجحة وعدم ترك المجال لغير الأكفاء، والتحذير من المقاطعة لأنها "تفتح باب الشر"، و"دفعاً للمفسدة التي قد تقع بوصول من لا يستحق لكرسي التشريع" (عبد الملك،١٩٨٩).

برزت في إنتخابات ٢٠١٣ ظاهرة لافتة وهي القضاء خلال مرحلة ما قبل الإنتخابات والذي تجلّى في عدة مشاهد، منها على سبيل المثال: صدور قرارات بشطب مرشحين وإعادة آخرين، وتوقيف عدد من المرشحين في أكثر من دائرة إنتخابية بتهمة التورط في شراء الأصوات وإن تم الإفراج عنهم جميعاً لاحقاً بكفالات مالية. ورغم تكرار هذه الظاهرة فقد أعتبرها وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود الصباح لا تعدو كونها "تصرفات فردية"، كما رفضت محكمة الإستئناف ثلاث دعاوى لوقف الإنتخابات بذريعة بطلان مرسوم الدعوة إليها.وقد خاض في إنتخابات "صيف–رمضان٢٠١٣" (٣١٠) مرشحاً بينهم ٥ سيدات؛ حيث تصدرت الدائرة الخامسة الدوائر الخمس بـ (١٠١) مرشح، تلتها الدائرة الرابعة في المرتبة الثانية بـ (٨٨) مرشحاً، ثم الدائرة الثالثة بـ (٥٢) مرشحاً، تبعتها الدائرة الأولى بـ (٣٩) مرشحاً، ثم حلّت الدائرة الثانية في المرتبة الأخيرة بـ (٣٠) مرشحاً.ويشار في هذا الصدد إلى إنسحاب أكثر من ١٠٠ مرشح ممن تقدموا بأوراق ترشحهم عند فتح باب التسجيل للإنتخابات في ٩ يوليو/تموز ٢٠١٣ حين بلغ العدد (٤١٨) مرشحاً ومرشحة.(عيد ،٢٠١٣)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: السلوك الانتخابي للناخب الكويتي في انتخابات ٢٠١٣

شهدت نسبة المشاركة في التصويت إرتفاعاً نسبياً أخذاً بعين الإعتبار تراجع معدلات المشاركة بشكل عام خلال إنتخابات المجالس الثلاثة الأخيرة عن سابقاتها؛ حيث بلغت نسبة المشاركة في إنتخابات ٢٠١٣ حوالي ٥٤.٥% مقابل أقل من ٤٠% في إنتخابات ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢، بينما بلغت ٥٩.٥% في إنتخابات فبراير/شباط ٢٠١٢، و٥٨.٢% في إنتخابات ٢٠٠٩.ووفقاً للنتائج الرسمية، فقد جاءت نسبة المشاركة بحسب الدوائر الإنتخابية على النحو التالي: الدائرة الأولى (٥٨.١%)، الثانية (٥٨.٨%)، الثالثة (٥١.٢%)، الرابعة (٥٠.٩%)، والخامسة (٤٨.٤.(%

وإن هذا التطور أنعكس بشكل لافت في النتائج والتي أسفرت عنها عملية الإقتراع على النحو الذي سنشير إليه لاحقاً، كما ألغت نسبة المشاركة المرتفعة نسبياً وصف "برلمان ربع الشعب" الذي أُطلق على المجلس السابق. وأشارت القراءة العامة لمخرجات ونتائج الإنتخابات، مقارنة مع نتائج مجلس ٢٠٠٩ والمجلسين المبطلين (فبراير/شباط وديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢)؛ إلى عودة قوية للقبائل مقابل خسارة واضحة لكل من أبناء الطائفة الشيعية والمرأة.(عيد،٢٠١٢)

وأنتهت انتخابات عام ٢٠١٣ بفوز كل من عدنان عبدالصمد بـ ٤٩٧٥ صوتاً، فيصل الدويسان ٣٦٢٨ صوتاً، يوسف الزلزلة ٣٥٠٩ أصوات، عيسى الكندري ٣٣٢٦ صوتاً، صالح عاشور ٣٢١٩ صوتاً، مبارك الحريص ٣٢٠٩ أصوات، عبدالله الطريجي ٣١٥١ صوتاً، كامل العوضي ٣٠٨٩ صوتاً، محمد الهدية ٢٨٠٤ ومعصومة المبارك ٢٣١٧ في الدائرة الأولى، أما في الدائرة الثانية، فحل في المركز الأول مرزوق الغانم بـ ٣١٧٠ صوتاً، وفاز إضافة إليه رياض العدساني بـ ٢٨٤٩ صوتاً، راكان يوسف ٢٥٢٧ صوتاً، عادل الخرافي ٢٠٥٨ صوتاً، علي الراشد ١٨١٩ صوتاً، حمد سيف الهرشاني ١٧٥٣ صوتاً، عودة الرويعي ١٦٦٧ صوتاً، خلف دميثير ١٦٣٧ صوتاً، عبد الرحمن الجيران ١٥٥٤ صوتاً، خليل إبراهيم الصالح ١٥٠٥ أصوات.وفي الدائرة الثالثة، فاز كل من علي العمير بـ ٣٥٦٠ صوتاً، خليل عبدالله ٣٠٩٩ صوتاً، فيصل الشايع ٢٦٢٣ صوتاً، روضان الروضان ٢١٤٨ صوتاً، صفاء الهاشم ٢٠٣٦ صوتاً، جمال العمر ١٩٩٦ صوتاً، محمد الجبري ١٦٧٨ صوتاً، يعقوب الصانع ١٤٦٠ صوتاً، عبدالكريم الكندري ١٤٢٤ صوتاً، أسامة الطاحوس ١٤٠٣ أصوات.أما الدائرة الرابعة، فحظي بتمثيلها سلطان الشمري بـ ٢٩٠١، سعد الخنفور ٢٤٧٨، سعود الحريجي ٢٤٥٩، ماجد موسى المطيري ٢٤٠٢، محمد طنا العنزي ٢٣٧٢، عسكر العنزي ٢٢٨٧، منصور الظفيري ٢٢٠٢، مبارك الخرينج ١٩٦٢، حسين قويعان ١٨٧٣وعبدالله العدواني ١٦٣٣.وفاز عن الدائرة الخامسة عبدالله التميمي بـ ٤١٣٥ صوتاً، ماضي الهاجري ٣٢٥١ صوتاً، فيصل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكندري ٢٩٧٧ صوتاً، طلال السهلي ٢٧٨٥ صوتاً، حمدان العازمي ٢٤٠٧ أصوات، محمد الحويلة ٢١٣٩ صوتاً، سيف العازمي ١٧٥٤ صوتاً، حمود الحمدان ١٧١٦ صوتاً، سعدون حماد ١٦٤٥ صوتاً وأحمد العازمي ١٦٤٠ صوتاً.(مجلس الأمة الكويتي،٢٠١٣)

ويمكن رصد أبرز دلالات نتائج إنتخابات مجلس أمة ٢٠١٣ على النحو التالي:(عيد،٢٠١٣)

شهدت تركيبة مجلس الأمة الجديد تغييراً بنسبة ٥٤% تقريباً مع تفاوت نسبي في نسب التغيير بين الدوائر الإنتخابية الخمس إذ بلغت نسبة التغيير أقصاها في الدائرة الخامسة (٨٠ %)، و(٦٠%) في الرابعة، بينما بلغت (٥٠%) في الثالثة، و(٤٠%) في الدائرتين الأولى والثانية؛ حيث عاد ٢٦ نائباً من مجلس ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢، و٩ نواب أنتُخبوا في مجالس سابقة قبله، فيما دخل المجلس ١٧ نائباً للمرة الأولى.

جاءت النتائج في صالح مرشحي القبائل الذين حصدوا (٢٥) مقعداً بنسبة ٥٠ % من إجمالي المقاعد، والتي توزعت كالتالي: (٥) مقاعد لقبيلة العوازم، و(٣) مقاعد لكل من عنزة وعتيبة والكنادرة، ومقعدان لكل من مطير وصلبة والرشايدة (الذين خسروا مقعدين مقارنة بمجلس ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢)، ومقعد واحد لكل من الظفير وشمر والعجمان والهواجر والعداوين والسهول.

ومن بين العوامل المفسرة للعودة القوية للقبائل في البرلمان لعام ٢٠١٣، ارتفاع نسبة المشاركة في الدائرتين الرابعة والخامسة إلى الضعف تقريباً مقارنة بالإنتخابات السابقة التي شهدت عزوفاً عن التصويت في هاتين الدائرتين تحديداً بسبب مقاطعة القبائل الكبرى للإنتخابات؛ ما مكّن المرشحين من أبناء الطائفة الشيعية من حصد مقاعد فيهما للمرة الأولى في تاريخهم، وبالتالي ساهم إقتران المشاركة القبلية هذه المرة مع إرتفاع نسبة التصويت عموماً في زيادة تمثيل القبائل على حساب الشيعة. ويكفي للدلالة على صدقية هذا الإستنتاج بالتراجع في المراكز التي حصل عليها المرشحون الشيعة الفائزون في هذه الإنتخابات مقارنة مع مراكزهم في الإنتخابات الأخيرة؛ فعلى سبيل المثال تراجعت النائبة الدكتورة معصومة المبارك إلى المركز العاشر في إنتخابات أمة ٢٠١٣ بعدما كانت قد شغلت المركز الخامس في إنتخابات ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢.

تراجع تمثيل الشيعة في المجلس الجديد إلى ٨ مقاعد مقابل ١٧ مقعداً في المجلس السابق، وهو ما يفسَّر بالسبب المذكور آنفاً، فضلاً عن إحتدام التنافس بين المرشحين الشيعة وغياب التنسيق فيما بينهم.مع ملاحظة أن هذا العدد يكاد يكون المتوسط المعتاد للتمثيل الشيعي بالمجلس والذي يتراوح عادةً بين ٧ إلى ٩ نواب .وفي المقابل، رفع الإسلاميون السنة تمثيلهم في البرلمان الجديد إلى ٨ نواب مقابل ٥ في المجلس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السابق؛ حيث عاد التيار الإسلامي بقوة بعد أن عزز التيار السلفي موقعه البرلماني بالحصول على ثلاثة مقاعد (مقابل مقعدين في المجلس السابق)؛ ففاز مرشحوه الثلاثة جميعاً، بالإضافة لفوز خمسة نواب إسلاميين غير منتمين لتيار أو كتلة بعينها (إسلاميون مستقلون)، كما أسفرت الإنتخابات عن عودة لكتلة العمل الوطني بعد غياب تام عن المجلس السابق، وذلك بفوز ستة نواب أبرزهم: مرزوق الغانم، وفيصل الشايع.وأقتصر تمثيل المرأة على مقعدين فقط من أصل ٥ مرشحات، متراجعاً من ثلاثة مقاعد في مجلس ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٢.

وربما يفسر ذلك بعدة أسباب أهمها:

- إعتماد إنتخابات مجلس ٢٠١٣ على الزخم الإجتماعي وسط غياب واضح للبرامج الإنتخابية والأطروحات السياسية الإصلاحية.
- العزوف النسائي عن المشاركة في الإنتخابات، سواء ترشحاً أو إنتخاباً، والتراجع المستمر في هذا الإتجاه؛ فقد ترشح في إنتخابات ٢٠١٣ (٥) سيدات مقابل (١٣) في إنتخابات ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢، و(١٩) في إنتخابات فبراير/شباط ٢٠١٢، في حين ترشحت (٢٦) سيدة في أول إنتخابات شاركت فيها المرأة في يونيو/حزيران ٢٠٠٦. وهو ما قد يُعزى إلى حالة الإحباط التي أصابت المرأة الكويتية من عدم جدوى ذهابها المتكرر للتصويت (منذ ٢٠٠٦ وحتى الآن) بينما لم تلبِّ المخرجات الإنتخابية، رجالاً ونساء، المطالب الرئيسية للمرأة؛ حيث ظلت قضاياها المتعلقة بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية معلقة دون حلول جذرية.(عيد،٢٠١٣)

وإن عدم نجاح أي من المرشحين الذين تورطوا في قضايا شراء الأصوات والمال السياسي في الإنتخابات، يشير إلى إرتفاع مستوى الوعي السياسي لدى الناخبين، وترسخ قناعة مجتمعية مفادها أن من يدفع المال لشراء الأصوات لن يتردد في بيع قضايا الناخبين من أجل الحصول على المال مستقبلاً.وشهدت الحملات الإنتخابية فتوراً غير معهود في إنتخابات ٢٠١٣، إذ لا وجود لتصريحات وبرامج إنتخابية للمرشحين، ولا وجود لزخم إعلامي ولا حضور ناخبين في ندوات لا ترقى أساساً لمستوى الحملات الإنتخابية، حسب رأي مراقبين.إذ يرى بعضهم أن الجمود في الحملات الإنتخابية أدى إلى فتور في الدعاية والإستعداد للإنتخابات لم تعهد له البلاد مثيلاً في السابق، نظراً لمقاطعة العديد من القوى السياسية للإنتخابات. حيث أعتبر الناشط السياسي محمد الدوسري أن من أسباب فتور المقاطعة الشعبية لإنتخابات٢٠١٣ وعزوف أسماء كبيرة عن الترشح، إضافة إلى أن موعد الإنتخابات تزامن مع شهر رمضان وإرتفاع درجة الحرارة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمر الذي سيكون له دور كبير في عزوف كثير من الناخبين عن الذهاب إلى مراكز التصويت.وأضاف الدوسري للجزيرة نت أنه قد تكون حالة الإحباط الشديد الذي يعتري أعداداً كبيرة من المواطنين من النتائج المتوقعة للإنتخابات، وتداول ثقافة عدم إستمرار المجلس القادم بين المواطنين، من الأسباب الرئيسية في العزوف حيث أنه خلال سبعة أعوام تم حل أربعة مجالس وإبطال مجلسين.(كابد ،٢٠١٣)

شهدت بعض القنوات الفضائية الكويتية مع قرب الإنتخابات ظهوراً لافتاً لمرشحين على شاشاتها من خلال لقاءات وإعلانات دعائية مكثفة،ويرى أكاديميون في تخصصات الإعلام والسياسة أن البرامج والمواد المتلفزة المتعلقة بالإنتخابات أحتلت في رمضان ٢٠١٣ مساحة من بث الفضائيات، مما شكل عامل ضغط على تلك القنوات لجهة تنظيم أجنداتها السنوية الرمضانية وساعات بثها. حيث يرى دكتور الإعلام في جامعة الكويت خالد القحص أن التلفزيون في شهر رمضان ٢٠١٣ يختلف عن المواسم السابقة حيث كان يغلب طابع الترفيه والمسابقات والمسلسلات على البرامج في السابق، إلا أن البرامج السياسية أخذت حيزاً أكبر في الدورة البرامجية في عام ٢٠١٣.وقال القحص للجزيرة نت إن جرعة البرامج الحوارية والسياسية إزدادت بشكل مكثف، إلا أن الإشكالية هي أن الجمهور في شهر رمضان لا يقبل بشكل كبير على تلك البرامج، وقد يكون للمقاطعة الشعبية دور كبير في ذلك. وأستغرب القحص أن التلفزيون الرسمي الحكومي شبه عازف عن الترويج للإنتخابات وكأن الأمر لا يعني الحكومة، في الوقت الذي يلاحظ فيه أن القنوات الخاصة تتسابق لعرض الندوات والبرامج الحوارية.(كابد،٢٠١٣)

الشعارات الإنتاخبية للمرشحين في إنتخابات أمة ٢٠١٣:

الدائرة الأولى

أطلق المرشح عيسى احمد الكندري شعاره الإنتخابي "رؤية وإنجاز" والذي يتكون فقط من كلمتين، حيث أن كلمة رؤية تحمل الكثير من المعاني فهي تعني مثلاً وضع الخطط من قبل المتخصصين في المجالات المراد تنميتها بناء على رؤية واضحة وإستراتيجية وليس على مجرد تكهنات وإختيارات غير مبينة على أسس وأطر سلمية ونتطرق للكلمة الثانية من شعاره وهي إنجاز وتلك الكلمة تدل على ضرورة تقديم الإنجاز الملموس أمام الناس لأنهم أصبحوا بحاجة لتقديم إنجازات يشاهدونها على أرض الواقع.

بينما أختار المرشح صالح عاشور شعاره «مبدأ عدالة حرية» وذلك يوضح أنه يرتكز على المبدأ والقيم والكلمة الثانية من شعاره كانت عدالة وهذا لأن العدالة هي ما يحتاجه الجميع ولها الكثير من المعاني من البعد عن المحاصصة وعدم التفريق بين أبناء الشعب الواحد على أساس الغني والفقير أما الكلمة الثالثة والأخيرة وهي كلمة الحرية التي تعود عليها الشعب الكويتي وعهدها كما هي بدون أن تنقص منها شيء .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأطلق المرشح كامل العوضي «قوتنا بوحدتنا» شعار لحملته الإنتخابية وذلك لحث المواطنين على التماسك والتوحد والإبتعاد عن الطائفية والعنف لجعل نسيج الوطن قوي ومتماسك .

أما المرشح سامي الفهد فكان شعاره «مهما أختلفنا بالآراء يجمعنا حب الكويت» ويحض هذا الشعار على أن الخلاف لا يفسد في الود قضية فمهما أختلف الناس يجب أن يجمعهم حب الوطن وليس شيء أخر مؤكداًفي شعاره أيضاً على مبادئ أهمها أن الإختلاف لا يجب أن يصل لمرحلة السب والطعن في الذمم والأخلاق. (الوزن،٢٠١٣)

الدائرة الثانية

أشار المرشح عبدالرحمن محمد النصار في شعاره " معاً نحو الإستقرار "إلى ضرورة التوجه ناحية الإستقرار والإبتعاد عن التأزيم والذي يدخل بالدولة في نفق مظلم للخروج إلى النور والمشار له بكلمة الإستقرار في الشعار الذي باتت تحتاجه الدولة من أجل بلوغ التنمية وتحريك مصالح الشعب التي تتوقف من الحين للأخر بسبب تلك المشاحنات المستمرة بين البرلمان والحكومة وتهدد مصالح الشعب فطلب المرشح النصار من المصوتين له التوجه ناحية إعادة الإستقرار من خلال إختيارهم للمرشح الصحيح.

وأتخذ المرشح مبارك سعدون المطوع من كلمة «جهود لا وعود» شعار لحملته الدعائية وهذا حرص منه على حشد ثقة الناخبين الذين باتوا لا يثقون بأقوال المرشحين ووعودهم التي تتلاشي بعد وصولهم للبرلمان، لهذا بادر المطوع بإختيار شعار يؤكد حرصه على تلبية رغبات المواطن عن طريق الفعل وليس القول.

وأما عودة الروبيعي فقد أختار«وتبقى الكويت» شعاراً له في الحملة الإنتخابية، ويتبين من هذا الشعار أن الكويت باقية ولن تتوقف على أشخاص ودورة الأجيال مستمرة حيث تُسلم الراية من جيل لجيل أخر في حين أن الكويت الأرض والمكان والوطن باقية لا بتغيير ولا تتبدل بتغير الأشخاص وأماكنهم.

أطلق المرشح أحمد الحمد في حملته الإنتخابية شعار «لأننا نحبها»، ويظهر هذا الشعار في جملة أكثر توضيح على ملصقاته الدعائية وهي لأننا نحبها نعمل لتكون أجمل وذلك في إشارة إلى العمل من أجل الكويت هو لا يحتاج مقابل ولكن الحب فقط الكامن في القلوب هو من يدفع المواطنين إلى البذل والعمل من أجل الوطن. (الوزن،٢٠١٣)

الدائرة الثالثة

أتخذ المرشح عبدالله المعيوف «نبي نكمل الإنجاز» شعار حملته الإنتخابية للتأكد على الإنجازات التي حققها بالإضافة إلى أن يحرص على مواصلتها وإنجاز المزيد منها.أما المرشح جمال العمر فكان شعاره «المشاركة واجب وطني» وذلك لحث المواطنين الذين ينوون مقاطعة الإنتخابات على المشاركة كمان أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشعار أيضاً يرفض فكرة المقاطعة ويشدد على أن مشاركة جميع المواطنين في التصويت واجب تجاه الوطن.

وإختار المرشح عبدالوهاب الأمير شعار « نغير ونتغير للأفضل» عنوان لندوته الأولى وذلك يشير إلى حرصه على التغير بمختلف أشكاله سواء تغير الشخص من داخله ومحاولة تغيير الواقع أيضاً في إتجاه أفضل من أجل المصلحة العامة.وحدد يوسف الجاسم الصقر شعاره «نحو الإستقرار والتنمية» وذلك يدل على تمسكه بالتوجه ناحية الإستقرار والتنمية وذلك الشعار أعتمد على جزء كبير منه غالبية من المرشحين.وعن الدكتور عبدالكريم الكندري فإتخذ من كلمة «التشريع لا يعني إغفال المحاسبة» وذلك ليؤكد على أهمية الأداء الرقابية التي في يد مجلس الأمة وعدم إغفال جانب المحاسبة من قبل البرلمان. (الوزن،٢٠١٣)

الدائرة الرابعة

أختار المرشح الدكتور عسكر العنزي «إستقرارها .. فوق كل إعتبار» شعاراً لحملته الإنتخابية، ويشير هذا الشعار إلى أن الموقف الذي باتت فيه الكويت هو عبارة عن نفق مظلم يجب الخروج منه بالوطن إلى بر الأمان والإستقرار الذي يعتبر فوق كل إعتبار مثل النعرات الطائفية . أما «الإصلاح حجر الأساس» ذلك هو شعار شبيب محمد الزعبي وذلك ليوضح أهمية البداية بالإصلاح وتشبيهه بحجر الأساس الذي يتحمل باقي جدران البيت.والمرشح مبارك أتخذ شعاره «الصدق مبدأنا والإعتدال نهجنا» ومن هذا الشعار يتضح أن المرشح ينتهج الوسطية ويعتمد على الصدق كمبدأ له حتى يحوز على ثقة الناخبين. (الوزن،٢٠١٣)

الدائرة الخامسة

وأختار المرشح الدكتور محمد الحويلة شعاره «الكويت إختيارانا» ليرسخ في أذهان ناخبيه وأن الكويت فوق الجميع وهي الإختيار الأمثل الذي يجب أن يختار الكل حينما تصل الأمور في إتجاه العنف اللفظي والطائفية.وإن الشعار الإنتخابي للمرشح ماضي الهاجري هو «بسواعد أبنائها نحقق التنمية» وتتحقق في هذا الشعار روح الشباب الطموح الذي يسعي للبناء والتشييد لتحقيق التنمية المرجوة والتي يسعى الجميع من أجل وضع كل الحلول للوصول اليها.بينما أختار المحامي طلال سعد الجلال السهلي شعار «بوحدتنا تبقى الكويت» الشعار عبارة عن ثلاث كلمات وتعني مستقبل الكويت الذي سيكون عماده تماسك وتلاحم نسيج الشعب الواحد من أجل بقاء الوطن وحمايته من الأخطار. (الوزن،٢٠١٣)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعرف الشعار الإنتخابي بأنه «أسلوب فني يستخدم للتأثير على الأفعال الإنسانية عبر بعض الآليات بغية تنفيذها مع ضرورة إرتباط الشعارات عموماً بإستخدام أسلوب الإقناع لكسب أكبر عدد من المؤيدين وإقناعهم بوجهة نظر معينة شريطة أن تتمتع تلك الشعارات بالبساطة وعدم التناقض وإرتباطها بواقع الناخبين». ويعتبر البعض ان الشعارات الإنتخابية إجراء شكلي تشهده الحملات الإنتخابية دائماً ويرى آخرون أن لتلك الشعارات أهمية عالية ودوراً أساسياً لإرتباطها بمفاهيم الديمقراطية والتنافسية.ورأى عدد من الأكاديميين في مجالات الإعلام والإجتماع والسياسة إن مدى التباين في الشعارات الإنتخابية يرتبط إرتباطاً وثيقاً ببيئة النظام السياسي والإنتخابي وضوابطه ودرجة الوعي السياسي للبيئة الإنتخابية المجتمعية وحتى بأسس التصويت ذاتها.وأعتبر الأكاديميون أن هذا الإختلاف يرتبط أيضاً بالمرشحين أنفسهم ودورهم وإمكانياتهم ومهاراتهم المتعددة ثقافياً ومجتمعياً وحتى مالياً وقدرتهم على توظيف مجمل ذلك لدى الناخبين بغية تحقيق الفوز بالمقعد الأخضر. وأكد أستاذ قسم الإعلام في كلية العلوم الإجتماعية بجامعة الكويت الدكتور محمد البلوشي إن الشعارات التي يضعها المرشحون «لا علاقة لها بمتطلبات وأمنيات الناخبين لأنه يتم وضعها حسب الأحداث التي يشهدها الواقع وهي بالفعل أختلفت بين التجربة الإنتخابية الماضية والحالية».(وكالة الانباء الكويتية،٢٠١٣)

حيث يرى الدكتور محمد البلوشي أنه « من المفترض أن يكون هناك ترابط بين الشعار وأمنيات المرشحين لكن في الواقع كثير من الشعارات التي يضعها المرشحون لا تكون عن قناعة وإنما هي مجرد فرضيات غير صحيحة»، وإن المرشحين تعرضوا في فترة الإنتخابات إلى «ضغط إعلامي» لظروف عدة منها إرتفاع درجات الحرارة وتزامن الإنتخابات مع حلول شهر رمضان المبارك لعام٢٠١٣ والجو العام «غير الجذاب» للشعارات البراقة بوجود الوعي العالي لدى الناخبين وتوقعاتهم للسيناريوهات الإنتخابية إلى جانب نظام (الصوت الواحد)، وأن الشعارات "تتأثر بالواقع ولا تؤثر بقناعات الناخبين وبعض المرشحين ليس بحاجة إلى الشعارات التي تحفل بالشدة والتحدي لإثارة وإجتذاب الناخبين وذلك لأنهم ربما يضمنون كثيراً من قواعدهم الإنتخابية ويرون أن الشعارات الإنتخابية لا تلعب دوراً في زيادة عدد ناخبيهم".

بينما يرى الدكتور خضر البارون "أن شعارات المرشحين خصوصاً في شهر رمضان المبارك قد تكون أكثر عقلانية وموضوعية وهدوءاً عن الإنتخابات الماضية «فمن المعروف أن المرشحين غالباً ما يسعون من خلال هذه الشعارات إلى إجتذاب أكبر عدد ممكن من الناخبين».وأن المرشحين والناخبين «تأقلموا مع نظام (الصوت الواحد)، ويمثل شهر رمضان عاملاً كبيراً ومساعداً في تخفيف حدة الصوت والسعي إلى شعارات تركز على تنمية وبناء وإستقرار الوطن وأمانة التصويت وأن تكون المنافسة شريفة وقائمة على حب الوطن. وأن هناك ظروفاً تحكم المرشحين في إختيار شعاراتهم كما أن بعض المرشحين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ليس بحاجة إلى شعار لامع لإجتذاب ناخبيه «لضمانة قاعدتة الإنتخابية كما أن الناخبين واعون بأن هذه الشعارات مجرد كلمات ولا تمس الواقع بصلة». وأشار إلى أن من مميزات حدوث تلك الإنتخابات في شهر رمضان، أنه أتاح وجود فرصة للتسامح وتوحيد الصفوف «لأنه شهر الرحمة والعطاء والتنافس السليم فكثرة العطاء وإنتقاء الندوات والكلمات الطيبة تلعب دوراً في إجتذاب الناخبين».(الوزن،٢٠١٣)

أشار الدكتور حامد العبدالله إلى أن "هناك تغيراً كبيراً في حدة الصوت ونبرة الشعارات عما كان عليه الحال في الإنتخابات الماضية لأسباب عدة منها القبول الشعبي لنظام الصوت الواحد وتأقلم الناخبين مع الواقع ما إنعكس على شعارات المرشحين وجعلهم يتحدثون بصوت عقلاني.وأن هناك سبباً آخر يتمثل بتجربة بعض المرشحين في الإنتخابات، حيث أصبحوا على دراية تامة بالأمور الأساسية وأن الناخبين بحاجة إلى الصوت العقلاني لتحقيق برامج وأولويات وأهداف وتطبيقها على الواقع وبحاجة إلى أسلوب يخاطب عقل الإنسان لإخراجه من حالة الإحباط التي يشعر بها وينتخب يوم الإقتراع. وإن المرشح الجديد بحاجة إلى شعار مميز وجاذب أما المرشحون القدامى فيختارون شعاراتهم بحيث تكون مختصرة لأهدافهم التي يريدون تحقيقها وجميعها تعتمد على وعي الناخبين.وأن بعض المرشحين ينتقي شعاراته لترتبط بواقع عملي معين تتحدث عن أحداث ملموسة نعيشها والبعض الأخر يحاول أن يخاطب ويدغدغ مشاعر الناخبين، وثمة من يحاول أن يتكسب من وراء هذه الشعارات ومن المؤسف أن بعضهم ينجح بسبب هذه الشعارات المزيفة".

ورأى الدكتور يوسف غلوم أن"الشعارات الإنتخابية تنعكس على الفترة الزمنية وعلى الأحداث التي يشهدها الواقع، وأن هناك نوعين من المرشحين الأول ممن لديه أطروحات حالية تختلف عن أطروحاته الماضية بحكم الخبرة والواقع الذي عايشه عبر تواجده في مجلس الأمة سابقاً على قاعدة أن شعاراتهم الحالية هي مكملة لمسيرتهم الإنتخابية، وأن النوع الثاني هم المرشحون الجدد الذين يطرحون شعارات مبنية على أحداث ومحطات سابقة في مجالس مبطلة إلا أنهم جميعاً مرتبطون بالواقع السياسي الذي تشهده الكويت، وأن الناخبين في غالبيتهم لا يعتمدون على شعار المرشح ذلك أن الإنتخابات مرتبطة بشكل كبير بالتجمعات وما شابه ذلك من أمور وليس بناء على شعار أو برنامج معين فالشعار مجرد شعار يطرح، وأن الشعارات الإنتخابية للمرشحين لإنتخابات ٢٠١٣ جميعها جيدة ولكن الأهم ان تطبق على أرض الواقع ليستفيد منها المجتمع والوطن في آن معاً، ومن هنا تأتي أهمية إختيار المرشح الأكفأ لحل المشاكل والحد منها وتطوير المجتمع".(الوزن،٢٠١٣)

رأى الدكتور جاسم القصير " أن الشعار الإنتخابي يجب ان يكون ملفتاً لإنتباه الناخبين حتى يبدأ بالتأثير عليهم، وأن زيادة عدد المرشحين وإعلاناتهم الإنتخابية عبر مختلف الوسائل الإعلامية والإعلانية تجعل الإنتباه لهم قليلاً من قبل الناخبين وبالتالي يسعى المرشحون إلى إيجاد وسائل مختلفة تلفت الإنتباه،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن خلال دراسته بتحليل مضامين الإعلانات الإنتخابية لعامي ٢٠٠٩ و٢٠١٢ وجد أن نسبة الإعلانات والشعارات الهجومية أو ما يعرف بالإعلانات السلبية هي الأقل على مستوى العالم حسب الدراسات التي أطلع عليها متوقعاً أن تزداد الشعارات التي تتسم بالعدائية والغرابة خلال السنوات القادمة في دولة الكويت.(العتيبي،٢٠١٣)

وأن الشعارات الإنتخابية الهجومية لها تأثيرات متعددة على العملية الديمقراطية نفسها فمنها الإيجابية ومنها السلبية موضحاً أن التأثيرات الإيجابية للشعارات الهجومية أو الطريفة عادة ما تكون ملفتة أكثر لإنتباه الناخبين من تلك التي تتسم بالمثالية. وأن كثيراً من الناخبين في الدول التي استخدمت مثل هذا النوع من الإعلانات (الهجومية) يذكرون أن الهجوم والسلبية في الإعلانات يدفعانهم لعدم المشاركة في التصويت لأن العملية السياسية تكون أقرب إلى الشخصانية والإنتقام، وأن كثيراً من المرشحين يفوت على نفسه في قضية إختيار الشعار الإنتخابي فرصة كبيرة بإختيار كلمات غير معبرة عن رسالة مفيدة أو مؤثرة أو تدل على هدفه من خوض الإنتخابات مشيراً إلى أن بعض الناخبين يكتفي بتصفح إعلانات المرشحين والمرور عليها سريعاً فإذا وجدها متشابهة وغير ملفتة للإنتباه تفقد الهدف منها وهو التأثير في الناخبين وآرائهم. وأن بعض الشعارات الإنتخابية القديمة ظلت باقية في أذهان الكويتيين حتى بعد رحيل أصحابها لاسيما الشعارات الوطنية مبيناً أنه من الأفضل أن يعبر الشعار عن رسالة مميزة ترتبط بالمرشح وبواقعه الملموس وأن يكون الشعار بسيطاً مختصراً أما الشعارات المعقدة او الطويلة فهي تقلل من فرص قراءة الناخب لها.وأن الإعلانات والشعارات الإنتخابية تكون مؤثرة أكثر إذا لامست موضوعاً يهم الناخبين مؤكداً أنه من المهم إطلاع المرشح على أولويات ناخبيه الذين يستهدفهم في حملته الإنتخابية ويختار القضايا المشتركة بينه وبين الناخبين ليتناولها في شعاره وبرنامجه الإنتخابي.وأعتبر أن بعض الناخبين لا يهتم كثيراً بمتابعة النشاط السياسي اليومي وحضور الندوات أو مشاهدة اللقاءات التلفزيونية ويقتصر على تصفح الإعلانات موضحاً أن هذه الشريحة من الناخبين تعتمد على الإعلان وما يحتويه من شعار وتعتبره مصدراً رئيسياً في قرار التصويت". (العتيبي،٢٠١٣)

وفيما يلي أهم الملاحظات على يوم الاقتراع وعلى انتخابات مجلس الأمة:

١- **اللجنة القضائية العليا المشرفة على الانتخابات:**

أصدر وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية قراراً بتشكيل «اللجنة القضائية العليا المشرفة على الانتخابات» برئاسة رئيس محكمة الاستئناف وعضوية ٨ من المستشارين، وبين القرار ضرورة تيسير وتنظيم عمل وسائل الإعلام المحلية والأجنبية ومتطوعي جمعية الشفافية الكويتية ومنظمات المجتمع المدني لمتابعة سير الانتخابات والتعاون معهم، وقد رشحت اللجنة رجال القضاء وأعضاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النيابة العامة لرئاسة اللجان الرئيسية والأصلية والفرعية أثناء عمليتي الاقتراع والفرز، حيث شارك ٨٠٣ قضاة ووكلاء نيابة وأعضاء سلطة قضائية، منهم ٤٦٢ قاضيا بصفة أصلية و ٣٤١ بصفة احتياط. وأدار القضاة اللجان الانتخابية في يوم الاقتراع بكفاءة عالية بداية الانتخابات في الثامنة صباحا وحتى فرز صناديق الاقتراع في الساعات الأولى من اليوم الثاني، وقد أوجدت تلك الإدارة رضا عاما لدى المرشحين من حيث حسن الإدارة ونزاهة الانتخابات ونتائجها، دون الإخلال بحق الطعن على نتائج الانتخابات.

٢- آلية التبليغ عن الفساد الانتخابي:

خصصت وزارة الداخلية مخفراً في كل دائرة انتخابية وأرقام هواتف أرضية ونقالة للتبليغ عن الجرائم الانتخابية، وقد تم إبلاغ جمعية الشفافية الكويتية عن تلك الأرقام، وهو شيء جيد، علماً بأنه كان من الأفضل لو تم نشر أرقام الهواتف عبر وسائل الإعلام الرسمية والأهلية والرسائل النصية(الوفد،٢٠١٣).

٣- القبض على مرشحين بجريمة شراء أصوات:

تمكنت وزارة الداخلية من إنجاز عمل مهم في مجال التصدي لجريمة شراء أصوات الناخبين، وذلك بضبط جريمة شراء أصوات لـ ٤ مرشحين في كل من الدوائر الانتخابية الثالثة والرابعة والخامسة، وكلها في حالة تلبس لعدد من المفاتيح الانتخابية بحضور عدد من الناخبين المشتبه ببيعهم أصواتهم وكميات كبيرة من الأموال النقدية، وتمت إحالة المتهمين والمضبوطات الى النيابة العامة التي باشرت التحقيق.

كما تم إلقاء القبض على خليتين جديدتين لشراء الأصوات قبل ٣ أيام من موعد الاقتراع تعملان لصالح احد المرشحين في الدائرة الخامسة، واحدة في منطقة الصباحية واخرى في الفنطاس.

إن تمكن وزارة الداخلية من ضبط تلك الجرائم يدل على وجود امكانيات بشرية وبوليسية وفنية للتعامل مع مثل تلك الجرائم، وان ما ينقصهم هو وجود القرار أو الغطاء السياسي، ويبدو انه توافر في الحالات التي تم القبض عليها.

علما أن بعض المرشحين قد اشتهر عنهم شراء الأصوات في اكثر من انتخابات، لذلك كان هناك توقع بالقبض عليهم لارتكابهم ذات الجرم، ولا شك ان هذا الدور الذي قامت به وزارة الداخلية أحدث ردعا جيدا على جريمة شراء الأصوات بشكل عام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما قامت النيابة العامة بالتحقيق مع المحالين اليها من وزارة الداخلية ممن وجهت لهم تهمة شراء أصوات ناخبين، وهم ٣ مرشحين بالإضافة الى عدد من المفاتيح الانتخابية العاملة معهم ومن الناخبين والناخبات الذين كانوا في المقار التي تمت مداهمتها، حيث حجزت النيابة العامة المرشحين الثلاثة وآخرين لأكثر من يوم على ذمة التحقيق، وقد أفرج عنهم جميعا بعد دفع كفالات مالية كبيرة ومنع بعضهم من السفر، وبشكل عام، فإن النموذج الحالي لتقسيم الدوائر بشكلها الكبير مع صوت واحد للناخب تسهل من تفشي جريمة شراء الأصوات، وتزيد العبء على وزارة الداخلية في تعقب تلك الجريمة.

٤ – الانتخابات الفرعية:

يجرم القانون الكويتي الدعوة لانتخابات فرعية وإجراءاتها على أساس قبلي أو طائفي قبل الاقتراع العام، والتي تهدف الى تصفية أعداد المرشحين على أسس عصبية، ونظرا الى ان الانتخابات قائمة على صوت واحد لكل ناخب، فقد أخذت الانتخابات الفرعية شكلا آخر يتناسب مع أوضاع النظام الانتخابي.

فقد شهدت الدوائر الأولى والثانية والرابعة والخامسة انتخابات فرعية، وبقيت الدائرة الثالثة هي الوحيدة دون ان تشهد اي انتخابات فرعية. حيث أحالت وزارة الداخلية ٥ قضايا إلى النيابة العامة بشأن إجراء انتخابات فرعية، شملت واحدة جرت في الدائرة الأولى، واثنتين في الدائرة الرابعة، واثنتين في الدائرة الخامسة، في حين نشرت الصحف ووسائل التواصل الاجتماعي تفاصيل عن انتخابات فرعية اخرى، اثنتان في الدائرة الثانية، وثلاث فرعيات في الدائرة الرابعة منهم اثنتان لفخذين في قبيلة واحدة.

٥ – الصمت الانتخابي:

جاء في القرار الوزاري رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢ المنظم لضوابط التغطية الإعلامية لانتخابات مجلس الأمة ما يوجب على جميع وسائل الإعلام ضرورة الالتزام بالصمت الانتخابي يوم الاقتراع واليوم السابق له، وذلك بالامتناع عن بث او اعادة بث او نشر اي لقاءات او برامج او تقارير او اعلانات مع او عن اي من المرشحين لانتخابات مجلس الأمة، الا انه لوحظ قيام بعض الصحف والقنوات التلفزيونية باختراق قرار الصمت الانتخابي، حيث نشرت عدد كبير من الإعلانات الانتخابية والتصريحات الصحافية لمرشحين لذلك ينبغي مراجعة التشريعات الخاصة بالصمت الانتخابي وتطويرها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عملية الاقتراع:

1. المقاطعة: بسبب تعديل آلية التصويت بشأن حق كل ناخب في اختيار أربعة مرشحين الى حقه باختيار مرشح واحد فقط، فقد أعلن عدد من أعضاء مجلس الأمة السابقين مقاطعتهم للانتخابات التي جرت في ديسمبر ٢٠١٢ وتضامن معهم عدد من الناخبين، وفي هذه الانتخابات، ورغم تحصين المحكمة الدستورية للصوت الواحد، فقد استمر عدد كبير من مقاطعي الترشيح على موقفهم في مقاطعة الانتخابات، بينما شارك بعضهم في الترشح، اما الناخبون فقد تضامن عدد منهم مع مقاطعة الانتخابات بينما شارك جزء غير قليل من المقاطعين في الانتخابات.

* يتبين من الأرقام المشاركة في الاقتراع ومقارنتها مع أعداد المشاركين في أكثر من انتخابات سابقة لمجلس الأمة ان هناك مقاطعة جزئية من الناخبين، لذا لابد للجهات المعنية ان تتوقف عندها وتدرسها وتضع الآليات المناسبة لكي نضمن مشاركة جميع أفراد المجتمع في العملية الديموقراطية.

2. التصويت طوال يوم الانتخابات:

* تأخرت بعض اللجان عن فتح باب الاقتراع في الوقت المحدد وهو الثامنة صباحاً، لكن كل اللجان تقريبا كانت قد باشرت أعمالها في حلول الثامنة والنصف.

* ترحيب جيد من رؤساء اللجان من القضاة بالمراقبين المحليين والدوليين عند زيارتهم للجان الانتخابية أثناء أوقات الاقتراع.

* تم ايقاف عملية الانتخاب بسبب الافطار من الصيام في عدد محدود من مراكز الاقتراع.

* لم يتم كشف وجه المرأة المنتقبة والمبرقعة في بعض الأحيان لمطابقة الاسم.

* توجد صعوبات أحيانا أمام ذوي الاعاقة من ممارسة دورهم في الاقتراع، اما كبار السن والمقعدون الذين استطاعوا الوصول الى مكان التصويت فلم يتوافر لكثير منهم منصة خاصة للتصويت.

* استخدام الهاتف المحمول في قاعة الفرز والاقتراع في عدد من الحالات لمندوبي المرشحين والناخبين مما يسهل للناخب تصوير ورقة الاقتراع بعد اختيار المرشح.

* توجد حالات تم فيها التصويت بصوت عال لاسماع الآخرين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* الناخبون أكثر وعيا بنظام الصوت الواحد عن الانتخابات السابقة التي جرت لأول مرة وفقاً للصوت الواحد.

* عدد من العاملين مع المرشحين يوزعون المطبوعات الإعلانية داخل حرم المدرسة.

* لوحظ سقوط بعض الأسماء من كشوف الناخبين، كما تم رصد حالات معدودة تم فيها السماح لناخبين بالتصويت رغم ان أسماءهم تم شطبها من السجلات مسبقا، وهي حالات محدودة.

* تقليص عدد اللجان الانتخابية أثّر قليلا على معرفة الناخبين بأماكن الاقتراع التي فيها اسماؤهم.

3. الفرز:

* عدم التزام اللجان بالبدء بعمليات الفرز في نفس الوقت.

* بعض رؤساء اللجان في بعض مراكز الاقتراع لم يسمحوا للمراقبين بالدخول الى اللجنة.

ثالثا: دور الجهات الحكومية في تنظيم الانتخابات:

قامت عدة جهات حكومية بالمشاركة في ادارة العملية الانتخابية، ومنها وزارة الصحة ووزارة الإعلام وبلدية الكويت ووزارة العدل وغيرها،:

1. وزارة الداخلية: بذل رجال ونساء وزارة الداخلية دورا كبيرا ومميزا في تنظيم الانتخابات على مستوى الدوائر الخمس، حيث شارك ١١ ألفا من رجال ونساء الأمن وضباط وضباط صف لتسهيل العملية الانتخابية، كما تصدت الوزارة لمجموعة من الجرائم الانتخابية مثل رصد الانتخابات الفرعية حيث حوّلت عددا منها الى النيابة العامة، ورصد شراء أصوات الناخبين حيث أحالت عددا من القضايا الى النيابة العامة، فضلا عن ادارة الترشيح للانتخابات وشطب المرشحين من غير المستوفين لشروط الناخب.

2. بلدية الكويت: قامت البلدية بترخيص المقار الانتخابية للمرشحين، كما قامت بترخيص ٢٧٠ إعلانا وأزالت مئات الإعلانات المخالفة، في حين بقيت عدد من الإعلانات المخالفة التي يبدو أن ذلك وقع بسبب كثرتها وغياب وجود غرامات مالية رادعة.

أما في يوم الاقتراع فقد وقعت بعض التجاوزات من بعض المرشحين في وضع المقرات والباصات ونشر الإعلانات، إلا أن البلدية عملت على إزالة المخالفات بأسرع وقت ممكن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. وزارة الإعلام: شكلت الوزارة لجنة إعلامية عليا خاصة بالتغطية الإعلامية للانتخابات البرلمانية برئاسة وكيل وزارة، وقدمت خدمة إعلامية وإعلانية مجانية لكل مرشحي مجلس الأمة لعرض برامجهم الانتخابية ورؤاهم لناخبيهم خلال مدة زمنية محددة ومتساوية لجميع المرشحين، وساهمت الوزارة بتوعية الناخبين والناخبات بحقهم الذي كفله لهم الدستور وكيفية ممارسته بشكل صحيح، وافتتحت مركزا إعلاميا في فندق شيراتون للإعلاميين والمراقبين الدوليين لعدة أيام، كما تمت التغطية الإعلامية للانتخابات وعمليات الفرز ونقلها أولا بأول لمشاهدي تلفزيون الكويت ومستمعي الإذاعة، بتكليف ٢٠٠ مذيع ومراسل و٦٥٠ مندوبا وهو توجه يستحق الإشادة به لما يكشف عن التزام بالمعايير الدولية لسلوك الإعلام الرسمي.

وشهدت وسائل التواصل الاجتماعي، مثل تويتر، كما هائلا من نشر الإشاعات للإضرار بمرشحين، وهي تعتبر جريمة انتخابية، في حين ان هناك استخداما ايجابيا محدودا لتلك الوسائل في كشف الفساد الانتخابي الذي يرتكبه بعض المرشحين، يحدث هذا في ظل غياب قانون ينظم الإعلام الإلكتروني، كما يغيب تتبع الجهات المعنية للجرائم الانتخابية الكثيرة التي تقع في تلك الوسائل.

ويرى الباحث إن القراءة الصحيحة للإرث السياسي الكويتي، توجب أن يعي المواطن الكويتي أن بسبب العبث بالنظام الإنتخابي فقد هيئت الأجواء لإنقسامات جديدة لم تكن في الحسبان من أخطرها تعزيز الإنقسامات الفئوية وإشعال النعرات الطائفية والقبيلة، ناهيك بجنوح المرشحين لإنتخابات مجلس الأمة إلى أساليب غير شريفة نتيجة لسهولة تحركاتهم الإنتخابية داخل مساحة جغرافية محدودة، الأمر الذي أفضى في النهاية إلى تدمير مبادئ الوحدة الوطنية والممارسات السياسية الصحيحة والنزيهة بصورة بطيئة طوال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٦ ، لذا يتوجب إصلاح العقليات النفوس قبل المضي قدماً في تجربة الأحزاب، إذ لابد من بعض الإعداد السياسي والتوعية الشعبية وبيان مخاطر الطائفية والقبلية، ففرص نجاح الإنضباطية الحزبية تبدو محدودة، وهناك ثمة إحتمالات مؤكدة بأن يحاول البعض إستغلال مثل هذه الأدوات السياسية لمصالح طائفية وقبلية ومقاصد فاسدة ، كما في لبنان والعراق مثلاً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

الجانب الميداني

يتناول هذا الفصل منهج الدراسة ومجتمع الدراسة وعينتها ، مصادر البيانات ،المعالجة الإحصائية، صدق وثبات أداة الدراسة، الأساليب الإحصائية المستخدمة.

المبحث الأول : الطريقة والإجراءات:

منهج الدراسة

قامت هذه الدراسة على أتباع منهجية متراوحة بين عدة منهاج فقد أعتمدت الدراسة بشكل أساسي على منهج التحليل الإحصائي، وإيماناً من الباحث بأن هذا المنهج هو الإقدار للوصول إلى نتائج علمية دقيقة، ولأن هذا المنهج هو الأنسب لطبيعة هذه الدراسة التي تعتمد على أستبيان مصمم لغايات الدراسة، وهذا المنهج يعتمد على التحليل البيانات المجتمع جراء الإستبانة وتحليله على شكل جداول رياضية .

كما أستخدم الباحث المنهج التاريخي والمنهج المقارن في الفصل الأول من الدراسة وأستخدم الباحث المنهج الكمي من خلال تناول مجموعة من القضايا التي تناولتها الدعايات الإنتخابية لمرشحي انتخابات مجلس الأمة٢٠١٣.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الناخبين في دولة الكويت واللذين شاركوا في انتخابات ٢٠١٣، ونظراً لكبر مجتمع الدراسة تم اختيار عينة عشوائية (٢٥٠)، ويبين الجدول التالي خصائص أفراد عينة الدراسة حسب: الجنس، العمر، مكان السكن، المؤهل العلمي، طبيعة العمل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١)

خصائص أفراد عينة الدراسة حسب: الجنس، العمر، مكان السكن، المؤهل العلمي، طبيعة العمل

المتغير		العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكور	١٣١	٥٢.٤
	إناث	١١٩	٤٧.٦
العمر	اقل من ٢٥ سنة	٢٦	١٠.٤
	٢٦-٣٥ سنة	١١٢	٤٤.٨
	٣٦-٤٥ سنة	٤٦	٢٥.٦
	٤٦-٥٥ سنة	٢١	٨.٤
	٥٥ سنة فاكثر	٢٧	١٠.٨
مكان السكن	داخل العاصمة	٨٩	٣٥.٦
	خارج العاصمة	١٦١	٦٤.٤
المؤهل العلمي	اقل من بكالوريوس	٤٤	١٧.٦
	بكالوريوس	١٩٥	٧٨.٠
	اعلى من بكالوريوس	١١	٤.٤
طبيعة العمل	حكومي	٦٠	٢٤.٠
	قطاع خاص	١٤٥	٥٨.٠
	اعمال حرة	٢٩	١١.٦
	طالب	١٦	٦.٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (١) بأن النسبة الاعلى من افراد عينة الدراسة من الذكور وبنسبة تمثيل بلغت (٥٢.٤%)، مقابل نسبة تمثيل للإناث بلغت (٤٧.٦%). ومن حيث العمر نجد أن ما يقرب من نصف افراد العينة (٤٤.٨%) تقع اعمارهم في الفئة ٢٦-٣٥ سنة، و(٢٥.٦%) تقع اعمارهم في الفئة العمرية ٣٦-٤٥ سنة، فيما كانت ادنى نسبة تمثيل للأفراد في الفئة العمرية اقل من ٢٥ سنة والبالغة (١٠.٤%)، والفئة العمرية ٥٥ سنة فاكثر وبنسبة (١٠.٨%).

كما توضح بيانات الجدول التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب المؤهل العلمي، فيلاحظ أن الغالبية (٧٨.٠%) من حملة شهادة البكالوريوس، و (١٧.٦%) من ذوي التحصيل اقل من بكالوريوس، وفقط (٤.٤%) من ذوي التحصيل العلمي المرتفع (اعلى من بكالوريوس). وفيما يتعلق بمكان السكن نلاحظ أن النسبة الاكبر من المقيمين في المدن والبالغة (٥٨.٠%)، ثم جاءت نسبة تمثيل المقيمين في القرى وبلغت نسبتهم (٣٥.٦%). ومن حيث طبيعة العمل نلاحظ ان النسبة الاعلى من افراد العينة من العاملين في القطاع الخاص وبنسبة (٥٨.٠%)، ثم جاءت نسبة تمثيل العاملين في المجال الحكومي والبالغة (٢٤.٠%)، وفي الدرجة الثالثة من ذوي الاعمال الحرة وبنسبة تمثيل (١١.٦%)، فيما كانت نسبة تمثيل الطلبة (٦.٤%).

أداة الدراسة:

تم تصميم استبانة أداة الدراسة وتطويرها لأغراض الدراسة مسترشداً ببعض الدراسات السابقة لهذا الغرض.

مصادر جمع البيانات :

يتم الإعتماد على نوعين من المصادر لجمع البيانات هما :

١ **المصادر الأولية** : البيانات التي تم جمعها من خلال أدوات الدراسة الإستبانة.

٢ .**المصادر الثانوية** : الكتب، المقالات، البحوث والدراسات السابقة (العربية والأجنبية) والتي سيتم الحصول عليها من المجلات العلمية المتخصصة وشبكة الإنترنت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثبات الأداة:

تم استخراج معاملات كرونباخ الفا للاتساق الداخلي بين فقرات الاستبيان، حيث بلغت قيمة معامل كرونباخ الفا بين فقرات متغير الدعاية الانتخابية (٠.٨٢٩)، وبين فقرات متغير السلوك الانتخابي (٠.٨٦٧)، وتشير هذه القيم الى ثبات اداة الدراسة، والجدول رقم (٣) يوضح معاملات كرونباخ الفا للاتساق الداخلي بين فقرات المقياس:

جدول رقم (٣)

معاملات كرونباخ الفا للاتساق الداخلي بين فقرات كل متغير

المتغير	عدد الفقرات	معامل كرونباخ الفا
الدعاية الانتخابية	٢٠	٠.٨٢٩
السلوك الانتخابي	٢٦	٠.٨٦٧
جميع فقرات الاستبيان	٤٦	٠.٩٠١

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

بغرض الإجابة على أسئلة الدراسة، تم استخدام الرزمة الإحصائية الخاصة بالعلوم الاجتماعية Statistical Package For Social Sciences (SPSS) في التحليل،من خلال استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

١- مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) مثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

٢- تحليل الانحدار البسيط.

٣- معامل كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي.

٤- اختبار (ت) للعينات المستقلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- تحليل التباين الاحادي.

٦- اختبار شيفيه للاختبارات البعدية.

تم تحديد مستويات الإجابات عن طريق تحديد درجه الموافقة على فقرات المقياس وحسب المعادلة التالية : مدى المقياس= (٥) موافق بشدة – (١) اعارض بشدة = (٤) وعليه نجد قياس طول الفئه حسب المعادلة التالية:

طول الفئـة = المدى ÷ عدد المستويات (ضعيفة، متوسطة، مرتفعة)

=(٤ ÷ ٣ = ١.٣٣) وبذلك تصبح الفئات لدرجه الموافقة بالشكل التالي:

- من (١ – ٢.٣٣) وتشير إلى درجة موافقة ضعيفة.
- (٢.٣٤- ٣.٦٧) وتشير إلى درجة موافقة متوسطة.
- (٣.٦٨-٥.٠٠) وتشير إلى درجة موافقة مرتفعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **مستوى المشاركة في الانتخابات النيابية الكويتية لعام ٢٠١٣**

جدول رقم (٢)

المشاركة في الانتخابات النيابية

المتغير		العدد	النسبة المئوية
المشاركة في الانتخابات النيابية بشكل مستمر	نعم	١٦٥	٦٦.٠
	لا	٨٥	٣٤.٠
قوانين الإنتخاب في الكويت تلبي حجات المواطن الكويتي	نعم	١٠٩	٤٣.٦
	لا	١٤١	٥٦.٤
يؤثر حالة عدم الإستقرار السياسي في مشاركتك بالإنتخابات	نعم	٢٠٦	٨٢.٤
	لا	٤٤	١٧.٦
نتائج الإنتخابات لها دور فعال في مشاركتك بالإنتخابات المقبلة	نعم	١٤٠	٥٦.٠
	لا	١١٠	٤٤.٠
صدق وشفافية النتائج تؤثر على مشاركتك بالإنتخابات	نعم	٢٣١	٩٢.٤
	لا	١٩	٧.٦
السبب المباشر للمشاركة في الإنتخابات	الدعاية الانتخابية	٦٨	٢٧.٢
	الانتماء الوطني	٧٤	٢٩.٦
	الانتماء الديني	٥٥	٢٢.٠
	الانتماء العشائري	٥٣	٢١.٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (٢) بأن النسبة الاعلى من افراد عينة الدراسة من المشاركين في الانتخابات النيابية بشكل مستمر وبنسبة تمثيل بلغت (٦٦.٠%)، مقابل نسبة تمثيل بلغت (٣٤.٠%) لغير المشاركين في الانتخابات النيابية بشكل مستمر. ومن حيث تلبية قوانين الانتخاب في الكويت لحاجات المواطنين نجد أن أكثر من نصف افراد العينة (٥٦.٤%) لا يرون بان هذه القوانين تلبي احتياجاتهم، فيما (٤٣.٦%) من افراد العينة يرون بان القوانين الانتخابية تلبي حاجاتهم. اما من حيث تاثير حالة عدم الإستقرار السياسي في المشاركة بالإنتخابات نلاحظ أن النسبة الاكبر من افراد العينة يرون بتاثير حالة عدم الاستقرار السياسي على قرار المشاركة بالانتخابات والبالغة (٨٢.٤%). كما ان اكثر من النصف بقليل (٥٦.٠%) اجابوا بان نتائج الإنتخابات لها دور فعال في مشاركتك بالإنتخابات المقبلة. كما يتضح من بيانات الجدول بأن غالبية افراد العينة اعطوا اهمية كبيرة في تاثير صدق وشفافية النتائج على المشاركة بالإنتخابات وبنسبة اجابات بلغت (٩٢.٤%).

كما وتوضح بيانات الجدول السبب المباشر في المشاركة بالانتخابات فيلاحظ أن النسبة الاكبر (٢٩.٦%) ممن كان السبب لديهم الانتماء الوطني، ثم جاءت نسبة تمثيل ممن كان الدافع لديهم الدعاية الانتخابية وبنسبة (٢٧.٢%)، وفي للدرجة الثالثة جاء السبب الانتماء الديني والبالغ (٢٢.٠%)، فيما كان الانتماء العشائري في الدرجة الرابعة وبنسبة (٢١.٢%).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها:

وصف متغيرات الدراسة

تم في هذا الجزء عرض المؤشرات الوصفية لمتغيرات الدراسة من حيث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية.

١. الدعاية الانتخابية:

جدول (٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات افراد العينة على متغير الدعاية الانتخابية

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب أهمية الفقرة	مستوى الأهمية
٣.	يهتم المرشحين للانتخابات في الكويت بالدعاية الانتخابية.	4.28	0.72	8	مرتفعة
٤.	تساعد الدعاية الانتخابية في التعرف على سلوكيات المرشحين.	4.26	0.65	9	مرتفعة
٥.	يعرض المرشح برامجه الانتخابية من خلال الدعاية الانتخابية .	3.90	0.89	18	مرتفعة
٦.	للدعاية الإنتخابية أثر على الإقتصاد الوطني الكويتي.	4.00	0.86	17	مرتفعة
٧.	الدعاية الإنتخابية تؤثر في نسبة التصويت العامه.	4.10	0.77	15	مرتفعة
٨.	الدعاية الإنتخابية تؤثر على سلوكك الإنتخابي.	3.73	0.77	20	مرتفعة
٩.	الدعاية الإنتخابية تقلل الثقة بين الناخبين والمرشحين	3.80	0.85	19	مرتفعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٠.	حجم الدعاية الإنتخابية في الكويت مبالغ بها.	4.71	0.53	1	مرتفعة
١١.	يتم إيتخدام أكثر من وسيلة إعلانية في الدعاية الانتخابية في الكويت.	4.30	0.64	7	مرتفعة
١٢.	يتراجع تأثير الدعاية الإنتخابية التقليدية	4.17	0.81	12	مرتفعة
١٣.	يتم إستخدام شبكات التواصل الإجتماعي في الدعاية الإنتخابية للمرشحين في دولة الكويت.	4.36	0.68	5	مرتفعة
١٤.	يعتمد المرشحين على الدعاية الإنتخابية في تحقيق أهدافهم	4.02	0.65	16	مرتفعة
١٥.	يدرك الناخب الكويتي أساليب الدعاية الإنتخابية من خلال خبرته في الإنتخابات السابقة.	4.38	0.65	4	مرتفعة
١٦.	الدعاية الإنتخابية تشكل مصدر رئيسي للمعلومات للناخب	4.53	0.56	2	مرتفعة
١٧.	تزيد الدعاية الإنتخابية الإقبال على المشاركة في الإنتخابات	4.16	0.76	14	مرتفعة
١٨.	تؤثر الدعاية الإنتخابية على المرشح بعد نجاحهة من ناحية مصداقيته خلال فترة الدعاية الإنتخابية.	4.16	0.72	13	مرتفعة
١٩.	لا يلتزم المرشحين بوعودهم خلال فترة الدعاية الإنتخابية	4.18	0.81	11	مرتفعة
٢٠.	تعكس الدعاية الإنتخابية وجهة نظر المرشحين	4.50	0.83	3	مرتفعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢١.	تتصف الدعاية الإنتخابية على الأغلب بالمبالغة	4.31	0.73	6	مرتفعة
٢٢.	لايوجد رقابة حكومية فعالة على الدعاية الانتخابية.	4.22	0.69	10	مرتفعة
٢٣.	الكلي (الدعاية الانتخابية)	4.20	0.36	---	مرتفعة

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (٤) وجود درجة مرتفعة من الموافقة على متغير الدعاية الانتخابية حيث بلغ متوسط الاجابات الكلي (٤.٢٠) وبانحراف معياري (٠.٣٦). وفيما يتعلق بعبارات المتغير يلاحظ أن اعلى درجات الموافقة كانت على العبارة رقم (٨) بمتوسط حسابي (٤.٧١) وانحراف معياري (٠.٥٣) وتنص على " حجم الدعاية الإنتخابية في الكويت مبالغ بها ". أما ادنى درجات الموافقة فكانت على العبارة رقم (٦) بمتوسط حسابي (٣.٧٣) وانحراف معياري (٠.٧٧) وتنص على" الدعاية الإنتخابية تؤثر على سلوكك الإنتخابي ". كما ويبين الجدول أيضاً التشتت المنخفض في استجابات أفراد عينة الدراسة حول متغير بالدعاية الانتخابية بفقراته وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة وتراوحت قيمه بين (٠.٥٣-٠.٨٩). وهذا يشير الى أن الدعاية الانتخابية في دولة الكويت كانت تتصف بالمبالغة في طرحها وحجمها وان الناخب الكويتي قد اعتاد على الدعاية الانتخابية للمرشحين والشعارات الانتخابية التي يقدمها المرشحين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. السلوك الانتخابي:

جدول (٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات افراد العينة على متغير السلوك الانتخابي

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب أهمية الفقرة	مستوى الأهمية
١.	تشارك في الانتخابات النيابية تعبيرا عن ولاءك وانتمائك.	4.16	0.67	9	مرتفعة
٢.	تدرك ان الانتخابات تشكل عامل رئيسي في الاستقرار السياسي.	4.16	0.62	7	مرتفعة
٣.	تعتقد أن الانتخاب مسؤولية ويجب المشاركة في العملية الانتخابية .	4.16	0.72	8	مرتفعة
٤.	تمتنع عن التصويت لعدم رضاك عن أداء النظام السياسي.	4.28	0.75	4	مرتفعة
٥.	الانتخابات فرصة للتغيير تسعى لاستغلالها بالتصويت.	4.40	0.61	1	مرتفعة
٦.	تختار مرشحك في الانتخابات على أساس مكانة المترشح الاجتماعية.	4.32	0.63	2	مرتفعة
٧.	تختار مرشحك في الانتخابات على أساس وضعيته الاقتصادية الحالة المادية.	3.96	0.95	19	مرتفعة
٨.	تختار مرشحك في الانتخابات على أساس برنامجه الانتخابي.	3.98	0.72	17	مرتفعة
٩.	تختار مرشحك في الانتخابات على أساس تاريخه واقدميته في العمل السياسي.	4.08	0.77	11	مرتفعة
١٠.	تختار مرشحك في الانتخابات على أساس كونه الاختيار المفضل للأسرة.	4.00	0.88	15	مرتفعة
١١.	ترى بأن الدعاية السياسية للانتخابات تدفعك للتصويت.	4.00	0.75	16	مرتفعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٢.	ترى بأن التجمعات واللقاءات التي نشطها المرشحين قبيل الانتخابات دفعتك إلى التصويت.	3.95	0.92	20	مرتفعة
١٣.	ترى بأن الوعود و الإغراءات التي قدمها المرشحين دفعتك للتصويت.	3.45	1.05	24	متوسطة
١٤.	عدم قناعتك بأفكار المرشحين دفعك إلى عدم التصويت.	4.07	0.83	13	مرتفعة
١٥.	ترى بأن وعود المرشحين كاذبة و هراء يدفعك إلى الامتناع عن التصويت.	4.18	0.79	6	مرتفعة
١٦.	ترى البرامج الانتخابية لا تتوافق و طموحاتك جعلتك تمتنع عن التصويت.	4.08	0.71	12	مرتفعة
١٧.	ظهور قضايا حساسة (كالتنمية – الأمن – الاستقرار) في البرامج الانتخابية دفعك إلى التصويت.	3.98	0.82	18	مرتفعة
١٨.	تحفزك مرونة النظام الانتخابي المطبق إلى التصويت.	4.12	0.70	10	مرتفعة
١٩.	تعيقك تعقيدات النظام الانتخابي المطبق من التصويت.	4.32	0.65	3	مرتفعة
٢٠.	إن ديمقراطية النظام الانتخابي الجزائري تدفعك إلى التصويت.	3.48	1.07	23	متوسطة
٢١.	إن شفافية و وضوح النظام الانتخابي يدفعك إلى التصويت.	2.75	1.12	26	متوسطة
٢٢.	ترى أن النظام الانتخابي المطبق لا يمكنك من ممارسة حقك الانتخابي.	4.02	0.82	14	مرتفعة
٢٣.	ترى أن النظام الانتخابي غير عادل لذلك تمتنع عن التصويت.	3.85	0.86	21	مرتفعة
٢٤.	تدفعك نزاهة النظام الانتخابي و مصداقية الهيئة الانتخابية إلى التصويت.	4.26	0.66	5	مرتفعة
٢٥.	النظام الانتخابي المطبق يحقق التمثيل الحقيقي لكافة شرائح المجتمع و هو ما	3.69	0.86	22	مرتفعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	يدفعك إلى التصويت.				
٢٦.	رغم صعوبة الحصول على بطاقة ناخب إلا أنك تصر على الانتخاب.	3.11	0.93	25	متوسطة
٢٧.	الكلي (السلوك الانتخابي)	3.80	0.37	---	مرتفعة

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (٥) وجود درجة مرتفعة من الموافقة على متغير السلوك الانتخابي حيث بلغ متوسط الاجابات الكلي (٣.٨٠) وبانحراف معياري (٠.٣٧). وفيما يتعلق بعبارات المتغير يلاحظ أن اعلى درجات الموافقة كانت على العبارة رقم (٥) بمتوسط حسابي (٤.٤٠) وانحراف معياري (٠.٦١) وتنص على " الانتخابات فرصة للتغيير تسعى لاستغلالها بالتصويت ". أما ادنى درجات الموافقة فكانت على العبارة رقم (٢١) بمتوسط حسابي (٢.٧٥) وانحراف معياري (١.١٢) وتنص على" النظام الانتخابي المطبق يحقق التمثيل الحقيقي لكافة شرائح المجتمع وهو ما يدفعك إلى التصويت ". وهذا يشير الى ان الانتخابات البرلمانية تشكل فرصة للتغيير السياسي وتساعد على تعزيز الاستقرار السياسي في دولة الكويت في ضوء المتغيرات السياسية التي تمر بها دولة الكويت ، وان الناخب الكويتي غير راضي عن النظام الانتخابي المعمول به لا يحقق التمثيل الحقيقي لكافة شرائح المجتمع .

اختبار فرضية الدراسة:

الفرضية الاولى: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) للدعاية الانتخابية على السلوك الانتخابي للمواطن الكويتي.

جدول رقم (٦)

نتائج تحليل التباين لاختبار صلاحية النموذج

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	الدلالة الاحصائية
الانحدار	11.427	1	11.427	121.240	*0.000
البواقي	23.374	248	0.094		
الكلي	34.801	249			

* التأثير ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq ٠.٠٥$).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يلاحظ من نتائج تحليل التباين بأن قيمة (ف) المحسوبة والبالغة (١٢١.٢٤٠) أعلى من قيمة (ف) الحرجة عند درجات حرية (١، ٢٤٨) ومستوى دلالة (٠.٠٥) والبالغة (٢.٠٩٩)، وبهذا فأن نموذج الانحدار الخطي قابل للتطبيق، أي يوجد تأثير للدعاية الانتخابية على السلوك الانتخابي لدى المواطنين الكويتيين.

جدول رقم (٧)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار تأثير الدعاية الانتخابية على السلوك الانتخابي

المتغير المستقل	(R) الارتباط	(R2) معامل التحديد	β معامل الانحدار	قيمة (ت) المحسوبة	الدلالة الاحصائية
الدعاية الانتخابية	٠.٥٧٣	٠.٣٢٨	٠.٦٠١	١١.٠١١	*٠.٠٠٠

* التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

يوضح الجدول (٧) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار تأثير الدعاية الانتخابية على السلوك الانتخابي لدى المواطن الكويتي. إذ بلغت قيم (ت) المحسوبة لها (١١.٠١١) وهي اعلى من قيمة (ت) الجدولية عند درجات حرية (٢٤٩) ومستوى خطأ (٠.٠٥) والبالغة (١.٩٦٠). كما وتظهر نتائج تحليل الانحدار بأن الدعاية الانتخابية تفسر (٣٢.٨%) من تباين السلوك الانتخابي لدى المواطنين الكويتيين، وبذلك ترفض فرضية الدراسة الاولى التي تنص على :لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) للدعاية الانتخابية على السلوك الانتخابي للمواطن الكويتي.وتقبل الفرضية البديلة:يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) للدعاية الانتخابية على السلوك الانتخابي للمواطن الكويتي، مما يشير الى تراجع مستوى تأثير الدعاية الانتخابية على السلوك الانتاخبي للناخب الكويتي ويعود ذلك الى عدة اسباب من اهمها تكرار نفس الشعارات الانتخابية وتشابهها بين المرشحين واستخدام نفس الوسائل المقروؤة والمسموعة والمرئية ، وضعف ثقة الناخب الكويتي بقدرة المرشحين على احداث التغيير السياسي المطلوب في المجتمع الكويتي ، وصدور قانون الصوت الواحد والعمل به في الكويت ، وعدم وجود برامج سياسية واضحة ومحددة للمرشحين الكويتين والازمات السياسية التي يعيشها المجتمع الكويتي في ضل العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الثانية: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α≤0.05) في الاتجاهات نحو الدعاية الانتخابية والسلوك الانتخابي لدى افراد العينة تعزى الى الاختلاف في خصائصهم: الجنس، العمر، مكان السكن، المؤهل العلمي، طبيعة العمل.

١. الفروق حسب الجنس

جدول رقم (٨)

نتائج تحليل اختبار (ت) للعينات المستقلة لاختبار الفروق في الاتجاهات نحو الدعاية الانتخابية والسلوك الانتخابي حسب الجنس

المتغير التابع	الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الاحصائية
الدعاية الانتخابية	ذكور	4.21	0.33	٠.١٧٠	٢٤٨	٠.٨٦٥
	اناث	4.20	0.38			
السلوك الانتخابي	ذكور	3.81	0.35	٠.٢٩٦	٢٤٨	٠.٧٦٧
	اناث	3.79	0.40			

* الفروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α≤٠.٠٥).

يلاحظ من نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة بأن قيمة (ت) المحسوبة والبالغة (٠.١٧٠ و٠.٢٩٦) ادنى من قيمة (ت) الحرجة عند درجات حرية (٢٤٨) ومستوى دلالة (٠.٠٥) والبالغة (٢.٠٩٩)، مما يشير الى عدم وجود فروق دالة احصائيا في اتجاهات افراد العينة نحو الدعاية الانتخابية والسلوك الانتخابي تعزى الى الاختلاف في الجنس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. الفروق حسب العمر

جدول رقم (٩)

نتائج تحليل التباين الاحادي لاختبار الفروق في الاتجاهات نحو الدعاية الانتخابية والسلوك الانتخابي حسب العمر

المتغير التابع	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	الدلالة الاحصائية
الدعاية الانتخابية	بين المجموعات	3.737	4	0.934	8.191	*0.000
	داخل المجموعات	27.941	245	0.114		
	الكلي	31.677	249			
السلوك الانتخابي	بين المجموعات	1.311	4	0.328	2.397	0.051
	داخل المجموعات	33.491	245	0.137		
	الكلي	34.801	249			

* الفروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α≤٠.٠٥).

يلاحظ من نتائج تحليل التباين الاحادي وجود فروق دالة احصائيا في اتجاهات افراد العينة نحو الدعاية الانتخابية تعزى الى الاختلاف في العمر، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة والبالغة (٨.١٩١) وهي اعلى من قيمة (ف) الحرجة عند درجات حرية (٤، ٢٤٥) ومستوى دلالة (٠.٠٥) والبالغة (٣.٣٤٥)، فيما لم تظهر نتائج الاختبار وجود فروق اتجاهات افراد العينة نحو السلوك الانتخابي تعزى الى الاختلاف في العمر، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة والبالغة (٢.٣٩٧) وهي ادنى من قيمة (ف) الحرجة عند درجات حرية (٤، ٢٤٥) ومستوى دلالة (٠.٠٥) والبالغة (٣.٣٤٥).

ولاختبار دلالة الفروق في الاتجاهات نحو الدعاية الانتخابية بين فئات العمر المختلفة تم اجراء اختبار شيفيه للاختبارات البعدية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١٠)

نتائج اختبار شيفيه

العمر (أ)	العمر(ب)	متوسط الاختلاف	الدلالة الاحصائية
اقل من ٢٥ سنة	٢٦-٣٥	0.345	*0.000
	٣٦-٤٥	0.193	0.202
	٤٦-٥٥	0.070	0.974
	اكثر من ٥٥	0.131	0.739
٢٦-٣٥	اقل من ٢٥ سنة	-0.345	*0.000
	٣٦-٤٥	-0.152	0.085
	٤٦-٥٥	-0.275	*0.021
	اكثر من ٥٥	-0.214	0.071
٣٦-٤٥	اقل من ٢٥ سنة	-0.193	0.202
	٢٦-٣٥	0.152	0.085
	٤٦-٥٥	-0.123	0.719
	اكثر من ٥٥	-0.062	0.958
٤٦-٥٥	اقل من ٢٥ سنة	-0.070	0.974
	٢٦-٣٥	0.275	*0.021
	٣٦-٤٥	0.123	0.719
	اكثر من ٥٥	0.061	0.984
اكثر من ٥٥	اقل من ٢٥ سنة	-0.131	0.739
	٢٦-٣٥	0.214	0.071
	٣٦-٤٥	0.062	0.958
	٤٦-٥٥	-0.061	0.984

* الفروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq ٠.٠٥$).

فيلاحظ من نتائج اختبار شيفية وجود فروق دالة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq ٠.٠٥$) في الاتجاهات نحو الدعاية الانتخابية بين فئات العمر:

- اقل من ٢٥ سنة والفئة ٢٦-٣٥ سنة لصالح الفئة اقل من ٢٥ سنة.
- ٢٦-٣٥ سنة والفئة ٤٦-٥٥ سنة لصالح الفئة ٤٦-٥٥ سنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. الفروق حسب مكان السكن

جدول رقم (١١)

نتائج تحليل التباين الاحادي لاختبار الفروق في الاتجاهات نحو الدعاية الانتخابية والسلوك الانتخابي حسب مكان السكن

المتغير التابع	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	الدلالة الاحصائية
الدعاية الانتخابية	بين المجموعات	1.457	2	0.728	5.952	0.003
	داخل المجموعات	30.221	247	0.122		
	الكلي	31.677	249			
السلوك الانتخابي	بين المجموعات	0.595	2	0.298	1.960	0.143
	داخل المجموعات	37.515	247	0.152		
	الكلي	38.110	249			

* الفروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$٠.٠٠٥).

يلاحظ من نتائج تحليل التباين الاحادي وجود فروق دالة احصائيا في اتجاهات افراد العينة نحو الدعاية الانتخابية تعزى الى الاختلاف في مكان السكن، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة والبالغة (٥.٩٥٢) وهي اعلى من قيمة (ف) الحرجة عند درجات حرية (٢، ٢٤٧) ومستوى دلالة (٠.٠٥) والبالغة (٣.١٠٦)، فيما لم تظهر نتائج الاختبار وجود فروق اتجاهات افراد العينة نحو السلوك الانتخابي تعزى الى الاختلاف في مكان السكن، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة والبالغة (١.٩٦٠) وهي ادنى من قيمة (ف) الحرجة عند درجات حرية (٢، ٢٤٧) ومستوى دلالة (٠.٠٥) والبالغة (٣.١٠٦).

ولاختبار دلالة الفروق في الاتجاهات نحو الدعاية الانتخابية بين اماكن السكن المختلفة تم اجراء اختبار شيفيه للاختبارات البعدية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١٢)

نتائج اختبار شيفيه

مكان السكن (أ)	مكان السكن (ب)	متوسط الاختلاف	الدلالة الاحصائية
	خارج العاصمة	−0.255	*0.003
	داخل العاصمة	−0.138	0.064
	خارج العاصمة	0.255	*0.003
	داخل العاصمة	0.117	0.151
	خارج العاصمة	0.138	0.064
	داخل العاصمة	−0.117	0.151

* الفروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α≤٠.٠٥).

فيلاحظ من نتائج اختبار شيفية وجود فروق دالة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α≤٠.٠٥) في الاتجاهات نحو الدعاية الانتخابية بين القاطنين في داخل العاصمة وبين القاطنين في خارج العاصمة ولصالح القاطنين في خارج العاصمة.

٤. الفروق حسب المؤهل العلمي

جدول رقم (١٣)

نتائج تحليل التباين الاحادي لاختبار الفروق في الاتجاهات نحو الدعاية الانتخابية والسلوك الانتخابي حسب المؤهل العلمي

المتغير التابع	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	الدلالة الاحصائية
الدعاية الانتخابية	بين المجموعات	0.411	2	0.206	1.624	0.199
	داخل المجموعات	31.266	247	0.127		
	الكلي	31.677	249			

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلوك الانتخابي	بين المجموعات	1.093	2	0.547	3.648	*0.027
	داخل المجموعات	37.017	247	0.150		
	الكلي	38.110	249			

* الفروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α≤٠.٠٥).

يلاحظ من نتائج تحليل التباين الاحادي وجود فروق دالة احصائيا في اتجاهات افراد العينة نحو السلوك الانتخابي تعزى الى الاختلاف في المؤهل العلمي، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة والبالغة (٣.٦٤٨) وهي اعلى من قيمة (ف) الحرجة عند درجات حرية (٢، ٢٤٧) ومستوى دلالة (٠.٠٥) والبالغة (٣.١٠٦)، فيما لم تظهر نتائج الاختبار وجود فروق اتجاهات افراد العينة نحو الدعاية الانتخابية تعزى الى الاختلاف في المؤهل العلمي، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة والبالغة (١.٩٦٠) وهي ادنى من قيمة (ف) الحرجة عند درجات حرية (٢، ٢٤٧) ومستوى دلالة (٠.٠٥) والبالغة (٣.١٠٦).

ولاختبار دلالة الفروق في الاتجاهات نحو السلوك الانتخابي بين المؤهلات العلمية المختلفة تم اجراء اختبار شيفيه للاختبارات البعدية:

جدول رقم (١٤)

نتائج اختبار شيفيه

المؤهل العلمي (أ)	المؤهل العلمي (ب)	متوسط الاختلاف	الدلالة الاحصائية
اقل من بكالوريوس	بكالوريوس	-0.035	0.864
	اعلى من بكالوريوس	-0.344	*0.032
بكالوريوس	اقل من بكالوريوس	0.035	0.864
	اعلى من بكالوريوس	-0.309	*0.038
اعلى من بكالوريوس	اقل من بكالوريوس	0.344	*0.032
	بكالوريوس	0.309	*0.038

* الفروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α≤٠.٠٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيلاحظ من نتائج اختبار شيفية وجود فروق دالة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α≤٠.٠٠٥) في الاتجاهات نحو السلوك الانتخابي بين اقل من بكالوريوس واعلى من بكالوريوس لصالح اعلى من بكالوريوس، وكذلك بين البكالوريوس واعلى من بكالوريوس لصالح اعلى من بكالوريوس.

٥. الفروق حسب طبيعة العمل

جدول رقم (١٥)

نتائج تحليل التباين الاحادي لاختبار الفروق في الاتجاهات نحو الدعاية الانتخابية والسلوك الانتخابي حسب طبيعة العمل

المتغير التابع	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	الدلالة الاحصائية
الدعاية الانتخابية	بين المجموعات	1.460	3	0.487	3.963	*0.009
	داخل المجموعات	30.217	246	0.123		
	الكلي	31.677	249			
السلوك الانتخابي	بين المجموعات	1.008	3	0.336	2.227	0.086
	داخل المجموعات	37.102	246	0.151		
	الكلي	38.110	249			

* الفروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α≤٠.٠٠٥).

يلاحظ من نتائج تحليل التباين الاحادي وجود فروق دالة احصائيا في اتجاهات افراد العينة نحو الدعاية الانتخابية تعزى الى الاختلاف في طبيعة العمل، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة والبالغة (٣.٩٦٣) وهي اعلى من قيمة (ف) الحرجة عند درجات حرية (٣، ٢٤٦) ومستوى دلالة (٠.٠٠٥) والبالغة (٣.٠٠٩)، فيما لم تظهر نتائج الاختبار وجود فروق اتجاهات افراد العينة نحو السلوك الانتخابي تعزى الى الاختلاف في طبيعة العمل، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة والبالغة (١.٩٦٠) وهي ادنى من قيمة (ف) الحرجة عند درجات حرية (٢، ٢٤٧) ومستوى دلالة (٠.٠٠٥) والبالغة (٣.٠٠٩).

ولاختبار دلالة الفروق في الاتجاهات نحو الدعاية الانتخابية بين فئات طبيعة العمل المختلفة تم اجراء اختبار شيفيه للاختبارات البعدية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١٤)

نتائج اختبار شيفيه

طبيعة العمل (أ)	طبيعة العمل (ب)	متوسط الاختلاف	الدلالة الاحصائية
حكومي	قطاع خاص	-0.021	0.986
	اعمال حرة	0.181	0.160
	طالب	0.187	0.312
قطاع خاص	حكومي	0.021	0.986
	اعمال حرة	0.202	*0.048
	طالب	0.207	0.172
اعمال حرة	حكومي	-0.181	0.160
	قطاع خاص	-0.202	*0.048
	طالب	0.006	1.000
طالب	حكومي	-0.187	0.312
	قطاع خاص	-0.207	0.172
	اعمال حرة	-0.006	1.000

* الفروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq ٠.٠٥$).

فيلاحظ من نتائج اختبار شيفية وجود فروق دالة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq ٠.٠٥$) في الاتجاهات نحو الدعاية الانتخابية بين العاملين في القطاع الخاص وذوي الاعمال الحرة ولصالح العاملين في القطاع الخاص.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

تساهم اجهزة الاعلام الحديثة في عملية تكوين الرأي العام والتأثير عليه ، وامداده بالمعلومات التي تبسط امامه الحقائق ويظهر هذا التأثير على الرأي العام في تصويت الناس في الانتخابات والاستفتاءات ولقد تطورت وتنوعت وسائل الاعلام في العصر الحديث ، وبات واضحاً خطورة تأثيرها على الرأي العام ن ولذلك فإن الحكومات تعمل على استغلال هذه الوسائل للتأثير في الرأي العام ومحاولة استمالته تجاه سياساتها وبالتالي تأييدها، ومن اهم هذه الوسائل الراديو والتلفزيون ، فالكلمة والصورة المذاعتان من اخطر واسرع وسائل الاعلام تأثيراً في الجماهير ، ومنذ اختراع الراديو تحتل الاذاعة مكاناً هاماً وحيوياً بين اجهزة الاعلام حيث تخاطب العقول بواسطة الكلمة بسرعة فائقة عبر امواج الاثير ، وقد اصبح الراديو سلاحاً قوياً لمن يجيد استخدامه لتكوين الرأي العام والتأثير عليه .

ان المستقبل في الكويت يطور بن قطبين ، هما الدولة والمجتمع والمساحات العديدة الواقعة بينهما وحينما نتحدث عن الدولة فنحن لا نتسائل عن سلطتها القمعية بل نتسائل عن حضورها الحضاري والتنموي بين مجتمعها والمرتبط ببنيانها وقدراتها وقوانينها وحرياتها واحزابها وقيم الولاء بين مواطنيها، والجدير بالذكر ان الدولة في الكويت مثل حال الدولة في معظم الدول العربية مازالت مشروع لدولة ، فنتيجة حداثة تجربتها مازالت دون الكثير من التقاليد الجماعية البيروقراطية المتطورة ، وتعتمد كثيراً على القبيلة والطائفة والعائلة والولاءات الصغرى لتسير شؤونها ، اذ لا يزال ينقصها الحياد الاجتماعي الضروري، اما المجتمع فهو الاخر ما زال دون الاكتمال ، وما زال يميل الى التشرذم والتفكك بلا جامع موحد لقيمه واهدافه وشؤونه وتعدده فهو متعدد الولاءات منقسم على نفسه ، وعلى مستقبله ويعيش مأزق التنمية وبناء الانسان المنتج الصانع للقيمة ان بعض اعضاء المجتمع ينتمون للقرن الواحد والعشرين وبعضهم للقرن السابع الميلادي وسط قيم تنقصها العصرية والعقلانية ، وبعضهم لديه ثروة خيالية ، وبعضهم يعيش شعوراً بالحرمان وبعضهم من طوائف لم يعترف بحقوقها للامس القريب ، وبعضهم ينتمي لقطاعات حديثة او لقطاعات تقليدية تشعر بالتهميش والاهمال ، ربما توحدهم جميعاً الازمة لكن في ظل ارتفاع الحرارة التدريجية لا تجدهم يشعرون بالحاجة للتعامل معها او للتوحد والاتفاق ، هكذا يستمرون في صراع بلا حدود وبلا اصول مما ينتج مأزقاً اكبر .

عدل امير الكويت " الشيخ صباح الاحمد الصباح " في ١٩ اكتوبر / تشرين اول ٢٠١٢ قانون الانتخابات بهدف معالجة الية التصويت ، وجاء التعديل في ظل غياب البرلمان الذي تم حله بناء على حكم المحكمة الدستورية ، وخفض التعديل عدد المرشحين الذين يمكن للناخب الاقتراع لصالحهم من اربعة الى واحد في الدائرة الانتخابية ، بعد ان كان نظام التصويت السابق يعطى للناخب حق الاداء بأربعة اصوات لها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نفس الوزن ، وهو ما كان يتيح للمرشحين ان يدعوا انصارهم للإدلاء بأصواتهم الاضافية لحلفائهم في مجلس الامة .وقد رفضت المعارضة هذه التعديلات وقاطعت الانتخابات في ديسمبر / كانون اول ، معتبرة ان التعديلات في ظل غياب البرلمان ، واقر مجلس النواب الجديد في ٨ يناير / كانون الثاني ٢٠١٣ التعديلات لتصبح قانوناً، كما صدر مرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ٢٠١٢ بإنشاء " اللجنة الوطنية العليا للانتخابات" ، وتشكل من تسعة مستشارين برئاسة اقدمهم ، ويرشحهم المجلس الاعلى للقضاء واوكل اليها مهمة الاشراف على الانتخابات بجميع مراحلها بالتنسيق مع الجهات المختصة ، والتحقق من الشروط القانونية في المرشحين ، والتزام جميع اطراف العملية الانتخابية بمعايير النزاهه والشفافية ، والنظر في شكاوى الناخبين والمرشحين ، ومتابعة فرز صناديق الانتخابات ، ونشر النتيجة النهائية للانتخابات .

شهدت الكويت منذ عام ٢٠٠٦ ازمة متصاعدة بين مجلس الامة والحكومة الكويتية افضت الى حل مجلس الامة بضع مرات ، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير تم حل مجلس الامة المنتخب عام ٢٠٠٩ في اكتوبر / تشرين الاول ٢٠١١ بعد اهتمامات متصاعده من قبل نواب المعارضة لثلاثة عشر نائباً تلقوا اموالاً من الحكومة لتمرير عدد من المشروعات الحكومية ، واتهام عدد اخر من النواب بالفساد واهدار المال العام، مع الدعوة لعدد من التظاهرات المتكررة ضد الحكومة الا ان الحكومة عادت ووافقت على انشاء مفوضية مستقلة للانتخابات تتولى الاشراف على العملية الانتخابية ، مع انشاء لجنة وطنية مستقلة تضم اصحاب الخبرة في المجالات المختلفة ، بما يتضمن نزاهة العملية الانتخابية وضمان اقامتها بعيداً عن مؤثرات المال السياسي بالإضافة للسماح بوجود مراقبة دولية على الانتخابات .

وشاب العلملية الانتخابية قبل قيامها عدد من الاشكالات الامنية ، منها الاعتداء على المقر الانتخابي لأحد المرشحين ، ومحاولة اقتحام مقر عمل لإحدى القنوات الفضائية ، وقد اورد تقرير الفريق العربي لمراقبة الانتخابات عدداً من الملاحظات على سير العملية الانتخابية ، منها طبيعة الخطاب الانتخابي للمرشحين ، الذي اشتمل على ايحاءات سياسية وطائفية لا تتلائم واولويات الداخل الوطني ، اضافة الى حد الانفاق الانتخابي الذي تجاوز المسموح به ، وخرق فترة الصمت الانتخابي ، مع وجود ايجابيات تتعلق بسير العملية الانتخابية ، من تسهيل تصويت ذوي الاحتياجات الخاصة ، وسلامة اجراءات الفرز ونقل صناديق الاقتراع .

وفي ضوء تحليل ودراسة موضوع الانتخابات النيابية الكويتية لعام ٢٠١٣ نلاحظ ان نسبة المشاركة في انتخابات مجلس الامة جاءت بنسبة ٥١.٩% عن الانتخابات الماضية حيث بلغت انذاك ٤٠.٣% .وبمراجعة نسب المشاركة في التصويت بالدوائر الانتخابية الخمسة فان ما ادى الى ارتفاع النسبة بواقع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يناهز ١١% هو زيادة الاقبال في اكبر دائرتين عددا هما الرابعة والخامسة اللتان تمثلان اكثر من نصف اجمالي الناخبين في الكويت حيث قفزت نسبة المشاركة في الدائرة الرابعة من ٢٩.٩% في الانتخابات الماضية الى ٤٨.٦% في انتخابات امس الاول حيث سجلت مراكز الاقتراع مشاركة ٥٥٣ الفا وتسعة ناخبين من اناث وذكور من اصل ١١٣ الفا و٦٨٥ ناخبا وناخبة. وقد زاد حجم ارتفاع نسبة الاقبال في الدائرة الخامسة عنه في الرابعة اذ سجلت الخامسة مشاركة بنسبة ٤٨.٣% مضيفة ٢٦.٣% الى نسبة المشاركة في الانتخابات الماضية البالغة ٢٢% فقط حيث ادلى ٥٩ الفا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج:

- بينت الدراسة أن النسبة الاعلى من افراد عينة الدراسة من المشاركين في الانتخابات النيابية كانوا يشاركوا بشكل مستمر وبنسبة تمثيل بلغت (٦٦.٠%)، مقابل نسبة تمثيل بلغت (٣٤.٠%) لغير المشاركين في الانتخابات النيابية بشكل مستمر.
- بينت الدراسة أن قوانين الانتخاب في الكويت لا تلبي حاجات المواطنين نجد أن أكثر من نصف افراد العينة (٥٦.٤%) لا يرون بان هذه القوانين تلبي احتياجاتهم، فيما (٤٣.٦%) من افراد العينة يرون بان القوانين الانتخابية تلبي حاجاتهم.
- بينت الدراسة أن هناك تأثير لحالة عدم الإستقرار السياسي في المشاركة بالإنتخابات نلاحظ أن النسبة الاكبر من افراد العينة يرون بتاثير حالة عدم الاستقرار السياسي على قرار المشاركة بالانتخابات والبالغة (٨٢.٤%).كما ان اكثر من النصف بقليل (٥٦.٠%) اجابوا بان نتائج الإنتخابات لها دور فعال في مشاركتك بالإنتخابات المقبلة.
- بينت الدراسة أن غالبية افراد العينة اعطوا اهمية كبيرة في تاثير صدق وشفافية النتائج على المشاركة بالإنتخابات وبنسبة اجابات بلغت (٩٢.٤%).
- بينت الدراسة أن بيانات الجدول السبب المباشر في المشاركة بالانتخابات فيلاحظ أن النسبة الاكبر (٢٩.٦%) ممن كان السبب لديهم الانتماء الوطني، ثم جاءت نسبة تمثيل ممن كان الدافع لديهم الدعاية الانتخابية وبنسبة (٢٧.٢%)،
- بينت الدراسة أن سبب الانتماء الديني والبالغ (٢٢.٠%)، فيما كان الانتماء العشائري في الدرجة الرابعة وبنسبة (٢١.٢%).
- بينت الدراسة أن وجود درجة مرتفعة من الموافقة على متغير الدعاية الانتخابية حيث بلغ متوسط الاجابات الكلي (٤.٢٠) وبانحراف معياري (٠.٣٦).
- بينت الدراسة أن اعلى درجات الموافقة كانت على العبارة رقم (٨) بمتوسط حسابي (٤.٧١) وانحراف معياري (٠.٥٣) وتنص على " حجم الدعاية الإنتخابية في الكويت مبالغ بها ".
- بينت الدراسة أن ادنى درجات الموافقة فكانت على العبارة رقم (٦) بمتوسط حسابي (٣.٧٣) وانحراف معياري (٠.٧٧) وتنص على" الدعاية الإنتخابية تؤثر على سلوكك الإنتخابي ".
- بينت الدراسة أن التشتت المنخفض في استجابات أفراد عينة الدراسة حول متغير بالدعاية الانتخابية بفقراته وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة وتراوحت قيمه بين (٠.٥٣-٠.٨٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بينت الدراسة أن وجود درجة مرتفعة من الموافقة على متغير السلوك الانتخابي حيث بلغ متوسط الاجابات الكلي (٣.٨٠) وبانحراف معياري (٠.٣٧).
- بينت الدراسة أن اعلى درجات الموافقة كانت على العبارة رقم (٥) بمتوسط حسابي (٤.٤٠) وانحراف معياري (٠.٦١) وتنص على " الانتخابات فرصة للتغيير تسعى لاستغلالها بالتصويت ".
- بينت الدراسة أن ادنى درجات الموافقة كانت على العبارة رقم (٢١) بمتوسط حسابي (٢.٧٥) وانحراف معياري (١.١٢) وتنص على" النظام الانتخابي المطبق يحقق التمثيل الحقيقي لكافة شرائح المجتمع و هو ما يدفعك إلى التصويت ".
- بينت الدراسة أن قيمة (ف) المحسوبة والبالغة (١٢١.٢٤٠) أعلى من قيمة (ف) الحرجة عند درجات حرية (١، ٢٤٨) ومستوى دلالة (٠.٠٥) والبالغة (٢.٠٩٩)، وبهذا فأن نموذج الانحدار الخطي قابل للتطبيق.
- بينت الدراسة أن يوجد تأثير للدعاية الانتخابية على السلوك الانتخابي لدى المواطنين الكويتيين.
- بينت الدراسة أن تحليل الانحدار المتعدد لاختبار تأثير الدعاية الانتخابية على السلوك الانتخابي لدى المواطن الكويتي. إذ بلغت قيم (ت) المحسوبة لها (١١.٠١١) وهي اعلى من قيمة (ت) الجدولية عند درجات حرية (٢٤٩) ومستوى خطأ (٠.٠٥) والبالغة (١.٩٦٠).
- بينت الدراسة أن الدعاية الانتخابية تفسر (٣٢.٨%) من تباين السلوك الانتخابي لدى المواطنين الكويتيين.
- بينت الدراسة أن يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) للدعاية الانتخابية على السلوك الانتخابي للمواطن الكويتي.
- بينت الدراسة أن قيمة (ت) المحسوبة والبالغة (٠.١٧٠ و٠.٢٩٦) ادنى من قيمة (ت) الحرجة عند درجات حرية (٢٤٨) ومستوى دلالة (٠.٠٥) والبالغة (٢.٠٩٩)، مما يشير الى عدم وجود فروق دالة احصائيا في اتجاهات افراد العينة نحو الدعاية الانتخابية والسلوك الانتخابي تعزى الى الاختلاف في الجنس.
- بينت الدراسة أن وجود فروق دالة احصائيا في اتجاهات افراد العينة نحو الدعاية الانتخابية تعزى الى الاختلاف في العمر، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة والبالغة (٨.١٩١) وهي اعلى من قيمة (ف) الحرجة عند درجات حرية (٤، ٢٤٥) ومستوى دلالة (٠.٠٥) والبالغة (٣.٣٤٥)، فيما لم تظهر نتائج الاختبار وجود فروق اتجاهات افراد العينة نحو السلوك الانتخابي تعزى الى الاختلاف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في العمر، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة والبالغة (٢.٣٩٧) وهي ادنى من قيمة (ف) الحرجة عند درجات حرية (٤، ٢٤٥) ومستوى دلالة (٠.٠٠٥) والبالغة (٣.٣٤٥).

- بينت الدراسة أن وجود فروق دالة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α≤٠.٠٠٥) في الاتجاهات نحو الدعاية الانتخابية بين فئات العمر .وكانت الفروق بين الفئات اقل من ٢٥ سنة والفئة ٢٦-٣٥ سنة لصالح الفئة اقل من ٢٥ سنة و ٢٦-٣٥ سنة والفئة ٤٦-٥٥ سنة لصالح الفئة ٤٦-٥٥ سنة.
- بينت الدراسة أن وجود فروق دالة احصائيا في اتجاهات افراد العينة نحو الدعاية الانتخابية تعزى الى الاختلاف في مكان السكن، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة والبالغة (٥.٩٥٢) وهي اعلى من قيمة (ف) الحرجة عند درجات حرية (٢، ٢٤٧) ومستوى دلالة (٠.٠٠٥) والبالغة (٣.١٠٦)، فيما لم تظهر نتائج الاختبار وجود فروق اتجاهات افراد العينة نحو السلوك الانتخابي تعزى الى الاختلاف في مكان السكن، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة والبالغة (١.٩٦٠) وهي ادنى من قيمة (ف) الحرجة عند درجات حرية (٢، ٢٤٧) ومستوى دلالة (٠.٠٠٥) والبالغة (٣.١٠٦).
- بينت الدراسة أن الاتجاهات نحو الدعاية الانتخابية بين اماكن السكن المختلفة تم اجراء اختبار شيفيه للاختبارات البعدية: بينت الدراسة أن وجود فروق دالة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α≤٠.٠٠٥) في الاتجاهات نحو الدعاية الانتخابية بين القاطنين خارج العاصمة وبين القاطنين داخل العاصمة.
- بينت الدراسة أن السلوك الانتخابي تعزى الى الاختلاف في المؤهل العلمي، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة والبالغة (٣.٦٤٨) وهي اعلى من قيمة (ف) الحرجة عند درجات حرية (٢، ٢٤٧) ومستوى دلالة (٠.٠٠٥) والبالغة (٣.١٠٦)، فيما لم تظهر نتائج الاختبار وجود فروق اتجاهات افراد العينة نحو الدعاية الانتخابية تعزى الى الاختلاف في المؤهل العلمي، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة والبالغة (١.٩٦٠) وهي ادنى من قيمة (ف) الحرجة عند درجات حرية (٢، ٢٤٧) ومستوى دلالة (٠.٠٠٥) والبالغة (٣.١٠٦).
- بينت الدراسة أن السلوك الانتخابي بين المؤهلات العلمية المختلفة تم اجراء اختبار شيفيه للاختبارات البعدية ويلاحظ من نتائج اختبار شيفية وجود فروق دالة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α≤٠.٠٠٥) في الاتجاهات نحو السلوك الانتخابي بين اقل من بكالوريوس واعلى من بكالوريوس لصالح اعلى من بكالوريوس، وكذلك بين البكالوريوس واعلى من بكالوريوس لصالح اعلى من بكالوريوس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بينت الدراسة أن الدعاية الانتخابية تعزى الى الاختلاف في طبيعة العمل، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة والبالغة (٣.٩٦٣) وهي اعلى من قيمة (ف) الحرجة عند درجات حرية (٣، ٢٤٦) ومستوى دلالة (٠.٠٥) والبالغة (٣.٠٠٩)، فيما لم تظهر نتائج الاختبار وجود فروق اتجاهات افراد العينة نحو السلوك الانتخابي تعزى الى الاختلاف في طبيعة العمل، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة والبالغة (١.٩٦٠) وهي ادنى من قيمة (ف) الحرجة عند درجات حرية (٢، ٢٤٧) ومستوى دلالة (٠.٠٥) والبالغة (٣.٠٠٩).
- بينت الدراسة أن الدعاية الانتخابية بين فئات طبيعة العمل المختلفة تم اجراء اختبار شيفيه للاختبارات البعدية ويلاحظ من نتائج اختبار شيفية وجود فروق دالة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$٠.٠٥) في الاتجاهات نحو الدعاية الانتخابية بين العاملين في القطاع الخاص وذوي الاعمال الحرة ولصالح العاملين في القطاع الخاص.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات :

- من الاهمية بمكان التركيز على ايجاد توافق وطني حول قانون الانتخاب في دولة الكويت، بما يتناسب مع الظروف السياسية وتعزيز المشاركة السياسية، ونشر الديمقراطية.

- تعزيز ادراك الناخب الكويتي حول أهمية مشاركته في الحياة السياسية في دولة الكويت بما ينعكس على ظهور مجالس نيابية ديمقراطية تعزز النهج الديمقراطي في دولة الكويت.

- ضرورة قيام الجهات المختصة بتعزيز الرقابة على الدعاية الانتخابية بوضع أطر محددة للحملات الانتخابية بما ينعكس بشكل ايجابي على سلوك الناخب الكويتي.

- انشاء مؤسسة علمية بحثية للتنمية في الكويت تكون مهمتها المساهمة في ارساء الممارسات الانتخابية الصحيحة واضعاف الولاءات العشائرية والطائفية والاثنية .

- انشاء مركز بحوث لاستطلاعات الرأي العام يتخصص غالباً في الشأن السياسي ويعنى بقضايا العمليات الانتخابية ويساعد على التأثير في مكوناتها الاساسية .

- اجراء دراسات سياسية وسيولوجية معمقة حول هذه القضية لتوجيه السياسات الوطنية في هذا المجال وارشاد خطواتها في ترسيخ نظام انتخابي وطني وديمقراطي ، فهناك حاجة حقيقية ماسة الى مزيد من البحوث التي يمكن ان تساعد في رصد تأثير الانماط السلوكية والعقلية في ثقافة الانتخابات ، وهذا يتطلب بالضرورة اجراء عدد كبير من الدراسات الاجتماعية توخيا لمعرفة اكثر عمقاً وموضوعية عن الاتجاهات الانتخابية لدى المواطنين في واقع الحياة الاجتماعية .

- العمل على خفض تأثير المتغيرات القبلية والطائفية والتركيز على توعية المواطنين بأهمية العوامل الديمقراطية كالبرامج السياسية الانتخابية والعوامل الفردية للمرشحين مثل النزاهة والكفاءة .

- تعمق ثقافة المواطنة وتأصيل قيم الانماء الوطني عبر برامج تربوية واعلامية وسياسية .

- العمل على تعميق حس المواطنة لدى الناخب الكويتي من خلال البرامج الاذاعية والدينية التي تصب في مصلحة المواطن الكويتي والمجتمع الكويتي بشكل عام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أن يتم تفعيل دور منظمات المجتمع المدني، حيث تؤدي هذه المنظمات بإعتبارها شريكاً أساساً للكيانات والمؤسسات التنفيذية والتشريعية، دوراً مهماً وفاعلاً في حركة الإصلاح السياسي ينبع من دورها كأداة رقابية جماهرية، ووسيط للتعبير عن مطالب القاعدة الشعبية.
- يجب تحصين المبادئ السامية التي تنص عليها دستور ١٩٦٢ حتى لا تكون عرضة للعبث متى ما وصلت أغلبية بسيطة إلى سدة الحكم.
- سن تشريعات جديدة تحكم هذه الحريات والتنظيمات، من ضمنها مراقبة نظم تمويل هذه الأحزاب التي تغلغل بعضها في مؤسسات الدولة حتى أصبحت الدولة هي الراعي الغير رسمي لها، وسد كل أبواب التمويل غير المباشر لها، كبيت الزكاة والهيئة العامة للأوقاف.
- تطوير الإقتصاد بشكل واضح وتحويل الكويت إلى مركز مالي وإقتصادي يساهم في تغيير العقلية الريعية بحيث يغدو المجتمع إنتاجياً يساهم في تطوير المجتمع إقتصادياً وعلمياً.
- أن يكون هناك تطبيق حقيقي وجدّي وواضح لدستور ١٩٦٢، حتى نتأكد من سلامة تطور الشعب في ثقافته الدستورية والقانونية ولكي يتيح المجال في التطور الديمقراطي الحقيقي.
- أن يتم تحديد ماهية المطالب السياسية بشكل واضح وسليم، وأن تكون تلك المطالب معقولة في ظل الواقع السياسي، وأن تقر قوانين تحافظ على الشكل الديمقراطي والدستوري دون مساس بحريات الآخرين والتفاضل في المساواة في ما بينهم.
- إن إقرار تأسيس الأحزاب السياسية خطوة ديمقراطية إلى الأمام، لكنها تحتاج إلى أرضية خصبة تساهم في الحفاظ على تلك المطالب وتطويرها، ولن تكون الأرضية صلبة إلا في حال التوجه نحو إحترام أقلية المجتمع.
- من الضرورة أن تكون التعديلات الدستورية لمزيد من الحريات وألا يتم إعتبارها تعديلات باطلة.
- زيادة الوعي الثقافي بين أفراد المجتمع ، وتنشئته تنشئة سياسية قانونية حقيقية تساهم في تطوير المجتمع سياسياً نحو مزيد من الحريات والمشاركة السياسية في إدارة الدولة ومؤسساتها.
- تعزيز التماسك الإجتماعي من خلال تغليب مصلحة الوطن على مصلحة القبيلة من خلال إحترام الأقليات الإجتماعية الأخرى ومعاقبة كل من يتعدى عليها، وإقرار حقوق المرأة الإجتماعية ومساواتها مع الرجل في المشاركة الوطنية دون تفريق بينهما.
- مراجعة نظام الدوائر وآليات التصويت بما يحقق المزيد من العدالة والمواطنة، ومراجعة نظام الترشح الفردي والجماعي بما يعزز من المواطنة والتواصل بهدف تحقيق التنمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- العمل على إصدار قانون «الهيئة العامة للديموقراطية» والتي تختص في: إدارة الانتخابات العامة، ومراقبة الانفاق الانتخابي، والدعاية والإعلام الانتخابيين، التصويت للمقيمين خارج الكويت، وعمليات الفرز، ومشاركة المجتمع، بالإضافة إلى نشر الثقافة الديموقراطية.
- العمل على إصدار «قانون الجماعات السياسية» الذي ينظم عملها وفق شروط وضوابط لتأسيسها وإشهارها بدلا من السرية المحاطة بأعمالها حاليا، وتنظيم حقوقها وواجباتها وشؤونها المالية وشفافية مواردها ومصارفها، وفقا للدستور.
- تنظيم العملية الإعلامية في القطاعين العام والخاص خلال الموسم الانتخابي، في الدعاية والإعلام واستطلاعات الرأي.
- تعديل قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢، على أن يشمل:
- جداول الناخبين تعدها الهيئة العامة للمعلومات المدنية.
- تنظيم حق ممارسة الاقتراع للكويتيين المحجوزين على ذمة التحقيق أو المسجونين في قضايا لا تسقط حقهم في ممارسة الانتخابات.
- توفير خدمة أفضل لضمان مشاركة اصحاب الاعاقة وكبار السن والمرضى في التصويت.
- تحديد معايير شطب المرشحين، والوقت اللازم لذلك، واجراءات الطعن على قرارات الشطب.
- وضع غرامات مالية مرتفعة على مخالفة الصمت الانتخابي.
- تغليظ العقوبات في الجرائم الانتخابية وخاصة في الانتخابات الفرعية وشراء الأصوات تصل إلى إسقاط العضوية لمن ينجح في الانتخابات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

أولاً: المراجع العربية

الكتب :

١. الابراهيم، حسن (١٩٧٢)، **الكويت دراسة سياسية**، الكويت، دار البيان للنشر.

٢. ابن منظور، **لسان العرب** ، الجزء الأول، دار صادر، بيروت .

٣. أبو دهب، فتوح (٢٠٠١)، **التجربة الديمقراطية وخطوات الإصلاح السياسي**، شؤون خليجية، العدد٢٥.

٤. أبو راس، محمد الشافعي (١٩٧٤)، **التنظيمات السياسية الشعبية**، كلية الحقوق، القاهرة، عالم الكتاب.

٥. أسيري، عبد الرضا (١٩٩٥)، **النظام السياسي في الكويت**، ط٣ الكويت.

٦. أسيري، عبد الرضا علي (٢٠٠٢)، **النظام السياسي في الكويت مبادئ وممارسات**، ط١، مطابع الوطن، الكويت.

٧. إمام، محمد كمال الدين (١٤٠٣هـ)، **النظرة الإسلامية للإعلام: محاولة منهجية** ، دار البحوث العلمية، الكويت.

٨. أمين، مصطفى (١٩٨٠). **تحيا الديمقراطية**، المكتب المصري الحديث، ط(١).

٩. أوليفه دوهاميل – أيف مني (١٩٩٦)، **المعجم الدستوري** ، ترجمة منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

١٠. الباز، داود (٢٠٠٣)، **حق المشاركة في الحياة السياسية**، دار النهضة العربية، القاهرة.

١١. البحارنة، حسين محمد (١٩٧٣)، **دول الخليج العربي الحديثة: علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها**، كتلة مؤسسة الحياة، بيروت.

١٢. بدوي، ثروت (١٩٨٩)، **النظم السياسية**، دار النهضة العربية.

١٣. البستاني، معلم بطرس (بدون تاريخ)، **محيط المحيط**، قاموس مطول للغة العربية، ، مكتبة لبنان، بيروت.

١٤. بسيوني، عبد الغني (١٩٨٠)، **النظم السياسية وأسس النظم السياسية**، الإسكندرية: الدار الجامعية.

١٥. البغدادي، **الجذور الدستورية لمسيرة الديمقراطية** في الكويت: ملاحظات اولية.

١٦. البنا، عاطف (١٩٨٨)، **الوسيط في النظم السياسية**، القاهرة: دار الفكر العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٧. بيلي، فرانك (٢٠٠٤)، **معجم بلاكويل للعلوم السياسية**. ط١، (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث)، دولة الإمارات العربية: مركز الخليج للأبحاث.
١٨. جابر، سامية محمد (١٩٨٤)، **الاتصال الجماهيري والمجتمع الحديث**، النظرية والتطبيق، الإسكندرية، دار المعارف الجامعية.
١٩. الجاسم، عبد القادر (١٩٩٠)، **الكويت مثلث الديمقراطية**،الكويت.
٢٠. الجمل، يحيى (١٩٧١)، **النظام الدستوري في الكويت**، جامعة الكويت، الكويت.
٢١. الجمل، يحيى (١٩٩٧)، **النظام الدستوري في الكويتي**، جامعة الكويت.
٢٢. الجوهري، إسماعيل ابن حماد (١٩٨٧)، **معجم الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، ، الطبعة الرابعة، القاهرة، ج٤ .
٢٣. حاتم، محمد عبد القادر(١٩٧٣)، **الرأي العام وتأثيره بالإعلام والحملة**، بيروت، مكتبة لبنان.
٢٤. حسن، عبد الفتاح (١٩٦٨)، **مبادئ النظام الدستوري في الكويت**، جامعة الكويت.
٢٥. حسن، عبدالفتاح (١٩٧٨)، **القضاء الاداري**، الجزء الأول، قضاء الإلغاء، مكتبة الجلاء الجدية بالمنصورة.
٢٦. حقيق، عواشة (١٩٩٣)، **الرأي العام بين الدعاية والاعلام**، منشورات الجامعية المفتوحة، ليبيا.
٢٧. حلمي، عمر (١٩٨٨)، **الانتخاب وأثره في الحياة السياسية والحزبية**، دار الثقافة الجامعية، حرم جامعة عين شمس.
٢٨. الحلو، ماجد (١٩٨٩)، **الاستفتاء الشعبي والشريعة الإسلامية**، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.
٢٩. حمزة، عبد اللطيف ، **الإعلام له تاريخه ومذاهبه**، دار الفكر العربي، بدون تاريخ.
٣٠. حنفي عوض، **السياسة والمجتمع: دراسات في علم الإجتماع السياسي**. الإسكندرية: سودرن جرافيك، ١٩٩٨/١٩٩٩ .
٣١. حويص، سليمان (٢٠٠٣)، **الأنظمة الإنتخابية في الأردن**. عمان: شبكة المنظمات الحكومية العربية للتنمية.
٣٢. الخزرجي، عبد الإله مصطفى (١٩٨٤)، **تحليل لغة الدعاية**، مكتبة الشرق الجديدة، بغداد.
٣٣. خزعل، حسين الشيخ (١٩٧٠)، **تاريخ الكويت السياسي**، مكتبة الهلال العربي، بيروت.
٣٤. خليل، محسن (١٩٧١)، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، ط(٢)، القاهرة: منشأة المعارف.
٣٥. خيري، محمد مرغني (١٩٨٨)، **الوجيز في النظم السياسية**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣٦. دويدري، رجاء وحيد (٢٠٠٠)، **البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العملية**. دمشق: دار الفكر.
٣٧. رأفت، وحيد و إبراهيم، وايت (١٩٣٧). **القانون الدستوري**، القاهرة.
٣٨. رشتي، جيهان (١٩٨٥)، **الدعاية وإستخدام الراديو في الحرب النفسية**، دار الفكر العربي.
٣٩. الرشيدي، أحمد (١٩٩٣)، محرر، مجموعة مؤلفين، **الكويت من الإمارة إلى الدولة**، ط١، دار سعد الصباح، الكويت.
٤٠. الزيات، عبدالحليم (٢٠٠٢)، **التنمية السياسية**، دار المعرفة الجامعية . عمان.
٤١. سراج، سعيد (١٩٨٦)، **الرأي العام، مقوماته وأثره في النظم السياسية المعاصرة**، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٤٢. سرحال، أحمد (١٩٨٠). **القانون الدستوري والأنظمة السياسية**، بيروت.
٤٣. سعد، إسماعيل علي (١٩٩١)، **الرأي العام والإيديولوجية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
٤٤. الشاعر، رمزي (١٩٨٣)، **النظرية العامة في القانون الدستوري**، دار النهضة العربية، القاهرة.
٤٥. الشرقاوي، محمد و ناصف، عبد الله (١٩٨٤). **نظم الانتخابات في العالم وفي مصر**، دار النهضة العربية، القاهرة.
٤٦. شيحا، إبراهيم (١٩٨٩)، **القانون الدستوري**، بيروت.
٤٧. الصالح، عثمان عبد الملك(١٩٨٩)، **النظام الدستوري والمؤسسات السياسية الكويت**، الجزء الأول الطبعة الأول.
٤٨. الصرعاوي، عبد العزيز (١٩٠٠)، **الدستور الكويتي مع تمهيد لنشأة الكويت**، الربيعان للنشر والتوزيع.
٤٩. صعب، حسن (١٩٧٦)، **علم السياسة**، دار العلم للملايين، بيروت.
٥٠. الطبطبائي، عادل (١٩٩٢)،**الأزمات الدستورية**، السلطة التشريعية في دول الخليج العربي.
٥١. الطماوي، سليمان محمد (١٩٨٨)، **النظم السياسية والقانون الدستوري**.
٥٢. الطماوي، سليمان محمد (١٩٩٨) **السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الاسلامي**، الطبعة الخامسة.
٥٣. العالم، صفوت (٢٠٠٥)، **الاتصال السياسي والحملة الانتخابية**، دار النهضة العربية.
٥٤. عبد اللطيف، حمزة (١٩٩٠)، **الاعلام والدعاية**، دار الفكر العربي، القاهرة.
٥٥. عبد اللطيف، محمد (١٩٨٩)، **اجراءات القضاء الدستوري**، دار النهضة العربية القاهرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥٦. العدساني، خالد سليمان (١٩٤٧) ، **نصف عام للحكم النيابي في الكويت** (د.م،د.ن).
٥٧. الغالي، كما (١٩٧٢). **مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية**، ط(٣)، دمشق: المطبعة الجديدة
٥٨. فهمي، عمر حلمي (١٩٨٨). **الإنتخاب وأثره في الحياة السياسية والحزبية**، جامعة عين شمس: دار الثقافة الجامعية.
٥٩. فوزي، صلاح الدين (١٩٨٥). **النظم والإجراءات الإنتخابية**، دار النهضة العربية.
٦٠. فوزي، صلاح الدين (١٩٨٥)، **الانظمة السياسية وتطبيقاتها المعاصرة**، دار وهدان الطبعة الاولى.
٦١. القاضي، محمد كمال (١٩٨٧)، **الدعاية الانتخابية والنظام البرلماني المصري**، مكتبة مدبولي.
٦٢. القاضي، محمد كمال (١٩٩٥) **الحملة الانتخابية، دراسة نظرية وتطبيقية**، دار النهر للطباعة، القاهرة.
٦٣. قلعجي، قدري (١٩٧٥)، **النظام السياسي والاقتصادي في دولة الكويت**، دار الكتاب العربي، بيروت.
٦٤. الكيلاني، عبد الوهاب (١٩٧٩)، **الموسوعة السياسية**، ط١، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
٦٥. الكيلاني، عبد الوهاب وآخرون (١٩٩٥)، **موسوعة السياسة**. ج٢، ط٣، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
٦٦. الكيلاني، موسى زيد (١٤٠٥هـ)، **الإعلام السياسي والإسلام**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١.
٦٧. متولي، عبد الحميد (١٩٤٨)، **مشكلة إصلاح نظام الإنتخاب في مصر**، الإسكندرية: مطبعة دار نشر الثقافة.
٦٨. محمد علي، محمد فرغلي (١٩٩٨) **نظم وإجراءات انتخاب أعضاء المجالس المحلية في ضوء القضاء والفقه، دراسة تأصيلية وتطبيقية لنظام الانتخاب المحلي في مصر والدول العربية**، دار النهضة العربية.
٦٩. محمد، خليل (٢٠٠٩)، **تأثير الاعلام على البعد السياسي**، دار المعرفة ، بيروت.
٧٠. محمد، سيد محمد (١٤٠٣هـ)، **المسؤولية الإعلامية في الإسلام**، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧١. هلال، علي الدين (١٩٧٧)، **السياسة والحكم في مصر: العهد البرلماني(١٩٢٣- ١٩٥٢)**، مكتبة النهضة الشرق، القاهرة.

- **الصحف والمجلات :**

١. أحمد البرصان (محرر)(٢٠٠٠)، محمد العليم، الديمقراطيات في الوطن العربي، الجزء الأول، ط١، **مركز دراسات الشرق الأوسط**، عمان.
٢. البغدادي، احمد (١٩٩٣)، **الجذور الدستورية لمسيرة الديمقراطية في الكويت**: ملاحظات اولية، الباحث، السنة١٢، العدد٦٠.
٣. سالم، نادية حسين (١٩٨٤)، التحليل العالمي للدعاية، **مجلة العلوم الإجتماعية**، العدد ٢ .
٤. سعد، عبدو (٢٠٠٦)، استفتاءات الرأي العام في الكويت، **صحيفة القبس الكويتية**، الكويت.
٥. الشطي، اسماعيل (٢٠٠٣)، الكويت وتجربة الانتقال إلى الديمقراطية، المستقبل العربي، العدد ٢٨٩، ٢٠٠٣م، **مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت.
٦. الصالح، عثمان عبد الملك (١٩٨١)، الرقابة البرلمانية على اعمال الادارة في الكويت: دراسة نظرية تطبيقية، **مجلة الحقوق**، السنة٥، العدد٤.
٧. القباني، بكر (١٩٦٣). التكييف القانوني للإنتخاب، بحث منشور في **المجلة المصرية للعلوم السياسية**، ع (٣٣)، ديسمبر.
٨. كرم، جاسم محمد، والعلي، جاسم محمد (٢٠٠٥)، تعديل الخريطة الانتخابية بدولة الكويت وأثره في السلوك الانتخابي، **حوليات الاداب والعلوم الاجتماعية**،مجلد ٣٣، العدد١، جامعة الكويت، الكويت.
٩. مجلس الأمة الكويتي، (٢٠١٣)، مجلس ... التغيير، **جريدة الرأي الكويتية**، الكويت.
١٠. النهري، مجدي مدحت (١٩٨٨). الأنظمة الإنتخابية، جامعة المنصورة: **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، ع(٣)، أبريل.
١١. الوزن، عدنان محمد (٢٠١٣)، الشعارات الانتخابية عبارات قصيرة لمغازلة اصوات االناخبين، **جريدة الوسط**، الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٢. وطفة، علي اسعد ، (٢٠١٠)،" محددات السلوك الانتخابي وديناميا‌ته في دولة الكويت – قراءة سوسيولوجية في آراء طلاب جامعة الكويت، العدد ٣٥٢، مجلد ٣٢، **حوليات الاداب والعلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت ، الكويت.

- **المواقع الالكترونية :**

١. إبراهيم البيومي غانم، الانتخابات الكويتية بين خصوصية التقاليد وتحديات التحديث (٢٠١٤)، نقلاً عن الرابط التالي:**www.aljazeera.net**.
٢. أبو المجد، أحمد كمال (١٩٩٠). تعديل التشريعات المنظمة لإنتخابات أعضاء مجلس الشعب، **جريدة الوفد**.١٥/٧/١٩٩٠.
٣. بشارة، عبد الله (٢٠٠٠)، مأزق الديمقراطية في الكويت، **صحيفة البيان ١٦٥٢**، بتاريخ ٢٣/٢/٢٠٠٠م.
٤. بن عسكر، منصور عبد الرحمان (٢٠٠٧)، «يتحدث عن علم السلوك الإنتخابي»، **جريدة الرياض، السعودية، ٣٠/١١/٢٠٠٤**. تم تصفح الموقع في : ١٨/٠٧/٢٠٠٧
٥. العتيبي، فواز (٢٠١٣)، الشعار الانتخابي بين الغرابة والطرافة وتأثيره على اراء الناخبين وقناعاتهم، **وكالة الانباء الكويتية** ، الكويت.
٦. عيد، محمد بدري (٢٠١٢)، "انتخابات مجلس الأمة الخامس عشر في الكويت: نهاية احتقان أم بداية أزمة؟"، قطر: **مركز الجزيرة للدراسات**، ٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢م.
٧. عيد، محمد بدري (٢٠١٣)، الانتخابات الكويتية: بين تواصل المسيرة الديمقراطية والاستقرار السياسي، **مركز الجزيرة للدراسات**، الدوحة.
٨. قاسم، جمال(٢٠١٤)، حصاد الكويت ٢٠١٣.... اقرار الصوت الواحد واستقالة الحكومة ابرز الاحداث، **شبكة رؤية الاخبارية**، القاهرة.
٩. كابد، عبد الله (٢٠١٣)، فتور حملات الانتخابات الكويتية وعزوف الناخب، الجزيرة نت، **Aljazeera.net**.
١٠. مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت (٢٠١٢)، تنمية الوعي السياسي للناخبين وتركيزهم على برامج وسمات المرشحين، **وكالة الانباء الكويتية**" **كونا**"، الكويت.
١١. **وكالة الانباء الكويتية**(٢٠١٢)، دراسة قانونية توصي بضرورة ان تكون الكويت دائرة انتخابية واحدة، الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٢. وهبة، عزة (٢٠١٤)، الأداء التشريعي للمجالس العربية (دراسة مقارنة)، موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نقلاً عن الرابط التالي: /**http://www.pogar.org/publications**.

- **رسائل جامعية :**

١. أمينة، رأس العين (٢٠٠٣)، **السلوك الإنتخابي والاتصال: دراسة ميدانية وصفية لسلوك عينة من الناخبين في الجزائر خلال الانتخابات الرئاسية أفريل ٢٠٠٤**، رسالة ماجستير في الاتصال غير منشورة. جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام.

٢. بارة، سمير، (٢٠٠٧)، **انماط السلوك الانتاخبي والعوامل المتحكمة فيه، دراسة ميدانية** ، جامعة الجزائر، الجزائر.

٣. بو طرفاس، محمد (٢٠١١)، **الحملات الانتخابية – دراسة مقارنة بين لتشريع الجزائري والتشريع الفرنسي**، جامعة منتوري، قسنطينة.

٤. حداد، رافد (١٩٩٥)، **الحملات الإعلامية في القرن**، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، غير منشورة.

٥. سميع، صالح حسن (١٩٨٨). **الحرية السياسية**، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، الزهراء للإعلام العربي، ط(١).

٦. العجمي، ذهيبان (١٩٩٧)، **القيود الواردة على حق التقاضي ومدى مخالفتها لنصوص الدستور**، رسالة ماجستير، جامعة الكويت، كلية الحقوق.

٧. المقاطع، محمد عبد المحسن (١٩٨٧)، **دراسة للتجربة الدستورية في الكويت ١٩٦٢-١٩٨٦**، اطروحة دكتوراه ، المملكة المتحدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Cotteret،Jean-marie، **Les systemselectouaux**. 1988.
2. Denis McQuail, **Mass communication theory an introduction**, wtd, bristol, 1986.
3. **International Encyclopedia of the social Siences** , (new york , Growell Collier & Macmillan Inc , 1968) .
4. Joweet, Grath S.& O'Donnell, Victoria. 1986, **Propaganda and Persuasion**. **Sage**, Beverly Hills: CA.
5. Julia Delrieu: **le Comportment Electoral Currently Studying Political Science 23December2004,http**://juliadelrieu.blogger.com.Page Web consultée le 25/01/2007.
6. Pascal Perrineau, et dominique Régnée: **Dictionnaire du vote, Paris**, PUF, 2001.
7. Martin.J (١٩٥٨) .**Propaganda Techniques in the world war**.New york.

www.manaraa.com

استبانة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

أخي الفاضل/أختي الفاضلة

يقوم الباحث بدراسة حول أثر الدعاية الانتخابية على السلوك الانتخابي للناخب الكويتي في انتخابات مجلس الأمة لسنة (٢٠١٣)، وذلك استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية من الجامعة آل البيت.

يرجى قراءة تعليمات كل من هذين القسمين والإجابة على العبارات التي تتضمنها في ضوء هذه التعليمات علماً بأنه لا ضرورة لذكر اسم المستجيب، وأن هذه المعلومات ستحاط بالسرية التامة وستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: معلومات شخصية

يرجى التكرم بوضع إشارة (x) في المكان المخصص لذلك:

١. **الجنس:** ذكر _____ أنثى _____

٢. **العمر:** اقل من ٢٥ سنة _____ ٢٦-٣٥ سنة _____ ٣٦-٤٥سنة _____
٤٦ -٥٥ سنة _____ أكثر من ٥٥ سنة _____

٣. **مكان السكن:** داخل العاصمة _____ خارج العاصمة _____

٤. **المؤهل العلمي: أقل من بكالوريوس _____ بكالوريوس _____ أعلى من بكالوريوس** _____

٥. **طبيعة العمل:** حكومي _____ قطاع خاص _____ أعمال حرة _____طالب _____

٦. **تشارك في الإنتخابات النيابية بشكل مستمر:** نعم ---------- لا--------

٧. **قوانين الإنتخاب في الكويت تلبي حجات المواطن الكويتي:** نعم------- لا--------

٨. **يؤثر حالة عدم الإستقرار السياسي في مشاركتك بالإنتخابات:** نعم------ لا-------
---

٩. **نتائج الإنتخابات لها دور فعال في مشاركتك بالإنتخابات المقبلة :** نعم----- لا ------
---

١٠. **صدق وشفافية النتائج تؤثر على مشاركتك بالإنتخابات:** نعم -------- لا--------

١١. **السبب المباشر للمشاركة في الإنتخابات :**

الدعاية الانتخابية

الانتماء الوطني

الإنتماء الديني

غير ذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرقم	درجة الموافقة / العبارة	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	أعارض	أعارض بشدة
الدعاية الانتخابية						
١.	يهتم المرشحين للانتخابات في الكويت بالدعاية الانتخابية.					
٢.	تساعد الدعاية الانتخابية في التعرف على سلوكيات المرشحين.					
٣.	يعرض المرشح برامجه الانتخابية من خلال الدعاية الانتخابية .					
٤.	للدعاية الإنتخابية أثر على الإقتصاد الوطني الكويتي.					
٥.	الدعاية الإنتخابية تؤثر في نسبة التصويت العامه.					
٦.	الدعاية الإنتخابية تؤثر على سلوكك الإنتخابي.					
٧.	الدعاية الإنتخابية تقلل الثقة بين الناخبين والمرشحين					
٨.	حجم الدعاية الإنتخابية في الكويت مبالغ بها.					
٩.	يتم إيتخدام أكثر من وسيلة إعلانية في الدعاية الانتخابية في الكويت.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٠.	يتراجع تأثير الدعاية الإنتخابية التقليدية					
١١.	يتم إستخدام شبكات التواصل الإجتماعي في الدعاية الإنتخابية للمرشحين في دولة الكويت.					
١٢.	يعتمد المرشحين على الدعاية الإنتخابية في تحقيق أهدافهم					
١٣.	يدرك الناخب الكويتي أساليب الدعاية الإنتخابية من خلال خبرته في الإنتخابات السابقة.					
١٤.	الدعاية الإنتخابية تشكل مصدر رئيسي للمعلومات للناخب					
١٥.	تزيد الدعاية الإنتخابية الإقبال على المشاركة في الإنتخابات					
١٦.	تؤثر الدعاية الإنتخابية على المرشح بعد نجاحهة من ناحية مصداقيته خلال فترة الدعاية الإنتخابية.					
١٧.	لا يلتزم المرشحين بوعودهم خلال فترة الدعاية الإنتخابية					
١٨.	تعكس الدعاية الإنتخابية وجهة نظر المرشحين					
١٩.	تتصف الدعاية الإنتخابية على الأغلب بالمبالغة					
٢٠.	لايوجد رقابة حكومية فعالة على الدعاية الانتخابية.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإنتخابي						
١.	تشارك في الانتخابات النيابية تعبيرا عن ولاءك وانتمائك.					
٢.	تدرك ان الانتخابات تشكل عامل رئيسي في الاستقرار السياسي.					
٣.	تعتقد أن الانتخاب مسؤولية ويجب المشاركة في العملية الانتخابية .					
٤.	تمتنع عن التصويت لعدم رضاك عن أداء النظام السياسي.					
٥.	الانتخابات فرصة للتغيير تسعى لاستغلالها بالتصويت.					
٦.	**تختار مرشحك في الانتخابات على أساس:**					
	أ/ مكانة المترشح الاجتماعية.					
	ب/ وضعيته الاقتصادية الحالة المادية.					
	ج/ برنامجه الانتخابي.					
	د/ تاريخه واقدميته في العمل السياسي.					
	هـ/ كونه الاختيار المفضل للأسرة.					
٧.	ترى بأن الدعاية السياسية للانتخابات تدفعك للتصويت.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨.	ترى بأن التجمعات واللقاءات التي نشطها المرشحين قبيل الانتخابات دفعتك إلى التصويت.					
٩.	ترى بأن الوعود و الإغراءات التي قدمها المرشحين دفعتك للتصويت.					
١٠.	عدم قناعتك بأفكار المرشحين دفعك إلى عدم التصويت.					
١١.	ترى بأن وعود المرشحين كاذبة و هراء يدفعك إلى الامتناع عن التصويت.					
١٢.	ترى البرامج الانتخابية لا تتوافق و طموحاتك جعلتك تمتنع عن التصويت.					
١٣.	ظهور قضايا حساسة (كالتنمية – الأمن – الاستقرار) في البرامج الانتخابية دفعك إلى التصويت.					
١٤.	تحفزك مرونة النظام الانتخابي المطبق إلى التصويت.					
١٥.	تعيقك تعقيدات النظام الانتخابي المطبق من التصويت.					
١٦.	إن ديمقراطية النظام الانتخابي الجزائري تدفعك إلى التصويت.					
١٧.	إن شفافية و وضوح النظام الانتخابي يدفعك إلى التصويت.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٨.	ترى أن النظام الانتخابي المطبق لا يمكنك من ممارسة حقك الانتخابي.					
١٩.	ترى أن النظام الانتخابي غير عادل لذلك تمتنع عن التصويت.					
٢٠.	تدفعك نزاهة النظام الانتخابي و مصداقية الهيئة الانتخابية إلى التصويت.					
٢١.	النظام الانتخابي المطبق يحقق التمثيل الحقيقي لكافة شرائح المجتمع و هو ما يدفعك إلى التصويت.					
٢٢.	رغم صعوبة الحصول على بطاقة ناخب إلا أنك تصر على الانتخاب.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com